



تحصين دور لبنان الإستراتيجي لمواجهة تداعيات التطبيع على المستوى الإقليمي

إعداد

الباحث الإقتصادي

بسام جوني

المدير العام

داني جدعون

وزارة الصناعة اللبنانية

أيار 2021

الفهرس

رقم الصفحة	عنوان الصفحة
3	تمهيد
5	إشكالية البحث وملخص حول البحث
6	مقدمة
9	المبحث الأول : تقييم الوضع الحالي لمنظومة الإقتصاد اللبناني
20	المبحث الثاني : نقاط القوة والضعف في الإقتصاد اللبناني
34	المبحث الثالث : موجز تاريخي/ مستقبلي لمسار الصراع وسياسات التطبيع في المنطقة
38	المبحث الرابع : المنظومة الإقتصادية لدى العدو الإسرائيلي
56	المبحث الخامس : تداعيات التطبيع بين العدو الإسرائيلي ودول الخليج على الإقتصاد اللبناني
71	المبحث السادس: مخاطر التطبيع على الدول المطبعة (أنظمة وشعوب)
74	المبحث السابع : كيفية تحصين دور لبنان الإستراتيجي لمواجهة تداعيات التطبيع
137	الخاتمة
138	المراجع

تمهيد

"من لادورله لاوجود له، ومن ينتفي دوره ينتفي وجوده"

الوجود مرتبط عضويًا بالدور، هكذا هي الطبيعة وهكذا هو المنطق.

هكذا هي السياسة والمجتمع والاقتصاد والأمن...

لبنان الدور، كان عبر التاريخ الممر والمسهل والجامع والملجأ والمتقدم والوسيط والمقصد للتعليم والإستشفاء والسياحة والموقع الجغرافي الحيوي والمصرف والثقافة والحرية والديمقراطية والتواصل....

فكان لبنان الوجود حتمياً وضرورياً،

لبنان الوجود، نتيجة الدور ، كان دولة مستقلة وحكومة ومؤسسات وإدارة وقضاء وحضارة وثقافة ومدارس وجامعات ومستشفيات ولغات وشركات وقوانين وإعلام وسياحة متعددة ومطابع ونشر وصناعة وزراعة ومصارف ومال وتبادل وتجارة ومواصلات وإتصالات....، أين هو اليوم؟ وما دوره نتيجة سنوات طوال من الفساد والتراجع والمصالح الضيقة والتغييب والمماحكات وضرب الإدارة والقضاء وإضعاف المستويات التعليمية والإستشفائية والإعلامية والسياحية والتواصلية والتجارية والحروب والإنفجارات والأمن المهزوز والخدمات الهابطة....

هل بقي للبنان دور يؤديه أمام تقدم الدول القريبة والبعيدة الأخرى وتواصلها وعدم حاجتها لوسيط؟ مادور لبنان مع فقدان الثقة به وبمؤسساته (الحكومية والإدارية والقضائية والمصرفية والقانونية والإقتصادية والتعليمية والإستشفائية والسياحية والخدماتية...) داخلياً وخارجياً؟

واليوم مع التطبيع الجماعي والبديل الإسرائيلي الجاهز والمتقدم والقادر والقوي القائم على التخطيط والتنظيم والعلاقات واللوبيات العالمية والمال والموقع الجغرافي المشابه لموقع لبنان والتكنولوجيا والتصنيع المتقدمين والأمن الغذائي وفرص السياحة التعددية والتعليم العالي الجودة والإستشفاء المتطور و..... لاسيما بعد إنهيار النظام المصرفي اللبناني وإنفجار مرفأ بيروت والضغط الدولية وقرر نصف سكان لبنان وتراجع مقدراته ومؤسساته الحكومية والإدارية والقضائية... المتهاككة، هل بقي للبنان دور يلعبه في المنطقة والعالم؟ ومع غياب دوره هل يستمر وجوده، دولة وكياناً وحاجة وهيكلية....؟

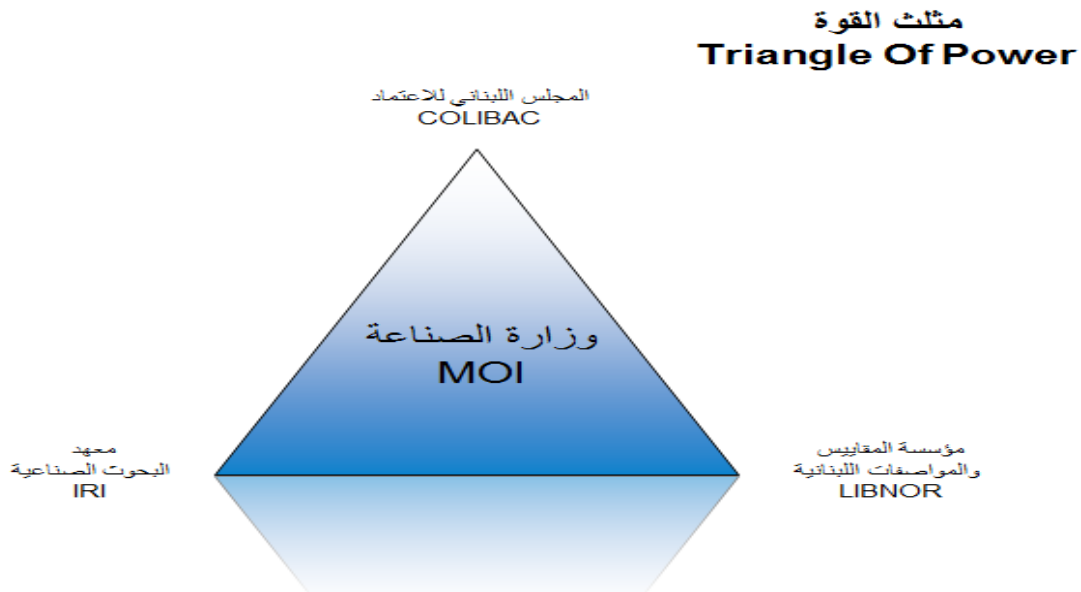
اردنا هذه الدراسة الهادفة بعد أن كنا نبهنا على مدى سنوات من الآتي من الأيام العصبية، ولم نكتف بالتنبيه بل عملنا بجهد وتصميم ومثابرة وبعد نظر مستنديين إلى رؤية واضحة وتخطيط واقعي أمام تطورات ظاهرة بوضوح لمن يريد أن يرى ويسمع وأمام مسارات جليّة محلياً وإقليمياً ودولياً لمن يريد أن يفهم ويتحسب ويتحضر .

فكان لنا في وزارة الصناعة إعلاناتنا ومنشوراتنا ودراساتنا وأبحاثنا وتقاريرنا وإحالاتنا ومشاريعنا وإستراتيجياتنا وخططنا وشفافيتنا وتنظيماتنا... التي بقيت للأسف بغالبيتها العظمى دون تجاوب ولا إيجابية ولا إعتبار لأسباب أقل ما يقال فيها أنها لقصرنظر و/ أو لمصالح ضيقة و/ أو لأمراض نفسية و/ أو لحساسيات ومواقف لا مبرر لها. النتيجة عقم وتخريب وتدمير للبنان الدور ولبنان الوجود.

أوصلنا أفكارنا وخططنا وبرامجنا إلى أن نتحقق، أو على وشك التحقق، بمجهوداتنا الذاتية. نجحنا في جوانب عديدة ولم ننجح في جوانب أخرى، إما أنها لم تتحقق أساساً لعدم التجاوب والتجاهل أو تعرقلت بعد أن بدأنا بتحقيقها لسلبية وتجاهل كي لانقول أكثر.

هذه الدراسة محاولة ذاتية جديدة إرضاءً لضمائرنا، كموظفين وكمواطنين، تجسيداً لأفكارنا ورؤيتنا وإستكمالاً لما أوردناه سابقاً، قولاً و/أو فعلاً و/أو كتابة، علناً نسهم في خلاص وطننا ومواطنينا حيث ما زال ذلك ممكناً قبل ان نصل إلى زمن لايعود ينفع فيه الندم والتحسر والتأوه.

تصميم رقم 1: مثلث القوة



إشكالية البحث

كيف ستكون تداعيات إتفاقيات التطبيع الموقعة بين بعض دول الخليج العربية (دولة الإمارات العربية المتحدة - مملكة البحرين ...) مع العدو الإسرائيلي على منظومة الإقتصاد اللبناني؟ ماهي أهم الإجراءات والتدابير الإستراتيجية الواجب إعتماها لمواجهة نتائج تلك التداعيات وحماية الأمن الإقتصادي اللبناني وبالتالي الدور والوجود لوطن مهدد بالزوال نتيجة مايجري؟ في بحثنا هذا نحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال الإجابة على معظم هذه التساؤلات.

ملخص حول البحث

يتعرض لبنان اليوم بفعل التطورات الإقليمية المتسارعة والأزمات الإقتصادية والمالية والنقدية والإجتماعية والصحية والسياسية والأمنية التي تواجهه إلى أخطار مستقبلية عديدة، تؤثر جميعها على الأمن القومي للإقتصاد اللبناني لا بل الكيان ككل. ومن أهم هذه الأخطار القادمة إمكانية ضعف دور لبنان الإستراتيجي حاضراً ومستقبلاً في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لسياسات التطبيع التي تقوم بها بعض الدول العربية ولاسيما الخليجية منها (الإمارات - البحرين ...) وغيرها (السودان، المغرب...) مع العدو الإسرائيلي. نبدأ بحثنا بمقدمة حول تاريخ الإقتصاد اللبناني، ومن ثم نجري تقييماً للمنظومة الإقتصادية اللبنانية (نقاط القوة والضعف) التي إرتكز عليها الإقتصاد اللبناني منذ تأسيس دولة لبنان الكبير لغاية وقتنا الحاضر. بعدها ننتقل لتقديم مقارنة مفصلة تتضمن حيثيات سياسات التطبيع بين الدول الخليجية والعدو الإسرائيلي وتداعياتها الخطيرة على منظومة الإقتصاد اللبناني وتهديدها لدور لبنان الإستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي. ونختم بحثنا هذا بموجز حول الإستراتيجية التي نراها تتضمن أهم الإجراءات والمقترحات الهادفة لتحسين دور لبنان الإستراتيجي حاضراً ومستقبلاً وحماية الأمن القومي لإقتصاد لبنان وكيانه وديمومته لمواجهة تداعيات التطبيع القادمة.

منذ إعلان إستقلال الجمهورية اللبنانية عام 1943 ، كي لا نرجع إلى أيام الفينيقيين اللبنانيين القدامى ثم منذ أيام فخرالدين وبشير الثاني تاريخ بداية تشكّل الكيان اللبناني المستقل، حتى وقتنا الحاضر، حرص لبنان على لعب دور إستراتيجي في محيطه، فكان صلة وصل بين الشرق والغرب. وقد تأسس إقتصاد لبنان على النظام الإقتصادي الحر الذي يدعم المبادرة الفردية وحرية التملك والإستثمار. وإرتكزت المنظومة الإقتصادية اللبنانية على قطاعات أساسية كالسياحة والإستثمار (القطاع العقاري – الخدمات - المطاعم- الفنادق..) والتجارة والصناعة والزراعة والخدمات بما في ذلك القطاع المصرفي الذي لعب دوراً هاماً في جذب الإستثمارات العربية عموماً، ولا سيما الخليجية منها أثناء فترة الطفرة النفطية والتحويلات السياسية في معظم الدول العربية. وقد إرتكزت فوق القطاع المصرفي اللبناني في ذلك الوقت على عدة عوامل من أهمها إستقرار القطاع المصرفي اللبناني وخبرة القيمين على العمل المصرفي وصدور قانون سرية المصارف بتاريخ 3/ 9/ 1956 وحرية حركة الأموال والنظام الليبرالي . وبالرغم من تعدد الأزمات والحروب التي مر بها لبنان تمكّن من أن يكون مركزاً محورياً في منطقة الشرق الأوسط للسياحة والتجارة والخدمات (القطاع المصرفي والخدمات المالية...) والإستشفاء والتعليم والصناعات المتوسطة والخفيفة والزراعات المتنوعة.

مع بداية الحرب الأهلية عام 1975، بدأ دور لبنان الإستراتيجي يضعف ويتلاشى بفعل الأزمات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية المتلاحقة. وبدأت دول محيطة وقريبة تتقاسم دوره الريادي في مختلف المجالات. وبعد إنهاء (وليس إنتهاء) الحرب الأهلية عام 1990، بدأت عملية إعادة الإعمار والتنمية الإقتصادية غير المبرمجة ولا المخطط لها وطنياً وموضوعياً والمرتكزة على الربح بدل الإنتاج. وترافقت عملية إعادة الإعمار مع الإرتفاع السريع لحجم الدين العام اللبناني الذي كان يبلغ مباشرة بعد الحرب ما يقارب مليار وسبعماية مليون دولار اميركي ثم عام 1993 ما يقارب 5 مليار دولار. وقد أعادت هذه العملية الإستقرار السطحي غير الثابت ولا العميق إلى لبنان ولكن ليس لوقت طويل، لأسباب سياسية وإقتصادية وإجتماعية داخلية وخارجية إضيفت إلى نشوب حربي 1993 و1996 وبعدهما حرب تموز سنة 2006 التي ألحقت دماراً كبيراً بالإقتصاد اللبناني.

عند بدء الأزمة السورية عام 2011، التي تكبّد لبنان بسببها خسائر ضخمة حتى الآن تقدر بما يزيد عن 40 مليار دولار (البنك الدولي 2020) ، توافد السوريون الى لبنان ودول الجوار بشكل كبير، حتى تزايدت أعدادهم تبعاً لتصل سنة 2016 الى ما يقارب المليون ونصف المليون نازح (UNHCR) أي ما

يعادل أكثر من 30 % من عدد اللبنانيين المقيمين، يضاف اليهم أكثر من 500 الف عامل ولاجئ فلسطيني وعراقي وجنسيات مختلفة. هذا الرقم الضخم وضع لبنان أمام تداعيات خطيرة على المستوى الاقتصادي والإجتماعي والصحي والتعليمي وحتى الأمني . كما وضع النزوح السوري ضغوطاً ضخمة على البنى التحتية اللبنانية التي تعاني أصلاً من مشاكل كثيرة من حيث التهاك والقدم والقدرة الإستيعابية (الكهرباء والماء والصرف الصحي والنقل وجمع النفايات والمدارس والإيجارات والمستشفيات). وساهم بتضخيم مشكلة البطالة التي يعاني منها اللبنانيون والتي إرتفعت نسبتها الى أكثر من 35 % بين الشباب اللبناني اوائل سنة 2020 (البنك الدولي) وإرتفعت نسبة الفقر إلى حوالي 50% من الشعب اللبناني.

كما زاحمت اليد العاملة السورية النازحة اليد العاملة اللبنانية في العديد من المجالات والقطاعات، حيث يمارس عدد من النازحين السوريين بطريقة غير شرعية وببديل أقل ومن دون دفع أية ضرائب أو رسوم، مهناً عديدة ولاسيما منها في القطاع الصناعي، الأمر الذي يهدد عدداً كبيراً من العمال اللبنانيين بالتسريح والعديد من المصانع بالإقفال.

ويحتاج لبنان سنوياً ما يقارب 23000 فرصة عمل جديدة، والسوق المحلي لا يوفر بالأوضاع العادية إلا 3800 فرصة عمل تقريباً. وقد جاء النزوح السوري ليزيد الوضع سوءاً بسبب المنافسة القاسية مع العمال اللبنانيين. والجدير بالذكر أن اكثر من 400 الف لبناني فقدوا وظائفهم منذ سنة 2011 حتى سنة 2020.

وقد قدرت المؤسسات الدولية كلفة تغطية حاجات اللاجئين لسنة 2015 بما يعادل 1.87 مليار دولار ولم تتجاوز المساعدات التي قدمتها الدول المانحة نسبة 40 % من قيمة الحاجات الأساسية المقدرة. وفي عام 2016 قدرت الحاجات بما يعادل 2.6 مليار دولار سنوياً ولم يحصل لبنان على المساعدة الوافية رغم مشاركته في مؤتمر المانحين في الرابع من شباط في لندن عام 2020.

○ أما القطاعان الزراعي والصناعي فيواجهان تراجعاً ملحوظاً بسبب إنعكاسات الحرب الأهلية في سورية حيث ان إقفال الحدود بين سورية والدول المجاورة أدى الى انخفاض حجم تصدير المنتجات الزراعية والصناعية الى دول الجوار وخصوصاً العربية منها حيث تعتبر الحدود اللبنانية السورية الشريان الرئيسي للتصدير البري. جراء ذلك انخفضت الصادرات الزراعية بنسبة 11.4% في العام 2015 (183,675 مليون دولار) مقارنة بالعام 2014 (207,396 مليون دولار). وعلى غرار القطاع الزراعي، إنخفضت الصادرات الصناعية اللبنانية بنسبة 5.1 % خلال العام 2013 مقارنةً

مع الفترة ذاتها من العام 2012، و 6.9 % في العام 2014 مقارنة مع العام 2013 و 6.5 % في العام 2015 مقارنة مع العام 2014، وبالتالي سجلت هذه الصادرات انخفاً وقدره 610.9 مليون دولار خلال الفترة الممتدة من العام 2012 الى العام 2015 ، علماً أن مجموع الصادرات الصناعية وصل عام 2019 إلى 2.497 مليار دولار (منها ما يعادل مليار دولار من الذهب غير المشغول أي على شكل سبائك وبحجم غير مسبوق وغير مبرر وغير ثابت)، بعد أن كان 2.548 مليار دولار أميركي عام 2018 و 2.474 مليار دولار أميركي عام 2017 (وزارة الصناعة).

المبحث الأول : تقييم الوضع الحالي لمنظومة الإقتصاد اللبناني

أولاً: أرقام ومؤشرات إقتصادية ومالية

- بدأت الأزمة الإقتصادية اللبنانية التراكمية منذ سنوات بالتعاظم والتعقيد مع بداية الأزمة السورية عام 2011، التي أدت إلى إقفال المعابر الحدودية مع سوريا أمام وصول الصادرات اللبنانية إلى العراق عبر معبر البوكمال وإلى دول الخليج العربي والأردن عبر معبر نصيب. الأمر الذي أفقد لبنان مئات ملايين الدولارات بدل الصادرات إلى الدول العربية شرقاً (742 مليون دولار أميركي عام 2010). إضافة إلى الهم الأكبر الذي تسبب بتحميل لبنان عشرات مليارات الدولارات من قدراته وبناء التحتية وفرص العمل فيه وغيرها نتيجة دخول أكثر من مليون ونصف نازح سوري توزعوا على مختلف الأراضي اللبنانية.
- رفع المصرف المركزي منذ سنوات نسبة التسويق لبيع سندات الخزينة بالدولار الأميركي (اليوروبونديز) في الأسواق المالية الخارجية بهدف الإستدانة بالدولار الأميركي، الأمر الذي أعطى فرصة للتدخل الأجنبي وتهديد الأمن الإقتصادي للبنان.
- فرضت الإدارة الأميركية العقوبات المالية على القطاع المصرفي اللبناني (لعدة أسباب داخلية وخارجية إقتصادية وسياسية) منذ عام 2015 وحتى وقتنا الحاضر. مع العلم أن لبنان كان قد إمتثل للإجراءات والمعايير المالية والمصرفية التي فرضت عليه، وتأقلم مع مركزه المالي الحالي لجهة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب .
- فرضت الإدارة الأميركية ايضاً العقوبات المالية على بعض الشخصيات السياسية والإقتصادية (رجال أعمال - رجال دولة...) لعدة أسباب سياسية وإقتصادية منذ عام 2015 وحتى وقتنا الحاضر.
- صدر قانون قيصر من قبل الحكومة الأميركية الذي هدف إلى معاقبة سوريا وفرض عقوبات على المستثمرين والتجار الذين يتعاونون مع أجهزة الدولة السورية، الأمر الذي أدى إلى إزدياد الضغط على الإقتصاد اللبناني (عرقلة عودة النازحين إلى سوريا- منع المستثمرين اللبنانيين من المشاركة في إعادة إعمار سوريا- إنقطاع بعض المواد الغذائية والزراعية المدعومة من قبل الحكومة اللبنانية - إزدياد عمليات التهريب بين البلدين- الضغط على لبنان في عملية التفاوض مع

البنك الدولي لأهداف سياسية وإقليمية - عرقله تطبيق إتفاقيات التبادل التجاري بين لبنان وسوريا- الضغط على سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي.....).

■ صدر قانون ماغنيتسكي الذي وضعه الكونغرس الأميركي في كانون الأول 2016، وفرض تنفيذه على المستوى الدولي بهدف معالجة إنتهاكات حقوق الإنسان على النطاق العالمي (الهدف المعلن). يسمح هذا القانون لحكومة الولايات المتحدة بمعاقبة المسؤولين الحكوميين الفاسدين والمتورطين في الإعتداءات على حقوق البشر في أي دولة في العالم ومنها لبنان .

■ بلغ حجم الدين العام ما يقارب 92 مليار دولار لغاية 31 كانون الأول 2019 (وفق ما صدر رسمياً عن وزارة المالية)، وبلغت نسبة الدين العام من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (الذي بلغ عام 2019 ما يقارب 56 مليار دولار أميركي) ما يقارب 165 % (البنك الدولي 2019).

■ إنعكست أسعار الفائدة المصرفية المرتفعة سلباً على خدمة الدين العام وعلى الإقتصاد والإستثمار والمجتمع.

■ بلغت نسبة العجز السنوي في المالية العامة إلى الناتج المحلي حوالي 10 % عام 2019 و 11.1 % عام 2018 و 8.6 % عام 2017 (أرقام وزارة المالية).

■ بلغ عجز ميزان المدفوعات 10.6 مليار دولار في عام 2020 مقابل 3.4 مليار دولار أميركي في عام 2019 (مصرف لبنان 2020) .

■ بلغ العجز في الميزان التجاري عام 2020 ما يقارب 7.765 مليار دولار مقارنة ب 15.508 مليار دولار عام 2019 و 17.028 مليار دولار عام 2018 (الجمارك اللبنانية).

■ ظهرت عدة أسعار للدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية (سعر رسمي بين المصارف 1515 ل.ل- سعر المنصة الإلكترونية 3900 ل.ل - سعر السوق السوداء يتخطى 12000 ل.ل حالياً)

■ تسبب وقف القروض الإسكانية بتداعيات سلبية مباشرة على كل القطاعات المرتبطة أودات العلاقة وبالتالي على الإقتصاد ككل.

■ تعمقت صعوبة دخول العملات الأجنبية (خاصة الدولار الأميركي) إلى الإقتصاد اللبناني والخزينة اللبنانية بسبب:

○ تراجع مجموع قيمة الصادرات اللبنانية (من 4.252 مليار دولار عام 2010 قبل الأزمة السورية وصولاً إلى 3.7 مليار دولار نهاية عام 2019) منها ما يعادل مليار دولار من من الذهب المشغول بحجم غير مسبوق وغير مبرر وغير ثابت).

○ تراجع حجم التحويلات المصرفية المالية من المغتربين من 8 مليار دولار عام 2018 إلى أقل من 6 مليار دولار عام 2020 نتيجة لإهتزاز الثقة بالوضع الإقتصادي والمالي والمصرفي، إضافة إلى الضغوط السياسية والإقتصادية على المغتربين في دول الإغتراب.

○ تراجع حجم القطاع السياحي الذي كان يؤمن مدخولاً كبيراً من العملات الصعبة سنوياً نتيجة الإنخفاض الحاد بعدد السياح العرب والمغتربين اللبنانيين الوافدين إلى لبنان سنوياً بسبب أزمة جائحة كورونا العالمية والأزمات الأمنية المتلاحقة على المستوى المحلي ولأسباب سياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

○ سلبية معدل نمو الناتج المحلي خلال العام 2019 حسب تقديرات البنك الدولي (5.6- %). وقد أدى ذلك إلى عجز تراكمي متواصل في ميزان المدفوعات منذ عام 2011 وحتى 2018 بلغ حوالي 14.5 مليار دولار (الدولية للمعلومات 2019).

○ إزدياد حجم الفساد والهدر والفضائح دون محاسبة.

○ التجاذبات السياسية وتعرقل تشكيل الحكومات وأزمات الثقة داخلياً وخارجياً.

○ تحركات الشارع منذ 17 تشرين الأول 2019 وتأثيراتها.

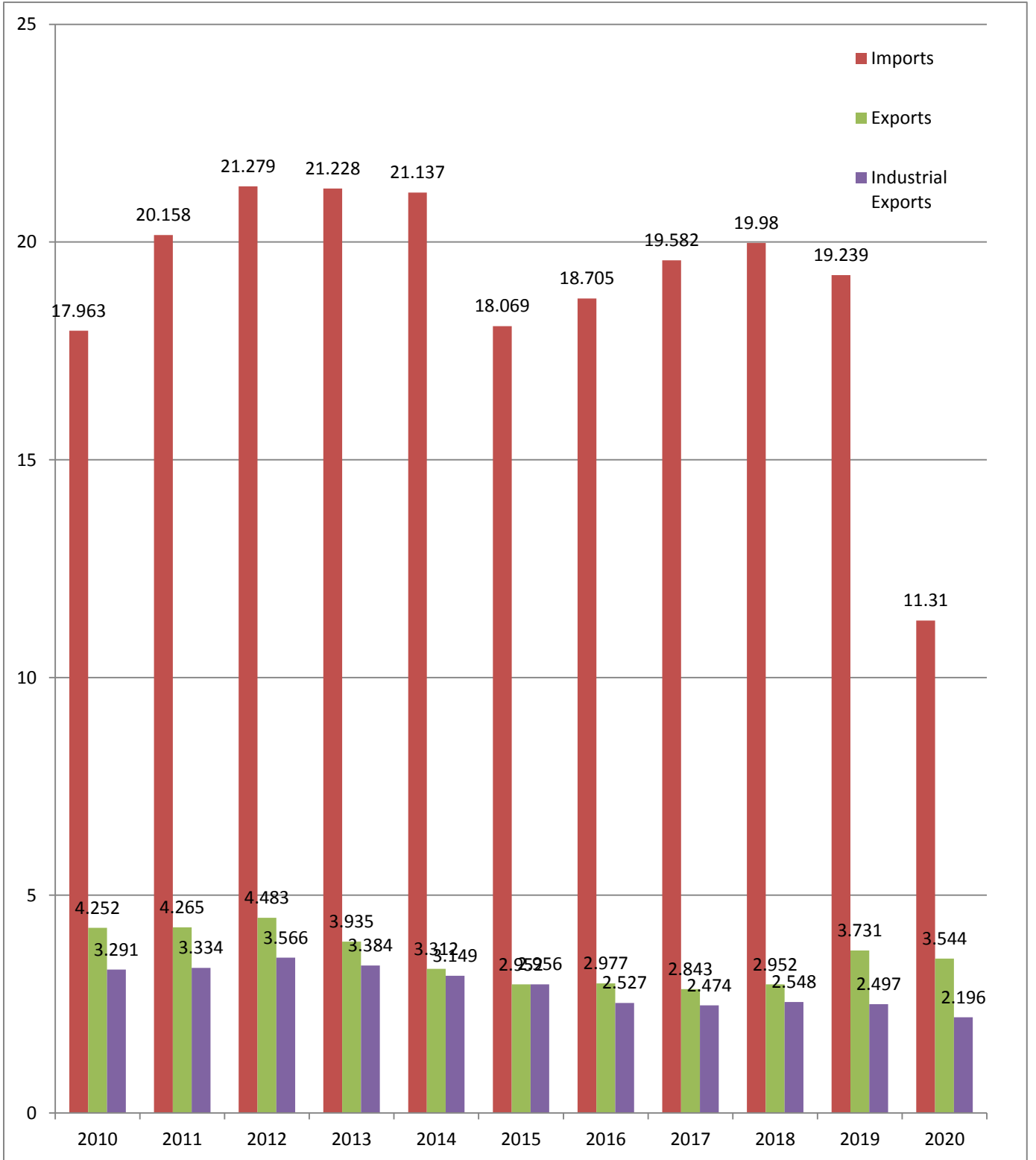
جدول رقم 1: التبادل التجاري بين لبنان والعالم

(بمليارات الدولارات، وزارة الصناعة، الجمارك اللبنانية، إدارة الإحصاء المركزي)

السنة	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	الميزان التجاري	الصادرات/الواردات	الصادرات الصناعية	الناتج الصناعي لعينة من المصانع	الناتج المحلي الإجمالي
2010	4.252	17.963	-13.711	23.70%	3.291		38.44
2011	4.265	20.158	-15.893	21.15%	3.334		39.99
2012	4.483	21.279	-16.796	21.06%	3.566		44.03
2013	3.935	21.228	-17.293	18.50%	3.384	العينة = 1389 = 5.5	46.9
2014	3.312	21.137	-17.825	15.60%	3.149		48.13
2015	2.952	18.069	-15.117	16.30%	<u>2.956</u>	العينة = 1975 6.6	49.99
2016	2.977	18.705	-15.728	15.90%	2.527		51.2
2017	2.843	19.582	-16.739	14.50%	2.474	العينة = 1525 5.6	53.14
2018	2.952	19.98	-17.028	14.70%	2.548		54.96
2019	3.731	19.239	-15.508	19.4 %	2.497		56*
2020	3.544	11.310	-7.765	31%	2.196		33*

تصميم رقم 2: التبادل التجاري بين لبنان والعالم

(بمليارات الدولارات، وزارة الصناعة، الجمارك اللبنانية، إدارة الإحصاء المركزي)



جدول رقم 2: صادرات لبنان إلى دول الخليج العربي (2012- 2020)

(بآلاف الدولارات الأميركية- إدارة الجمارك اللبنانية)

السنة	السعودية	الإمارات العربية	الكويت	قطر	البحرين	عمان
2012	358,940	352,036	68,101	85,473	11,964	14,679
2013	346,835	331,653	73,393	93,859	19,916	18,443
2014	377,540	319,982	73,603	93,474	33,576	22,563
2015	356,530	312,770	67,485	78,698	19,714	24,397
2016	266,612	238,671	75,589	75,719	15,783	22,576
2017	243,162	265,674	91,788	98,625	14,593	26,754
2018	212,380	457,249	76,507	133,393	14,976	23,802
2019	245,583	438,607	67,659	128,027	16,289	34,452
2020	217,710	460,306	71,624	142,250	13,711	25,106

جدول رقم 3: واردات لبنان من دول الخليج العربي (2012- 2020)

(بآلاف الدولارات الأميركية- إدارة الجمارك اللبنانية)

السنة	السعودية	الإمارات العربية	الكويت	قطر	البحرين	عمان
2012	423,578	416,324	630,390	24,443	8,625	14,475
2013	440,056	379,620	451,293	32,219	13,946	22,424
2014	415,415	372,585	251,095	24,556	16,035	22,829
2015	379,960	388,005	328,597	22,746	19,096	21,696
2016	371,281	337,314	546,578	17,779	18,277	14,392
2017	383,324	359,701	336,460	15,277	39,679	16,375
2018	502,454	588,452	270,133	38,608	20,945	21,756
2019	344,277	563,545	556,564	31,262	22,389	16,347
2020	182,598	632,406	189,060	6,679	6,211	9,788

جدول رقم 4: مجموع التبادل التجاري بين لبنان ودول الخليج العربي (2016-2019)

(بآلاف الدولارات الأميركية- إدارة الجمارك اللبنانية)

السنة	مجموع الصادرات إلى دول الخليج	مجموع الواردات من دول الخليج
2016	851,070	1,305,621
2017	740,596	1,150,816
2018	1,064,882	1,493,420
2019	931,017	1,534,384

ثانياً: وقوع الإقتصاد اللبناني في مهب عدة أزمات متلاحقة ومتزامنة

1- زيادة عجز ميزان المدفوعات

وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى ما يقارب 9.6 مليار دولار في نهاية شهر ايلول من عام 2020 (مصرف لبنان) بسبب اعتماد لبنان المزمّن على إستيراد كامل حاجاته الإستهلاكية من الخارج (حجم الإستيراد وصل إلى 19.2 مليار دولار عام 2019) مقابل إنخفاض حجم الصادرات اللبنانية (حجم الصادرات اللبنانية وصل إلى 3.7 مليار دولار عام 2019) ، الأمر الذي جعل لبنان يواجه صعوبة كبيرة في الحصول على العملات الصعبة وخاصة الدولار الأميركي الذي يستخدمه في خدمة الدين العام الخارجي (سندات اليوروبوندر وغيرها) وتمويل إستيراد السلع والمواد الأولية والمعدات والآلات الضرورية ، إضافة إلى الإجراءات المتبعة للمحافظة على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية، مما أدى إلى إرتفاع الطلب المحلي على الدولار الأميركي وإنخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي وزيادة الإنكماش الإقتصادي، لاسيما بعد سحب السيولة المالية من يد المواطنين بالفوائد العالية والعجز عن تحريك المودعين لإيداعاتهم المصرفية وبالتالي إعاقه إمكانيات الإستثمار وحركات السوق داخلياً وخارجياً.

2- عجز المالية العامة

وصلت نسبة العجز في الموازنة العامة إلى ما يقارب 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019، وبدأت الإيرادات الحكومية بالإنخفاض تحت وطأة إرتفاع حجم الدين العام الذي وصل إلى ما يقارب 92 مليار دولار نهاية عام 2019 بحسب وزارة المالية (حجم الدين الفعلي أكبر) بسبب إرتفاع كلفة خدمة هذا الدين والتضخم والإنكماش الإقتصادي والأزمة المالية والنقدية التي تعصف بالإقتصاد اللبناني، إضافة إلى تداعيات الحراك الشعبي والمطلبي الذي نزل إلى الشارع في 17 تشرين الأول 2019.

3- القطاع المصرفي

إستثمر القطاع المصرفي اللبناني معظم موجوداته تقريباً في الديون السيادية اللبنانية، وقسماً آخر في تقديم قروض عالية المخاطر إلى القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى عدم تمكن المصارف اللبنانية من تأمين الملاءة المالية المطلوبة لتلبية حاجات المودعين . وعلى الرغم من الإجراءات التي وضعت مؤخراً من قبل المصارف (Capital Control) لتقييد حركة خروج الأموال والتعاملات المصرفية، لا تزال تشهد

المصارف اللبنانية إقداماً كثيفاً على سحب الودائع بالليرة اللبنانية بسبب استمرار عدم ثقة المودعين بالقطاع المصرفي اللبناني.

خلال السنوات الماضية كان المصرف المركزي يقوم بالتدخل لتزويد المصارف بالسيولة الضرورية ولكن الإحتياطات بالعملات الأجنبية لديه إنخفضت ووصلت إلى ما يقارب 17 مليار دولار نهاية عام 2020 (وفقاً لأرقام مصرف لبنان). توقفت المصارف اللبنانية عن السماح للمودعين بسحب الدولار الأميركي وبدأت المصارف اللبنانية تدفع بالليرة اللبنانية لأصحاب الحسابات المصرفية بالدولار الأميركي وفق سعر المنصة الإلكترونية الذي حدده مصرف لبنان ب 3900 ليرة لبنانية. دأب موظفو القطاع العام والخاص على سحب كامل رواتبهم من المصارف لعدم ثقتهم بالقطاع المصرفي وأصبحت الاسواق اللبنانية تعاني من تضخم الكتلة النقدية الورقية بالليرة اللبنانية والتي بلغت ما يقارب 24 ترليون ليرة عام 2020 مقارنة ب 5 ترليون ليرة عام 2019 (أرقام مصرف لبنان)، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة التضخم وإضعاف القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

4- جائحة كورونا

إجتاحت جائحة كورونا معظم دول العالم وعطّلت جميع الإقتصادات ومنها الإقتصاد اللبناني الذي فاقمت من أزماته الموجودة مسبقاً (الأزمة الإقتصادية والمالية والنقدية - أزمة النازحين - الأزمات السياسية والأمنية ...) وأدت إلى وفاة العديد من المصابين. وضعت الحكومة اللبنانية خطة إستجابة للأزمة إعتباراً من 25 آذار 2020 لغاية وقتنا الحاضر. تضمنت الخطة مجموعة من التدابير والإجراءات للحدّ من إنتشار الفيروس. وقد تضمنت الخطة عدة مراحل .

المرحلة الأولى: التعبئة العامة مع الإقفال الكامل لجميع المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإقتصادية في القطاع الخاص (باستثناء بعض القطاعات الإنتاجية الضرورية) وبعض المؤسسات العامة وتعليق الرحلات الجوية وإنشاء لجنة وطنية لإدارة الكوارث، ورفع جهوزية المستشفيات والمختبرات العامة والخاصة، وتنظيم عودة المسافرين من الخارج وتتبع أوضاعهم الصحية، وتوسيع رقعة الفحوصات الصحية وغيرها من الإجراءات والتدابير.

المرحلة الثانية : إعادة فتح جميع المؤسسات التعليمية (من خلال نظام التعليم المدمج) والمؤسسات الإقتصادية في القطاع الخاص والمؤسسات والإدارات العامة (في الحد الأدنى) ومتابعة الرحلات الجوية (ضمن ضوابط وإجراءات وقائية لكل قطاع).

المرحلة الثالثة : إعادة إقبال جميع المؤسسات في القطاع الخاص باستثناء المؤسسات الصناعية والمؤسسات والإدارات العامة (متابعة العمل في الحد الأدنى 25% من الموظفين) وفتح جميع المؤسسات التعليمية (من خلال نظام التعليم عن بعد) ومتابعة الرحلات الجوية (ضمن ضوابط وإجراءات وقائية) والعمل على زيادة عدد الاسرة المخصصة لمرضى الكورونا على مختلف الأراضي اللبنانية.

المرحلة الرابعة: الإقبال الشامل لمعظم مكونات الإقتصاد، بما في ذلك القطاعات الإنتاجية ومنها الصناعية باستثناءات قليلة جداً أثرت سلباً على مستوى تلبية الحاجات الاستهلاكية الداخلية وإنخفض مستوى التصدير مع التداعيات التراكمية السلبية في محاولة لضبط الوضع المتقلت لإنتشار وباء كورونا.

المرحلة الخامسة: إعادة فتح الإقتصاد تدريجياً بموازاة البدء بتلقيح شرائح المجتمع وفقاً للأولويات العمرية والوظيفية (القطاع الصحي...) في عملية تستمر على مدى أشهر بحسب مراحل تسلم اللقاحات من الخارج.

5- إنفجار مرفأ بيروت

بتاريخ 4 آب 2020 ، وقع إنفجار ضخم (أوتفجير؟) في مرفأ بيروت أدى إلى أضرار كبيرة في المرفأ ومحيطه في أحياء العاصمة اللبنانية بيروت. أدى الإنفجار وفقاً لأرقام وزارة الصحة إلى مقتل حوالي 204 أشخاص وجرح أكثر من 6500 آخرين وتسعة أشخاص في عداد المفقودين (وزارة الصحة). تم الإعلان عن تضرر مباشر لنحو 50 ألف وحدة سكنية ومئات الوحدات التجارية والصناعية ، ويات نحو 300 ألف شخص بلا مأوى، وقدرت الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الإنفجار ما بين 10 إلى 12 مليار دولار أمريكي .

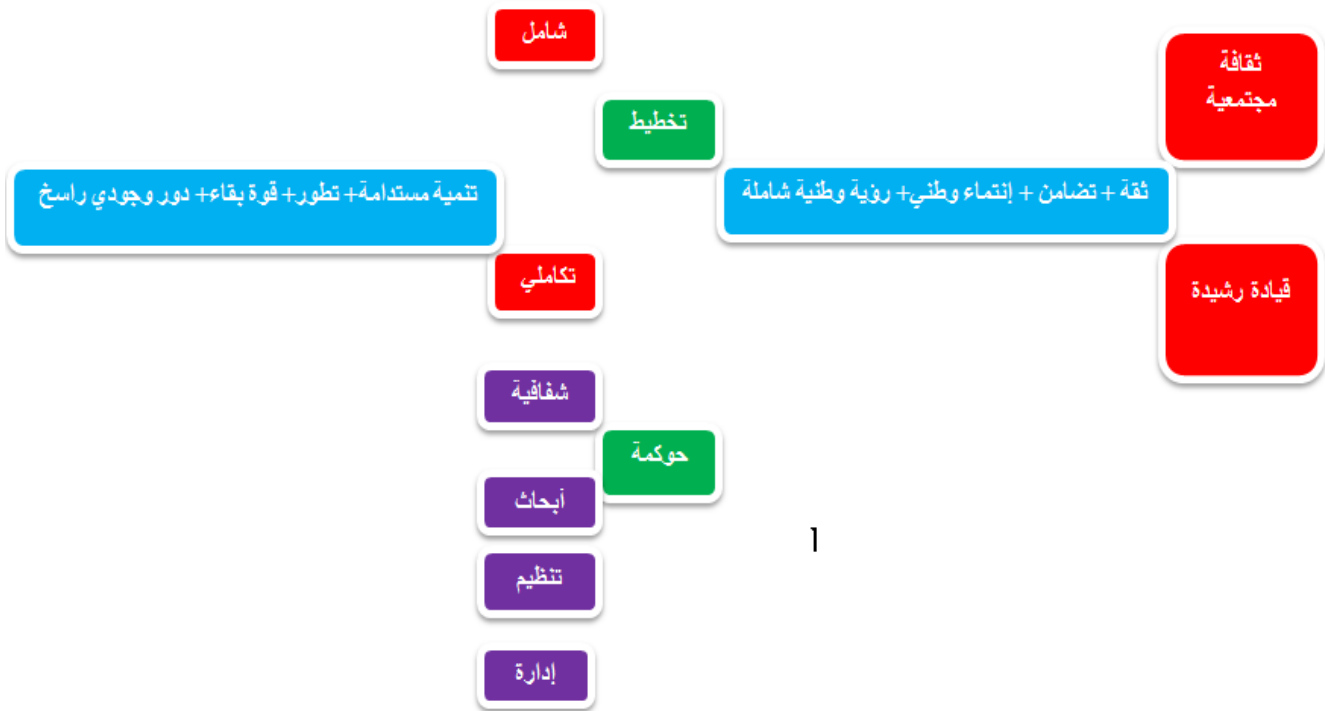
ثالثاً: تقييم النموذج الحالي للإقتصاد اللبناني

- ضعف القضاء وعجزه عن مواجهة المخالفات والفساد المستشري والتساهل في تطبيق القوانين والأنظمة وعدم قيام الأجهزة الرقابية والجهات الأمنية المختصة بدورها كاملاً في الرقابة وقمع الجرائم وضبط المخالفات وملاحقة المجرمين والفاستدين على مختلف مستوياتهم وإنزال العقوبات اللازمة بهم.
- التوظيف العشوائي خارج إطار القوانين والأنظمة النافذة وعدم خضوع التعيينات في الوظائف العامة ولا سيما القيادية منها لمعايير الكفاءة والجدارة والاستحقاق وعدم تطبيق قاعدة الثواب والعقاب، الأمر الذي يُضعف من فاعلية الأداء الإداري العام ويزيد من سوء الإدارة.

- الهدفي المال العام اللبناني الذي يحرم الخزينة من آلاف مليارات الليرات اللبنانية سنوياً تحت عناوين عديدة (الأملك البحرية - التهريب عبر الحدود- إيرادات الجمارك اللبنانية - الكهرباء- الدعم الإستهلاكي غير المدروس - المشتقات النفطية- جباية الضرائب والرسوم - المناقصات وإستدراجات العروض.....) .
- الإعتماد على الإقتصاد الريعي (الخدمات والعقارات والمصارف ..) والإهمال المتعمد للقطاعات الإنتاجية (الصناعة - الزراعة) .
- عدم الشفافية.
- إنتشار الزبائنية والمحاصصة.
- الإرتكاز على التدفقات المالية الآتية من الخارج (تحويلات المغتربين اللبنانيين والرساميل والإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في مجالات غير ثابتة ولا منتجة وذلك دون تخطيط و/ أو توجيه والمساعدات) دون إنتاج داخلي كاف وإستثمارات مربحة لتأمين العملات الأجنبية.
- حجم الإستهلاك المحلي أعلى من حجم الناتج المحلي نتيجة نشر ثقافة إستهلاكية سهلة ودون افق.
- إستيراد عام 2019 بحوالي 19.239 مليار دولار سنوياً من الخارج وصادرات عامة (نسبة عالية منها مواد أولية ومنتجات نصف مصنعة مستوردة) بحوالي 3.731 مليار دولار (أرقام إدارة الجمارك سنة 2019).
- تزايد في نسب الهجرة وإرتفاع نسبة البطالة العالية التي تقدر بحوالي 40 % من القوى العاملة البالغة قرابة 1.8 مليون عامل (وفقاً لأرقام تقرير البنك الدولي كانون أول 2020) .
- إرتفاع نسبة الفقراء من اللبنانيين إلى ما يقارب 55 % من السكان في عام 2020 بعد أن كانت 28 % خلال عام 2019 (وفقاً لأرقام الإسكوا).
- إرتفاع معدل التضخم السنوي إلى 84.3 بالمئة عام 2020 مقارنة بـ 2.9 بالمئة في 2019 (الإحصاء المركزي)
- تفاوت في توزيع الثروة والدخل بين اللبنانيين، حيث أن ما يقارب 2% فقط من المودعين يملكون 60 % من الودائع المصرفية في لبنان (مصرف لبنان).

- غياب نظام ضريبي عادل مجتمعياً ومفيد للخزينة.
- غياب التخطيط والتوقع والدراسات والإحصائيات والمعلومات الدقيقة في القطاعين العام والخاص.
- عدم وجود برامج وسياسات مجتمعية وإقتصادية علمية هادفة رغم الحاجات الملحة.
- نظام سوق مفتوح دون ضوابط ودون القدرة والإجراءات على المواجهة.
- ضعف كبير بالمواد الأولية للإنتاج المحلي.
- غياب التكامل بين قطاعات الإنتاج والتجارة كما في ما بين القطاعات الإنتاجية لتحقيق أقصى ما يمكن من الإكتفاء الذاتي الداخلي وأفضل تطوير إنتاجي ممكن وسائل ومنتجات .
- إستثمارات إنتاجية ضعيفة.
- غياب التخصصية بالإنتاج لتأمين منافسة عالية ومستوى إنتاجي أعلى.
- عدم إعتداد الإبتكار والتطوير أساساً للإنتاج ولإقتصاد المعرفة.

تصميم رقم 3



المبحث الثاني : نقاط القوة والضعف في الإقتصاد اللبناني

اولاً: نقاط القوة

1- الموقع الجغرافي

يتمتع لبنان بموقع جغرافي إستراتيجي على شاطئ البحر المتوسط ويعتبر بمثابة حلقة وصل بين الشرق (دول آسيا وبلدان الشرق الأوسط والخليج العربي....) والوسط والغرب (أوروبا وأفريقيا وأميركا...). وقد حافظ لبنان سابقاً على دوره التاريخي في لعب دور الوسيط بين القارات، الأمر الذي مكّنه من بناء مروحة واسعة من العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية وأن يكون منافساً شرساً في معظم المجالات الإقتصادية (التبادل التجاري- السياحة - الخدمات- الصناعة - الزراعة ...) والثقافية والتربوية والصحية والعسكرية....

2- الإنتشار اللبناني وتحويلات المغتربين

لدى لبنان عدد كبير من المغتربين يقارب 12 مليون نسمة (وفق تقديرات وزارة الخارجية والمغتربين عام 2019) منتشرين في جميع أنحاء دول العالم (القارة الاميركية - الأفريقية - الآسيوية والأوروبية). ويشكل المغتربون قوى مؤثرة ولكن غير منظمة ولا موجهة من خلال إنتشارهم في كل أنحاء دول العالم. هذه القوة توفر لهم كل الإمكانيات المطلوبة لمساعدة وطنهم الأم وتأمين مصالحه الإستراتيجية. إذ يرسل المغتربون اللبنانيون إلى الوطن الأم تحويلات مالية عبر المصارف وصلت قيمتها عام 2018 إلى حوالي 8 مليار دولار، إضافة إلى مبالغ عالية يدخلونها نقداً بالعملات الأجنبية.

3- السياحة الطبيعية والأثرية والترفيهية والدينية والإصطياف

لبنان لديه قطاع سياحي متنوع وذو تنافسية عالية (غابات ومحميات طبيعية - مراكز إصطياف- مراكز تزلج - منحدرات جبلية قريبة جداً من الساحل - منتجعات سياحية وفنادق فخمة على طول الساحل اللبناني - العديد من المزارات والمقامات الدينية والكنائس والجوامع القديمة - مطاعم متنوعة - مقاهي ونواد ليلية وكازينوهات - شواطئ رملية وصخرية متنوعة - مواقع أثرية رومانية وفينيقية وصليبية وأموية) مقارنة بالبلدان المجاورة . يرتبط لبنان إرتباطاً وثيقاً بالسّياح العرب والأجانب والمغتربين اللبنانيين

المنتشرين حول العالم، حيث تؤمن السياحة ما يقارب 6 مليارات دولار سنوياً. بينما القطاع السياحي لدى العدو الإسرائيلي يتميز بمحدودية الأماكن السياحية الأثرية والدينية والطبيعية ومحدودية أماكن ممارسة الأنشطة الرياضية الشتوية (التزلج وغيرها...). إضافة إلى توفر الخبرات اللبنانية السياحية والفندقية العالية التي تتفوق على نظيراتها من الدول وخاصة على المستوى الإقليمي .

4- التنوع المناخي

يتمتع لبنان بتنوع مناخي (الفصول الأربعة) يؤدي إلى تنوع النشاطات السياحية ويوفّر للسياح إمكانية ممارسة العديد من النشاطات السياحية (الصيفية والشتوية والربيعية والخريفية). التنوع المناخي يؤدي إلى تنوع المحاصيل الزراعية وزيادة تنافسية المنتجات اللبنانية أمام منتجات أخرى إقليمية ودولية في الأسواق المحلية والخارجية.

5- الإحتياطي من الذهب

يملك لبنان إحتياطاً كبيراً من الذهب مكّنه على مدى السنوات الماضية من المحافظة على إستقرار وقوة العملة الوطنية إلى حد ما ومنعها من الإنهيار التام رغم الحروب والأزمات الكبيرة التي عصفت به منذ سنين عديدة ولغاية وقتنا الحاضر. ويقدر الإحتياطي من الذهب الذي يملكه لبنان وفقاً لمجلس الذهب العالمي بـ 286,8 طناً وتبلغ قيمته الحالية 17.3 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2020 (وفقاً لأرقام مصرف لبنان) . ويحتل لبنان المركز الـ18 عالمياً والثاني ضمن 14 بلداً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث أكبر إحتياطي للذهب.

6- جذب الإستثمارات

كان لبنان يتمتع بميزة عالية لجذب الإستثمارات الأجنبية والعربية، لاسيما بسبب القدرات البشرية المؤهلة والانفتاح والانتشار وموقعه الجغرافي الإستراتيجي وإرتفاع مستوى العوائد الإستثمارية مقارنة مع العديد من الدول وتحديداً على المستوى الإقليمي.

7- القطاع العقاري

تميز لبنان بإزدهار القطاع العقاري المرتبط أساساً بندرة العقارات والأراضي في لبنان ونتيجة الهجمة الخارجية على شراء العقارات طوال العقود الماضية وطفرة الأموال المتنقلة بين الدول نحو الإستثمارات الأكثر ربحية بغض النظر عن مصادرها وأهدافها وبالرغم من الحروب والأزمات الإقتصادية التي مرت على لبنان ، إستطاع هذا القطاع المحافظة على مستوى عال من الأسعار مقارنة بالعديد من الدول العربية والأجنبية، الأمر الذي شكّل عامل جذب للمستثمرين داخلياً وإقليمياً (لاسيما الدول الخليجية) ودولياً.

8-القطاع الصناعي

أ- لمحة حول القطاع

القطاع الصناعي اللبناني الواعد دائماً أثبت قدرته على الصمود رغم كل الأزمات التي مرت به (الحروب المتعاقبة - الأزمات الإقليمية ولاسيما الأزمة السورية وإقفال الحدود امام الصادرات اللبنانية - ارتفاع أسعار النفط - ارتفاع تكاليف الإنتاج - الأزمة الإقتصادية والمالية والنقدية الحالية - جائحة كورونا- عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي ...). هذا القطاع لديه كل الإمكانيات ليزدهر وينمو وينافس على المستوى المحلي والدولي ولاسيما في الأسواق الخليجية إذا ما توفر الدعم المطلوب له أو الحماية من الدولة اللبنانية وفق خطط وبرامج وتشريعات رؤيوية واضحة وهادفة، فهو قادر على أن يساهم بما يقارب 25 % من الناتج المحلي خلال السنوات القليلة المقبلة.

هناك العديد من الصناعات التي يستطيع ان ينافس فيها لبنان وبقوة مثل الصناعات الغذائية التي تتمتع بمميزات تنافسية عالية تعود إلى السمعة الطيبة وخصوصية منتجاته المرتبطة بثقافتنا وتقاليدنا المميزة والشهرة التي إكتسبها المطبخ اللبناني على المستوى المحلي والدولي وذوق الصناعيين اللبنانيين وقدرتهم على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. إضافة إلى العديد من الصناعات الأخرى، كصناعة المجوهرات- الأدوية الجزيك والبراند (Brand) والأعشاب الطبية والزيوت الأساسية ومستحضرات التجميل على أنواعها - تصميم الأزياء- البتروكيماويات- صناعة القوالب - الطباعة والورق والكرتون- برمجة الكمبيوتر-الألواح الإلكترونية- الكهربيائيات (....)

ب- التخطيط الإستراتيجي

بادرت وزارة الصناعة منذ سنوات إلى وضع الخطط والبرامج والدراسات والأبحاث بمختلف المجالات الإقتصادية والعلمية وليس فقط الصناعية التزاماً منها بدورها الوطني كما الإقتصادي، إضافة إلى إيمانها بأن إدارات ومؤسسات القطاع العام تتكامل وتشكل في ما بينها محركاً وطنياً واحداً. أهم ما وضعته الوزارة من خطط ودراسات منشورة على موقعها الإلكتروني :

- الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي (لبنان الصناعة 2025) المعلنه بتاريخ 2/ 6 / 2015
 - تنفيذاً للرؤية التكاملية، خطة إستراتيجية لتنمية القطاع الصناعي (2016-2020) وخطط تشغيلية لسنوات (2016/ 2017-2018 - 2019-2020) مع تقييم سنوي للخطط التشغيلية لتحديد الإنجازات والتحديات.
 - خطة إستراتيجية لتنمية القطاع الصناعي (2020-2025) وآلياتها التنفيذية تتواءم مع التغيرات الحاصلة على المستوى المحلي (أزمة 17 تشرين أول 2019 - الأزمات الإقتصادية والمصرفية والمالية والنقدية) وعلى المستوى الدولي (أزمة كورونا - الأزمات الإقتصادية العالمية)
 - خطة إستراتيجية لتنمية مستدامة للمناطق الصناعية (2018-2030) الموضوعه عام 2018
 - الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في الصناعة اللبنانية (2020- 2050) الموضوعه أواخر عام 2018
- وكلها جرى ويجري العمل على تنفيذها وتقييم مسارها سنوياً.

- دراسات وأبحاث في العديد من المجالات (مشروع سياسة لبنان الإقتصادية لتنمية مستدامة (2030) - من الربيع نحو الإنتاج: تحصين القطاع المصرفي اللبناني لمستقبل إقتصادي آمن - اقتصاد المعرفة - تحديات إستراتيجيات التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط - النزاع التجاري العالمي- الدبلوماسية الإقتصادية- التبعية الإقتصادية- بريكسيت وتداعياتها على اقتصاد لبنان- تقرير إقتصادي مفصل بعنوان "تحليل مالي وإقتصادي للخطة الإصلاحية للحكومة اللبنانية- الابتكار لتنمية صناعية مستدامة- نظام الإنذار المبكر لسلامة الغذاء- الميكاترونك- النانوتكنولوجي- العملات الرقمية أو الافتراضية - جهود وزارة الصناعة وإجراءاتها لمكافحة الفساد - طريق الحرير- خطة وزارة

الصناعة لفرز وجمع وترحيل النفايات المنزلية والصلبة- مشروع وزارة الصناعة المستدام لمعالجة النفايات المنزلية الصلبة - حرية التبادل التجاري في ظل التحديات العالمية الجديدة - الشراكة بين القطاعين العام والخاص - قطاع الألبسة والمنسوجات في لبنان - صناعة الجلود وصناعة الأحذية في لبنان وغيرها العديد من الدراسات والتقارير والأبحاث والمشاريع في شتى المجالات والقطاعات) منشورة جميعها على الموقع الإلكتروني للوزارة : www.industry.gov.lb.

مع التركيز على ضرورة اعتماد التخصصية والتكامل بالإنتاج والإبتكار والتطوير الممنهج لتدعيم القدرة على المنافسة والمواجهة.

ج- التشريعات والعمل اليومي

لم توفر وزارة الصناعة جهداً أو وقتاً أو مجالاً يساهم بدعم الصناعة الوطنية إلا وعملت عليه، على صعيد التشريعات والنصوص القانونية والقرارات التنظيمية (مشاريع قوانين - مراسيم- قرارات....) معظمها منشور على الموقع الإلكتروني للوزارة، أو على صعيد الإجراءات والعمل اليومي لتسهيل أمور الصناعيين، بالتالي المزارعين والتجار والمستهلكين والإقتصاد ككل، وحل مشاكلهم ورفع مستوى إنتاجهم وتصديرهم وتطبيق المواصفات وإجراءات المطابقة والكشوفات والتراخيص والخدمات المختلفة.....

9- القطاع الصحي

لطالما احتل القطاع الصحي في لبنان ولفترة طويلة المرتبة الأولى على المستوى الإقليمي في مستوى جودة الخدمات الإستشفائية التي يقدمها، حتى وصل الأمر إلى تسمية لبنان من قبل العرب "مستشفى الشرق الأوسط". فلدى لبنان أطباء مميّزين على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي وقد أثبتوا جدارتهم وهم يمتلكون أفضل المهارات ويتمتعون بالخبرات اللازمة. كما يوجد في لبنان أكثر من 150 مستشفى خاصاً، مقابل 33 مستشفى حكومياً، إضافة إلى 11 مصنعاً لإنتاج الأدوية، منها مصنعان ينتجان أمصالاً وحقناً (وخمسة مصانع جديدة تم ترخيصها وهي قيد الإنشاء) وكلها تتمتع بمستوى عال ومتقدم على صعيد التجهيز والتمريض والخبرة والتطور.

10- اللغة والتربية والقيم الإنسانية والثقافة والانتماء العربي

اللغة العربية والقيم الإنسانية والتربية (المدنية والدينية) والثقافة والانتماء العربي جميعها ميزات مشتركة بين لبنان وجميع الشعوب العربية، تضاف إلى الطابع الغربي للثقافة والتعليم وطرق الحياة للبنانيين بحكم التعليم والإغتراب والفطرة بالتواصل مع الخارج. مزيج اعطى لبنان ويعطيه ميزة فريدة عن محيطه وعن دول صغيرة مماثلة يمكن أن تكون مهياً لتلعب دوراً مماثلاً. هذه الميزة بالتكامل مع الميزات الأخرى بعيداً عن المساوىء القابلة للمعالجة بالعقلانية والوطنية تحفظ للبنان فرصة لا تعوض لإستمرارية ثابتة وناجحة.

11-التعليم

يتمتع لبنان بقطاع تعليمي (مدارس ومهنيات وجامعات ...) متطور ومعترف بشهاداته عالمياً من جميع المؤسسات الدولية المعتمدة . أثبت قطاع التعليم اللبناني قدرته على تخريج آلاف الطلاب الذين برعوا في شتى العلوم والحقول العلمية في لبنان والخارج (حيث إحتل الطلاب اللبنانييون أعلى المناصب) وأعطوا إنجازات مميزة في مختلف المجالات العلمية. فالمدارس والجامعات اللبنانية تتنافس على التطور الدائم والتواصل مع مراكز التعليم المتطورة في العالم ونقل تجاربها الناجحة إلى المجتمع اللبناني الذي أصبح يعاني من كبر حجم المتخرجين مقابل فرص العمل المحدودة بسبب عدم وضع سياسات إقتصادية وإجتماعية واعدة.

12- الثروة المائية

يتمتع لبنان بوجود عدد كبير من الأنهار والينابيع والبحيرات ونسبة عالية من المتساقطات وتوفر الثلوج المتراكمة على المرتفعات الجبلية على مدار السنة والمياه الجوفية والآبار التي إذا ما إستخدمت جميعها بشكل علمي ومستدام تؤمن ثروة مائية ضخمة قادرة على كفاية حاجة الطلب المحلي وتصدير القسم الفائض من المياه إلى الدول التي تعاني من الجفاف في منطقة الشرق الأوسط . ومن الطبيعي ان يزداد الطلب محلياً ولدى بعض دول منطقة الشرق الأوسط على مياه الشرب خلال السنوات المقبلة بسبب قلة المتساقطات، الأمر الذي يزيد من تنافسية لبنان وإمكانية الإستفادة من ضبط المتساقطات ومن تصدير الفائض من المياه لديه بدلاً من ذهابها هدرأ إلى البحر كما هدرها بالإستعمال غير المسؤول.

13- ثروة النفط والغاز الواعدة

وفق دراسات عديدة قدر حجم إحتياطي لبنان من الغاز الطبيعي بنحو 30 تريليون قدم مكعب، بقيمة تزيد عن 164 مليار دولار ووجود ما يقارب 660 مليون برميل نفطي تصل قيمتها إلى نحو 90 مليار

دولار. هذه الثروة النفطية الواعدة من المفروض أن تساهم في تحريك العجلة الإقتصادية لكل القطاعات وخفض أكلاف الطاقة المستعملة في الإنتاج الصناعي وخفض نسبة العجز في إنتاج الكهرباء وزيادة حجم الصادرات وإزدهار الصناعة البتروكيمياوية وخلق العديد من فرص العمل الجديدة وخفض العجز في الموازنة العامة وتصفير حجم الدين العام وتحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي. كل هذا مشروط حكماً بعاملين : خارجي سياسي ومصلحي يمكن أن يسمح أولاً باستخراج وإستثمار هذه الثروة. وداخلي قوي سياسي وطائفي حزبي ومصلحي...، يمكن أن يسمح أو أن يخرب الإستفادة من هذه الثروة ويعطلها أو يثمرها بحسب تغلب العقلانية والحس الوطني أولاً.

14- القدرات البشرية اللبنانية

الميزات التفاضلية في المهارات الإدارية والتجارية داخل لبنان ودول الإنتشار والإغتراب والعمل (الوسيط الماهر - مهارة التواصل - التجارة - ريادة الأعمال- حسن الضيافة- مروحة العلاقات الدولية- تعدد اللغات- المستوى التعليمي- الخبرات المتعددة الجنسيات) التي يتمتع بها اللبنانيون مكنتهم على مدى سني الحرب وبعدها بقليل من التفوق والتميز على نظرائهم من شعوب المنطقة في العديد من المجالات الإقتصادية وظهرت نتيجة هذا التميز في الإزدهار الإقتصادي الذي نعم به لبنان خلال حقبة العصر الذهبي للإقتصاد اللبناني في ستينات القرن الماضي .

ثانياً: نقاط الضعف في الإقتصاد اللبناني

أهم القطاعات التي ستتأثر بتداعيات التطبيع بين بعض دول الخليج العربي والعدو الإسرائيلي بايجاز:

1- التبادل التجاري

حتمية إنخفاض حجم التبادل التجاري بين لبنان والدول الخليجية لمصلحة إزدياد حجم التبادل التجاري بينها وبين العدو الإسرائيلي، لأسباب عديدة منها الضغوط الإسرائيلية والدولية بهذا الإتجاه، إنهيار القطاع المصرفي اللبناني، إنفجار مرفأ بيروت، ركود النشاط الإقتصادي اللبناني، عدم الإستقرار السياسي والأمني، عدم الثبات الإقتصادي، العلاقات الإسرائيلية الدولية، التطور التكنولوجي الإسرائيلي المتعدد....

2- قطاع تكنولوجيا المعلومات

نمو وإزدهار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى العدو الإسرائيلي يمثل تهديداً مباشراً ومنافساً شرساً لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللبناني وخصوصاً في الأسواق العربية الخليجية. إضافة إلى تطور التكنولوجيا الزراعية لدى العدو الإسرائيلي وتفوقها على نظرائها في منطقة الشرق الأوسط والحاجة الماسة لهذه التكنولوجيا من قبل الدول المطبوعة.

3- النقل

طرق المواصلات والنقل البحرية (المرافئ ..) والبرية (الطرق المعبدة- المعابر الحدودية...) والجوية (المطارات ...) والترانزيت عبر الحدود ستعرض لمنافسة شرسة ووجودية من نظيراتها لدى العدو الإسرائيلي.

4-الصناعات المتقدمة

تطور الصناعات المتقدمة (الميكانيكية والإلكتروميكانيكية والإلكترونية والبرمجيات...) وصناعات الأدوية المستعصية وغيرها من الصناعات لدى العدو الإسرائيلي وتقدمها على المنتجات اللبنانية تشكل خطراً مباشراً على القطاع الصناعي ككل.

5- البحث العلمي

ضعف مراكز الأبحاث العلمية اللبنانية بعد التهميش المقصود وغير المقصود لمراكز الأبحاث الحكومية القائمة منذ الستينيات في مختلف المجالات: معهد البحوث الصناعية- المجلس الوطني للبحوث العلمية - مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية- المركز التربوي للبحوث والإنماء وإفتقادها إلى الدعم المادي والمعنوي مقارنة مع تطور وتقدم مراكز الأبحاث العلمية لدى العدو الإسرائيلي وتخصيص الحكومة الإسرائيلية الإعتمادات المالية الضخمة لدعمها وتطويرها .

ويعتمد الكيان الإسرائيلي إستراتيجية منظمة ومحددة الأهداف للبحث العلمي في شتى مجالات المعرفة، مكنتها من أن تنتقل من كيان إستيطاني كان يعتمد على الزراعة والدعم الخارجي خلال خمسينات وستينات القرن الماضي إلى دولة متطورة تركز بنيتها العسكرية والصناعية على اقتصاد المعرفة. إسرائيل تحتل المرتبة الـ15 في العالم على مستوى عدد أبحاثها العلمية المنشورة. وتحتل الجامعات والمعاهد التعليمية

الإسرائيلية مراكز متقدمة في أبرز التصنيفات العالمية للجامعات كتصنيف معهد شنغهاي. وهي تنفق ما مقداره 4.7 % من الناتج المحلي على الأبحاث العلمية، وتعتبرها من الركائز الأساسية لوضع الخطط الاستراتيجية لكل القطاعات. وقد أولت إسرائيل اهتماماً خاصاً بالعلوم الفيزيائية والكيميائية والطبيعية والإلكترونية لمعرفة أهميتها في المساعدة للسيطرة والتحكم بالتغيرات المستقبلية إقليمياً ودولياً.

6- النفط والغاز

المنافسة الشرسة المتوقع حصولها في قطاعي النفط والغاز ولاسيما خلال عملية الإستخراج من حقول النفط المشتركة بين لبنان والعدو الإسرائيلي وعملية التصدير إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي.

يضاف عليها ما لدينا من فساد وسوء إدارة وتشرذم تؤدي إلى هدر كل الثروات وعدم الإستفادة منها.

7- الإعلام

منافسة الإعلام الإسرائيلي المتطور الهادف والموجه وشبه الموحد للنظرة الوجودية الإسرائيلية مع هامش تحرك حفاظاً على المظهر الديمقراطي والذي يلقى كل الدعم والتمويل من الحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة وغيرها من الدول ويمتلك مروحة من العلاقات الدولية مع وسائل الإعلام الإقليمية والعالمية، مقارنة مع الإعلام اللبناني الذي يعاني من نقص في التمويل والتجهيزات والقدرات البشرية والتبعية الداخلية والخارجية والمالية والحزبية والنظرة الضيقة نتيجة الصراعات الداخلية إضافة إلى المنافسة الشرسة على المستوى الإقليمي.

8- القطاع المصرفي

ضعف القطاع المصرفي اللبناني بسبب عدم تركيزه أساساً على الإنتاج وضرورة ترسيخ أعماله بسياسة مصرفية هادفة وذكية إضافة إلى الأزمات المالية والإقتصادية والنقدية التي عصفت به مؤخراً وأدت إلى إنخفاض نسبة الملاءة المالية وخصوصاً بالعملات الأجنبية لدى البنوك اللبنانية وإنخفاض حجم الثقة من قبل المودعين اللبنانيين المقيمين والمغتربين والعرب والأجانب، مقابل تطور وخبرة وعلاقات و إنتشار القطاع المصرفي لدى العدو الإسرائيلي وإرتباطه بالمؤسسات المالية العالمية التي يديرها اليهود بمعظمها .

9- مراكز التدريب ونقل المعرفة

توفر العديد من مراكز التدريب على المهارات الجديدة ونقل المعرفة لدى العدو الإسرائيلي مقارنة مع لبنان الذي لا يزال يستورد الخبراء والمستشارين ويعاني من أزمات مالية وإقتصادية إضافة إلى عدم التخطيط وعدم الإهتمام وغيرهاتشكل عائقاً أمام إنشاء مراكز التدريب ونقل المعرفة وتمويلها ودعمها .

10- تعدد اللغات لدى الإسرائيليين

لدى السكان الإسرائيليين مجتمعاً متنوعاً لغوياً وثقافياً. فهم يتكلمون اللغة العبرية إلى جانب اللغة الإنكليزية التي يتحدث بها معظم الإسرائيليين كلغة ثانية، إضافة إلى اللغة الروسية التي يتكلمها المهاجرون اليهود من الإتحاد السوفياتي السابق وقسم آخر يتكلم الفرنسية والإسبانية وغيرها من لغات أوروبا الشرقية . أما اللغة العربية فيعتبرها اليهود، لاسيما المهاجرون من الدول العربية، لغة سامية تشترك في العديد من المفردات مع اللغة العبرية ، مما مكن الإسرائيليين المتحدثين بالعبرية من فهمها والنقاط بعض مفرداتها بسهولة. وفقا لبيانات الحكومة الإسرائيلية فإن 8.6% من الإسرائيليين اليهود يقولون إن لديهم إماماً باللغة العربية. اليوم بادر عدد كبير من الإسرائيليين اليهود إلى تعلم اللغة العربية من تلقاء أنفسهم في مدارس اللغات أو من خلال الدورات الدراسية عبر الإنترنت أو من خلال التعايش مع عائلات عربية داخل إسرائيل لأسباب متعددة ليس أقلها السياسية والمخابراتية.

ماتقدم، يفقد لبنان خاصية تمتع بها على مدى عقود لن تعود مفيدة بعد التطبيع.

11- الدعم الدولي المقدم للعدو الإسرائيلي.

تتمتع إسرائيل بمروحة واسعة من العلاقات الدولية، لاسيما مع الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين والهند والإتحاد الأوروبي، الأمر الذي مكنها من الحصول على الدعم المادي والتقني والمعنوي وحتى الديموغرافي المطلوب على المستوى الإقليمي والدولي (تسهيل التبادل التجاري- أسواق تجارية واسعة للمنتجات الإسرائيلية - مساعدات مالية- هبات ومنح- قروض ميسرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- دعم متواصل في المحافل والمؤسسات الدولية- دعم عسكري وأمني متواصل - تسهيل هجرة اليهود- التعاطف نتيجة قوة الإعلام اليهودي عالمياً ونتيجة تسويق فكرة الإضطهاد ومعاداة السامية والهولوكوست (...). بالمقابل يتعرض لبنان للضغوط السياسية والإقتصادية والعقوبات المالية والتجاهل وضعف الدعم الفعلي على المستوى الإقليمي والدولي.

12- الإستقرار السياسي الداخلي لدى العدو الإسرائيلي.

تتمتع إسرائيل بنسبة مقبولة من الإستقرار السياسي والأمني، الذي مكنها من جذب الإستثمارات الأجنبية إلى مختلف القطاعات الإقتصادية (الصناعية - الزراعية - السياحية- التجارية ...) وتحريك العجلة الإقتصادية وتحقيق النمو في إقتصادها القومي، رغم المناوشات شبه الدائمة مع تحركات الشعب الفلسطيني وإنتفاضاته والمحيط المعادي (التي أصبحت للأسف مدججة وتم إستيعابها). وأسّطع دليل على ذلك عدم حدوث أي إنتفاضات ومعارضات فعلية بعد نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس وإعلان يهودية إسرائيل والقدس عاصمة موحدة لإسرائيل وصفقة العصر...) فإسرائيل تمكنت من استيعاب مايجري داخلياً وعمّت الخطر من محيطها، خاصة بعد أحداث العالم العربي وضعفه وتفككه وثوراته وتبديد قدراته من الداخل دون حرب مكلفة على الكيان الإسرائيلي واليوم مع مسار التطبيع المتسارع.

بينما لبنان لم يعد يمتلك فائضاً من الإستقرار السياسي والأمني وكل ذلك بسبب العديد من العوامل الداخلية (الصراعات السياسية الدائمة بين الأطراف اللبنانيين - الفساد - الإهمال - الازمات الإقتصادية والمالية والنقدية المتلاحقة - الانفجار الإجتماعي - أزمة النازحين واللاجئين...) والعوامل الخارجية (تهديدات العدو الإسرائيلي المتواصلة - الضغوط السياسية والإقتصادية - العقوبات المالية الخارجية - الضغط على المغتربين اللبنانيين ...).

13- تمتع اليهود المقيمين بعلاقة متينة مع يهود الإنتشار.

يتمتع اليهود المقيمون بعلاقات متينة وموجّهة وذات نظرة إستراتيجية مع يهود الإنتشار، حيث تم تسخير هذه العلاقة في سبيل تأمين المصلحة الإستراتيجية للأمن القومي والإقتصاد الإسرائيلي.

مقابل الإنتشار اللبناني غير المنظم ولا الفاعل كما يجب، وذوبان المغتربين اللبنانيين في مجتمعات هجرتهم وتفككهم المرتبط بالتفكك اللبناني الداخلي مع غياب قدرة الدولة على توحيدهم والتعاون معهم لا بل كان الواقع قائماً على إستبعادهم وعدم إعطائهم أي دور داخلي سياسي أو مالي أو إجتماعي...

14- اللوبي الصهيوني

يقوم يهود الإنتشار أينما وجدوا في دول العالم بتشكيل قوى ضغط (Lobbies) مستخدمين كل إمكاناتهم المادية (المال - الذهب - الأسهم- العقارات) والمعنوية (السلطة - الإعلام - وسائل التواصل - الجامعات - مروحة علاقاتهم ومعارفهم ..) لتحقيق المصالح الإستراتيجية لإسرائيل في أماكن تواجدهم في

مختلف دول العالم . وقد تميزت هذه القوى (Lobbies) بفاعلية وخبرة عالية وتأثيرهم على المستوى العالمي (اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية مثلاً الذي وصل إلى مراكز مهمة ومؤثرة في صناعة القرار الأميركي).

15- التخطيط الإستراتيجي والرؤية المستقبلية التي وضعها اليهود المقيمون.

الوجود اليهودي في منطقة الشرق الأوسط يواجه تحديات إستراتيجية ومصيرية محلية (الانتفاضات الفلسطينية المسلحة- المشاكل العرقية والأزمات الاقتصادية داخل إسرائيل - بناء المستوطنات- شح المياه ...) وإقليمية (تعاضم النفوذ الإيراني والتركي وغيرها ..) ودولية كبيرة . لمواجهة هذه التحديات وضعت إسرائيل خطأً إستراتيجية طويلة المدى، تركز على مبدأ السيطرة من خلال الحروب العسكرية عند الضرورة كما الحروب الناعمة (التطبيع الاقتصادي والسياسي والإجتماعي – الغزو الثقافي- العمليات الإستخباراتية- زعزعة الأنظمة داخلياً- الضغوط الاقتصادية- والدولية- التفوق على أنواعه...) أو الدبلوماسية الاقتصادية والهيمنة على إقتصادات الدول المحيطة بهدف تحقيق الأمن القومي والإقتصادي لليهود.

16- تطور النظام الإستشفائي لدى العدو الإسرائيلي.

وفق تقارير دولية، تعتبر إسرائيل نموذجاً للخدمات الصحية التي حققت نجاحاً كبيراً في ضمان تلقي جميع مواطنيها خدمات صحية أساسية عالية الجودة. إن متوسط العمر المتوقع في إسرائيل أعلى منه في الولايات المتحدة، حيث يبلغ 79.7 سنة، في حين تبلغ نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض الأوعية الدموية ونسبة وفيات الرضع مستوى أدنى بشكل ملحوظ مما تبلغه في الولايات المتحدة (وزارة الخارجية الإسرائيلية) .

يتم تمويل النظام الصحي في الكيان الإسرائيلي من خلال جباية الضرائب المرتبطة بمستوى الدخل، وتقوم الدولة بمراقبة التأمينات الصحية وتنظيمها، بحيث تلتزم بتقديم حزمة من الخدمات الأساسية التي تشمل زيارة الأطباء وتلقي العلاج في المستشفيات. يدير أطباء الأسرة في إسرائيل سجلات صحية رقمية لكل من مرضاهم، الأمر الذي يمكّنهم من إكتشاف تغييرات في نتائج التحاليل ومتابعة مرضاهم وما إلى ذلك، ومن جهة أخرى يمكّن المرضى من الإطلاع على نتائج فحوصاتهم ومتابعتها على شبكة الإنترنت.

مراكز الأبحاث الطبية ناشطة ومتطورة ومرتبطة بمراكز أبحاث عالمية والمستشفيات الإسرائيلية مجهزة بأحدث التقنيات والخبرات.

كل هذا يجعل من السياحة الإستشفائية أمراً متوفراً لا بل مطلوباً من دول التطبيع ورعاياها، خصوصاً بعد تراجع قدرة القطاع الإستشفائي اللبناني لأسباب عديدة تضعفه في المنافسة.

17- النظام التعليمي

إن العلم والتكنولوجيا هما السبيل الوحيد لأي دولة لتثبيت أقدامها على المستوى الدولي وهذه الحقيقة أدركتها إسرائيل منذ تأسيس الكيان الصهيوني عام 1948 حيث بدأت في إنشاء العديد من المدارس والمعاهد والجامعات الحديثة في فلسطين المحتلة .

وجهاز التعليم الإسرائيلي ينقسم إلى ثلاثة أجهزة :

1 – جهاز تعليم حكومي (تعليم رسمي)

2 – جهاز تعليم حكومي - ديني (إشراف مباشر من الحاخامات)

3 – جهاز تعليم مستقل (تعليم خاص)

بدأ الإسرائيليون بإجراء إصلاح شامل في النظام التعليمي التكنولوجي، من خلال تكثيف الدورات المهنية للمدرسين، بما يشمل الإلمام بالكمبيوتر والتطبيقات التكنولوجية، وتشجيع المدارس الابتدائية على تعليم الدين والفكر اليهودي والثقافة الإسرائيلية ونشر خطاب المواطنة اليهودية. ويعتبر التعليم إلزامي في إسرائيل من الحضنة حتى الصف التاسع.

بعد إنتهاء المرحلة الأساسية من التعليم والتي تبلغ ثماني سنوات، يلتحق الطلاب بالمرحلة الثانوية. حيث تنقسم الثانويات الإسرائيلية إلى أربعة أقسام، أكاديمية متخصصة، ومهنية، وزراعية، والثانويات الشاملة . وفي نهاية المرحلة الثانوية التي تبلغ ثلاث سنوات، يتأهل الطلاب لاجتياز إمتحانات "شهادة البغروت" (الشهادة الثانوية) التي تعتبر شرطاً أساسياً لمتابعة الدراسة في المعاهد العليا والجامعات.

لايستطيع الطلاب الإسرائيليون متابعة دراستهم الأكاديمية، (الجامعية والمعاهد العليا...) إلا بعد التطوع في الجيش للقيام بالخدمة الإلزامية التي تبلغ ثلاث سنوات للشباب وستين للفتيات والتي تتضمن أيضاً تدريبات وتعاليم مكثفة على التكنولوجيا.

بعد الحصول على الشهادة الثانوية (البغروت) يخضع الطلاب لإمتحان الدخول (السيكومتري) إلى الجامعة وهو إختبار موحد في إسرائيل ، ويعتمد بشكل عام كإمتحان قبول في التعليم العالي و يغطي ثلاثة

مجالات هي : المنطق الكمي، المنطق الكلامي، واللغة الإنكليزية، يديره المعهد الوطني الإسرائيلي للاختبار والتقييم (NITE) ويركز بشكل كبير على القبول في الجامعات.

يمكن أن يؤخذ الاختبار بأي من اللغات التالية: العبرية أو العربية أو الروسية أو الفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية.

وفقا لترتيب ويبوماتركس Webometrics ، تم إدراج ست من الجامعات الإسرائيلية في لائحة أفضل 100 جامعة في آسيا ووفقا لتصنيف شنغهاي للتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم، وصلت أربع جامعات إسرائيلية إلى لائحة أفضل 150 جامعة في العالم، وثلاثة منها، دخلت لائحة تصنيف كيو إس للتعليم العالي العالمي للتايمز (أي أفضل 200 جامعة عالمية).

18- السياحة الدينية

يتمتع الكيان الصهيوني بميزة كبيرة لقطاع السياحة الدينية المتعددة والجاذبة للحجاج من الأديان الثلاث (المسيحية والإسلامية واليهودية). وقد سجّلت إحصاءات وزارة السياحة الإسرائيلية إزدياداً متواصلًا في أعداد الوافدين من أجل السياحة الدينية وخاصة المسيحية إلى فلسطين المحتلة. وكانت إسرائيل قد سجّلت عام 2019 نسبة عالية غير مسبوقه في أعداد مجموع السياح القادمين إلى فلسطين المحتلة حيث بلغ عددهم حوالي 4.5 مليون سائح (وفقاً لأرقام أي 24 نيوز قناة أخبار تلفزيونية إسرائيلية) مع زيادة 11 بالمئة مقارنة بعدد السياح البالغ حوالي 4 مليون سائح عام 2018. ووفقاً لإحصاءات وزارة السياحة، فإن عدد السياح الوافدين لأغراض دينية بلغ ما يقارب المليون سائح في العام 2018. وهو أمر ذاهب نحو الإرتفاع بسهولة وبقوة بعد التطبيع لما تعنيه القدس وغيرها للأديان الثلاثة بما فيها : المسجد الأقصى، كنيسة القيامة في القدس المحتلة، كنيسة المهد في بيت لحم، آثار هيكل سليمان وبقاياها، بحيرة طبريا حيث أماكن المعمودية، مدينة الناصرة وجبل الطور القريب منها ونهر الأردن وغيرها.

المبحث الثالث : موجز تاريخي/ مستقبلي لمسار الصراع وسياسات التطبيع في

المنطقة

أولاً: صفقة القرن

أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب رسمياً وخلال مؤتمر صحفي في البيت الأبيض، عن خطته الموعودة لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين والتي تعرف بصفقة القرن في 28 كانون الثاني 2020. وتم وضع الخطة تحت إشراف جاريد كوشنر، صهر الرئيس دونالد ترامب. لاقت الخطة رفضاً واسعاً، فلسطينياً وعربياً ودولياً، كونها تنتقص من الحقوق الفلسطينية بشكل كبير كما تؤثر بقوة بأوضاع الدول العربية سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً كما جغرافياً وديمغرافياً. علماً أن السلطة الفلسطينية سبق واعدت رفضها لبنود الخطة المقترحة منذ بداية التحضير لها وقبل إعلانها رسمياً من قبل الولايات المتحدة الأميركية وقطعت الإتصالات مع الإدارة الأميركية منذ كانون الأول 2017 (للأسف إنتهت في حينه المعارضة الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية المشروعة عند هذا الحد والمشروع مستمر بحسب المخطط بعد أن أصبح أمراً واقعاً والمستغرب أن كل ماجرى في هذا الإطار أصبح مقبولاً ودون مقاومة وكأن الجميع موافق ومتعاون ويكتفي ببعض التصريحات الإعلامية. والسؤال الكبير هل مازال هناك ما يسمى بالقضية الفلسطينية؟ وأين المنظمات الفلسطينية والشعب والجامعة العربية والممانعة و.... مع الإشارة إلى أن ردة فعل بعض الفلسطينيين في القدس لأسباب دينية وسكنية خلال شهر أيار 2021 ، مدعومة من ردة فعل عنفية من فصليين فلسطينيين في غزة وما تبع ذلك من عنف بين الإسرائيليين و فلسطينيّي غزة على مدى عدة أيام إنتهت بوقف لإطلاق النار ودمار كبير في قطاع غزة طال الأبنية والبنى التحتية وعمق نتائج الحصار المستمر منذ سنوات والخسائر البشرية والمادية ووقوف السلطة الفلسطينية على الحياد. والتصاريح الإعلامية للدول العربية ومحاولات وقف العنف أوصلت جميعها إلى التهدئة دون حلول، لا تشكّل ما يمكن تسميته دفاعاً عن القومية الفلسطينية وقضيتها بالمطلق آخذين بالإعتبار معظم الردود الدولية التي أعطت إسرائيل الحق بالدفاع عن النفس) بعد أن قرر الرئيس الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس وبيهودية الدولة وبيهودية الجولان. ومنذ ذلك الوقت، أوقفت الولايات المتحدة تقديم المساعدات المالية والعينية للفلسطينيين ومساهماتها المالية إلى منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا".

أهم ما تضمنته (صفحة العصر) :

■ على المستوى السياسي والأمني

- إستمرار السيطرة الاسرائيلية على معظم أراضي الضفة الغربية التي إحتلتها اسرائيل عام 1967 .
- ضم الكتل الإستيطانية الضخمة التي أنشأتها إسرائيل في الضفة الغربية إلى دولة إسرائيل
- بقاء مدينة القدس موحدة وتحت السيادة الاسرائيلية.
- تعهد إسرائيل بالحد من النشاط الإستيطاني في الضفة الغربية لمدة أربع سنوات وهي الفترة الممنوحة للجانب الفلسطيني كي يقرر الدخول في مفاوضات مع الجانب الاسرائيلي لتطبيق الخطة.
- إنشاء عاصمة للدولة الفلسطينية تحمل اسم القدس في أي مكان آخر، لكن لا علاقة لها بمدينة القدس التي ستبقى موحدة وتحت السيادة الاسرائيلية وعاصمة لها وستضم العاصمة الفلسطينية بعض الضواحي النائية من القدس الشرقية التي إحتلتها اسرائيل عام 1967.
- إبقاء الوضع في الحرم الشريف في القدس على ما هو واستمرار إسرائيل بتقديم الحماية للأماكن المقدسة في القدس وضمان حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين واليهود.
- إحتفاظ الأردن بموجب الخطة بمسؤولياته على المسجد الأقصى في القدس.

■ على المستوى الاقتصادي

- تأمين مليون فرصة عمل جديدة للفلسطينيين.
- خفض معدل الفقر إلى النصف، مما سيؤدي إلى رفع الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني.
- توفير 50 مليار دولار أميركي للإنفاق على مشاريع تطوير البنية التحتية والإستثمار على مدى 10 سنوات لكل من الدولة الفلسطينية وجيرانها الأردن ومصر ولبنان.
- عدم السماح للدولة الفلسطينية بإنشاء أو تشغيل ميناء في غزة في المرحلة الأولى، وبدلاً من ذلك ستوفر إسرائيل عبر مينائي حيفا وأشدود المنشآت الضرورية لاستيراد وتصدير السلع والمواد لصالح الدولة الفلسطينية خلال السنوات الخمس الأولى وبعدها يمكن للدولة الفلسطينية إقامة مرفأ في غزة بعد الوفاء بالمتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل .

- ربط قطاع غزة بالضفة الغربية عبر نفق
- تعلن الوثيقة إن الصراع العربي الاسرائيلي خلق عددا متساويا تقريبا من اللاجئين الفلسطينيين واليهود وتؤكد أن اليهود الذين فروا من الدول العربية كانوا مثل أقرانهم الفلسطينيين.
- تؤكد الوثيقة على رفض أي عودة للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل واسقاط أي مطالب مستقبلية بالتعويض. وكل لاجيء فلسطيني لا يتمتع بحقوق المواطنة في أي بلد أمامه ثلاثة خيارات:

- العودة إلى الدولة الفلسطينية الجديدة تبعاً لقدرات الدولة
- أو منحه حق الاستقرار في البلد الذي يقيم فيه وبناء على موافقة البلد
- أو إدراجه ضمن برنامج توزيع اللاجئين الفلسطينيين على الدول الراغبة الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، بحيث تقبل كل دولة إستيعاب حوالي خمسة آلاف لاجيء سنويا وعلى مدار عشرة أعوام.

ثانياً: سياسات التطبيع

منطقة الشرق الأوسط مقبلة على تحوّل إستراتيجي عميق في مسار ما كان يسمى الصراع العربي الإسرائيلي. حيث بدأت أكثر من دولة عربية الإنضمام إلى دول محور التطبيع ، الذي بدأت تتظهر مؤشرات مؤخراً من خلال قيام بعض الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والسودان بتوقيع إتفاقيات تطبيع مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأميركية. ومن المتوقع أن تلتحق دول عربية أخرى بمسار التطبيع (بعض دول المغرب العربي وغيرها ...). الجدير بالذكر أن إتفاقيات التطبيع تحصل في ظل قيام الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي بتقديم حوافز للدول المطبّعة تكفل الحفاظ على الإستقرار الأمني والإقتصادي فيها، وعود بزيادة التبادل التجاري في ما بين الدول المطبّعة مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي . إضافة إلى تقديم إعفاءات أو تسهيلات حول سداد الديون العالقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمساعدة في تأمين الوسائل الدفاعية والأمنية للدول المطبّعة .

منذ إعلان دولة إسرائيل عام 1948 وقعت مصراً أول إتفاق ثنائي معها (معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية) في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة في 26 مارس 1979 في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد لعام 1978 ، تلتها الأردن في 26 تشرين أول 1994 (معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية أو ما يشار إليها

باسم معاهدة وادي عربة على الحدود الفاصلة بين الدولتين). ثم الإمارات في 13 آب عام 2020 والبحرين في 11 أيلول عام 2020 والسودان في 23 تشرين أول عام 2020 ، علماً أن دولاً عربية أخرى تتواصل مع الجانب الإسرائيلي بطريقة غير رسمية وغير علنية (المغرب وغيرها..). إتفاقيات التطبيع بين بعض الدول العربية والعدو الإسرائيلي تدخل ضمن إطار تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط ولاسيما تأمين مصالح الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل وتنفيذ صفقة العصر بكل بنودها وإيجاد حل دائم للنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي.

الجدير ذكره، أن الدول العربية المترددة و/ أو المعارضة للتطبيع بشكل أو بآخر تتعرض للضغوط والهزات الأمنية والإقتصادية والنزاعات والعقوبات وغيرها لغرض التطبيع عليها، كذلك الدول التي وقعت إتفاقيات سلام وعملت على التطبيع تتعرض أيضاً لمشاكل بنتائج مشابهة ولو بأشكال مختلفة (مشكلة سد النهضة الأثيوبي وما يترتب عنه من مشاكل مياه وإقتصاد وحياة لمصر- مشكلة التنسيق شبه المفروض بما يختص بالبترول والغاز المصريين - مشكلة قناة السويس والتركيز على المشاكل الحاصلة فيها لتبرير إنشاء قناة بن غوريون لتكون بديلاً عنها مع ما يترتب على ذلك من تداعيات إقتصادية عميقة- المشاكل الإقتصادية المتركمة في الأردن والضائقة المالية التي يمر فيها - المشكلة السياسية المتولدة عن تنازع السلطة ضمن العائلة المالكة وبينها وبين المجموعات السياسية الأردنية في الداخل والخارج- مشاكل العراق البنيوية والفساد وعدم الإستقرار والتدخلات ...- مأساة اليمن - مشاكل الخليج المختلفة- النزاعات بين الدول العربية الخليجية - الحروب الليبية المتواصلة...)

أما بالنسبة إلى لبنان فهو يرفض توقيع أي إتفاق سلام مع العدو الإسرائيلي وبالتالي يرفض توقيع أي إتفاقية لتطبيع العلاقات، رغم دخوله في مفاوضات غير مباشرة تحت إشراف الأمم المتحدة لترسيم الحدود الجنوبية مازالت تتعثر حتى تاريخه لتباعد الأهداف والمطالب والمصالح بين الجانبين . ولكن لبنان يعتبر منافساً شرساً لإسرائيل في عملية التبادل التجاري بين الأسواق العربية والعالمية وفي مجالات السياحة والتعليم والإستشفاء والمصارف والكفاءات البشرية والموقع الجغرافي والنظام الديمقراطي وقد سبق وأصدر لبنان قانون مقاطعة إسرائيل في عام 1955 تنفيذاً لمبدأ المقاطعة الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية في العام 1951 والذي يجرم تعامل الشركات/ المؤسسات اللبنانية مع الشركات / المؤسسات الإسرائيلية ويحظر التعامل مع الشركات/ المؤسسات التي تتعامل بدورها مع نظيراتها الإسرائيلية وما زال القانون سارياً وناظراً في لبنان، في حين أن العديد من الدول العربية تتراخى في إعتماده و/ أو تتجاهل وجوده دون الوصول إلى إلغائه علناً.

المبحث الرابع : المنظومة الإقتصادية لدى العدو الإسرائيلي

أولاً: موجز حول تأسيس الكيان الصهيوني

شهد القرن التاسع عشر ولادة الحركة الصهيونية التي تمثل أهم أهدافها في إيجاد حل للمسألة اليهودية بإيجاد وطن قومي للشعب اليهودي المبعثر على دول العالم، مع الحفاظ على القدرة بالتأثير في هذه الدول والتناغم بين المقيمين والمنتشرين لتأمين المصالح اليهودية وتحقيق الأسس الدينية - السياسية التوراتية. بدأ محرك الحركة الصهيونية العالمية تيودور هرتزل بعقد مفاوضات مع السلطات البريطانية لتأمين هجرة اليهود إلى بلدان أخرى، من بينها أوغندا أو شبه جزيرة سيناء أو أي بلد آخر. بعد ذلك بدأ تيودور هرتزل في الترويج لفكرة إستعمار فلسطين وإقامة وطن قومي لليهود هناك من خلال العمل على الترويج لأفكاره واستقطاب المؤيدين اليهود وغير اليهود . وفي نهاية عام 1895 كتب هرتزل عدة كتب من أهمها كتاب بعنوان " الدولة اليهودية" ، وزعم أن تلك الكتب أدت إلى تأسيس الحركة الصهيونية. ناقش هرتزل في كتبه إمكانية إقامة كيان مستقل لليهود، داعياً الشعب اليهودي إلى مغادرة أوروبا إذا رغبوا في ذلك، إلى فلسطين، "وطنهم التاريخي". أعلن هرتزل أن اليهود يحتاجون إلى تأسيس دولة خاصة بهم تجنبهم معاداة السامية، وتمكّنهم من التعبير عن ثقافتهم وممارسة شعائرهم الدينية بحرية. وإنتشرت أفكار هرتزل في العالم اليهودي بسرعة وإجتذبت الإهتمام الدولي.

عام 1898، قام هرتزل بسلسلة من اللقاءات الدبلوماسية حول العالم للحصول على أكبر دعم دولي لقيام دولة يهودية، بعد أن كان له دور رئيسي في صعود الحركة الصهيونية ونجاحها في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل في سويسرا عام 1897 . تلاه مؤتمر بازل الثاني عام 1898 الذي تقرر فيه إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين . بنتيجة المؤتمر سنل هرتزل من الصحفيين عن إمكانية تحقيق ما قرّروه بوجود الخلافة العثمانية التي لا يمكن أن تتخلى عن الأرض . فكان جوابه حينها : " بعد خمس سنوات احتمالاً وخمسين سنة تأكيداً سترون دولة إسرائيل في فلسطين" . هدف عملوا بتخطيط دقيق ومبرمج في عدة مؤتمرات لاحقة كان من أهم نتائجها مبادرة المنظمة الصهيونية العالمية إلى تنفيذ البرنامج الصهيوني الذي ينص على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

في 17 أيار 1901، التقى هرتزل بالسلطان عبد الحميد الثاني، وقدم له عرضاً يتضمن قيام اليهود بتسديد كامل ديون الدولة العثمانية في مقابل توقيع ميثاق يسمح للصهاينة بالوصول إلى فلسطين، لكن السلطان عبد الحميد رفض عرض تيودور هرتزل. فكان أن حصل إنقلاب ضده عام 1903 (بعد خمس سنوات من مؤتمر بازل الثاني عام 1898) وإستلم الثلاثي أنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا السلطة السياسية والعسكرية للسلطنة وابقوا لعبد الحميد الخلافة الدينية وبدأوا حركة تركيا الفتاة وحملة التتريك التي إستفزت العرب وساهمت بقيام ثورتهم بالتعاون مع الإنكليز.

في الثاني من نوفمبر 1917، خلال الحرب العالمية الأولى، نشرت الحكومة البريطانية وعد بلفور (الصادر عام 1916) الذي أكد دعم بريطانيا لطموحات الحركة الصهيونية في إقامة دولة يهودية في فلسطين (نتيجة الوعد المباشر كان دخول الولايات المتحدة الحرب بجانب الحلفاء وأمنت إنتصارهم فيها) . وبعد الحرب أقرّت عصبة الأمم وعد بلفور كهدف نهائي لحكم الانتداب البريطاني في فلسطين. ثم ليتحقق ما صرح به هرتزل (بعد خمسين سنة تأكيداً) بقيام دولة إسرائيل عام 1948 التي أعلنها بن غوريون حتى قبل إنتهاء الحرب تلك السنة تثبيناً للخطة المعلن عنها عام 1898.

ماذكر أعلاه يبيّن بوضوح خطرين جوهريين للكيان اليهودي. الأول التخطيط الإستراتيجي الشامل بأهداف بعيدة المدى. الثاني، القدرة على التأثير عالمياً لتحقيق الأهداف لصالح إسرائيل منذ أكثر من مائة وعشرين عاماً. واليوم التأثير أكبر وأعمق وأصبح ظاهراً أكثر، الأمر الذي تجلّى بالضغط للإعتراف بإسرائيل والتطبيع معها وصفقة القرن وتسابق الدول على كسب ود إسرائيل وإمتداداتها عالمياً.

ثانياً: الإقتصاد الكلي للكيان الصهيوني

يتمتع الكيان الصهيوني باقتصاد حر متقدم تكنولوجياً وتقنياً بامتدادات عابرة للدول والحدود داعمة ومنظمة ويتكون من عدة قطاعات أساسية أهمها : الصناعات العسكرية، المنتجات التكنولوجية العالية، المنتجات المعدنية، المعدات الإلكترونية، الأجهزة الطبية الحيوية، المنتجات الزراعية، الأغذية المصنّعة، المواد الكيميائية، معدات النقل، وصناعة الألماس (تقطيع الألماس والتلميع).

بعد نهاية حرب حزيران من العام 1967، حصل تحوّل إستراتيجي مهم في تاريخ الصناعة الإسرائيلية، حيث إتجهت إسرائيل من الإقتصاد المعتمد على الزراعة فقط إلى الإقتصاد المعتمد على تنمية وتطوير الصناعات العسكرية نتيجة خوفها من إمكانية تغيير المعادلات والتوازنات العسكرية في منطقة الشرق

الأوسط بعد حرب حزيران 1967. وفي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بدأت إسرائيل عملية تطوير الصناعات التكنولوجية المتنوعة، وذلك عن طريق تشجيع الأبحاث العلمية والإبتكارات في مجال الصناعات العسكرية والتكنولوجية، مما أدى إلى حصول تطور دراماتيكي تمثل في تفوق الصناعات الإسرائيلية في مجالات الصناعات التكنولوجية والعسكرية خلال تسعينيات القرن الماضي.

بين عامي 2004 و2013 ، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإسرائيلي حوالي 5 % سنوياً بسبب الزيادة السنوية لحجم الصادرات (وخاصة منتجات التكنولوجيا العالية) . وقد أدت الأزمة المالية العالمية (2008-2009) إلى حدوث ركود إقتصادي خفيف في الإقتصاد الإسرائيلي .

لم يتأثر الإقتصاد الإسرائيلي بتداعيات الربيع العربي عام 2011 لأن منظومة علاقاته التجارية (الإستيراد والتصدير) تركّزت حينها خارج منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي ساعد على صمود الإقتصاد الإسرائيلي.

وقد أدى إنخفاض الطلب المحلي والدولي على المنتجات الإسرائيلية وإنخفاض حجم الاستثمارات بسبب الوضع الأمني غير المستقر في إسرائيل بين عامي 2014 و2017 إلى إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 2.8 % سنوياً (وزارة الإقتصاد الإسرائيلية). وأدّت إكتشافات حقول الغاز الطبيعية (حقلي تمار وليفيثان) قبالة ساحل إسرائيل منذ عام 2009 إلى تكتّف حاجة إسرائيل الماسة للإستقرار الأمني المطلوب لتأمين عملية الإستخراج والتصنيع والتوزيع للغاز الطبيعي.

ويتميز الإقتصاد الإسرائيلي بسيطرة الإحتكارات ، أي أن حوالي 50 شركة فقط من أصل حوالي 1660 شركة مصدرّة في إسرائيل، تسيطر على حوالي 60 % من اجمالي الصادرات.

ثالثاً: الصناعة

قطاع الصناعة الإسرائيلية أحد المكوّنات الأساسية في الناتج القومي الإجمالي، يساهم بما نسبته 21 % في الناتج القومي الإجمالي وفقاً لأرقام عام 2019، ويوجد في القطاع حوالي 12900 مصنعاً ويعتبر ثاني أكبر مُشغل لليد العاملة الإسرائيلية بعد قطاع الخدمات ويعمل في القطاع الصناعي حوالي 450 ألف عامل (عام 2019) . وتتفوق الصناعات الإسرائيلية في مجال البرمجيات والاتصالات وأشباه الموصلات المتطورة والصناعات ذات التقنية العالية .

يتضمن القطاع منتجات عالية التقنية (صناعة الطائرات الحربية والأسلحة والاتصالات والتصميم والإلكترونيات الطبية والألياف البصرية) ومنتجات الخشب والورق والبوتاس والفوسفات والمواد الغذائية والمشروبات والتبغ والصودا والإسمنت والأدوية ومواد البناء والمنتجات المعدنية والكيميائية والبلاستيك وقطع الماس والمنسوجات.

شكّلت الصناعات ذات التقنية العالية ما يقارب 80 % من إجمالي الصادرات الصناعية. قطاع التكنولوجيا في إسرائيل يؤمّن فرص عمل لحوالي 8 % من القوى العاملة فقط ، بينما يعمل القسم الأكبر من اليد العاملة في الصناعات التحويلية والخدمات والقطاعات ذات الأجور المتدنية. يوجد في إسرائيل حوالي 3000 شركة ناشئة (Start Ups) معظمها يعمل في مجالات التكنولوجيا.

تتركز معظم المؤسسات الصناعية الإسرائيلية في المدن الساحلية (تل أبيب - حيفا - أشدود- عسقلان – القدس...) ضمن مناطق صناعية مخصّصة في ضواحي المدن لسهولة الوصول إلى شبكة الطرق في البلاد.

أهم الصادرات الصناعية الإسرائيلية عام 2019 بمليارات الدولارات (وفقاً لأرقام وزارة الإقتصاد الإسرائيلية)

النوع	القيمة
مجوهرات ولؤلؤ وأحجار كريمة	11.8
تجهيزات كهربائية وإلكترونية وبرمجيات	8
معدات بصرية	5.4
آلات وتجهيزات وماكينات	5
المواد الكيميائية	4.3
قطاع صناعة الأدوية	3.3
بلاستيك	2.8
صناعة الطيران	2.5
صناعات معدنية	1.4
أسمدة	1.2
صناعات الأسلحة	0.7
حمضيات وفواكه ومكسرات	0.5
مفروشات وتوابعها	0.3
أحجار وإسمنت	0.25

رابعاً: الطاقة المتجددة

إزداد الوعي في إسرائيل حول أهمية التحرر من الإرتباط بمصادر الطاقة المحدودة وعلى رأسها الوقود الأحفوري وهو يعتبر مرتفع التكلفة وملوث للبيئة . إسرائيل تنعم بأشعة شمس وفيرة وقطاع صناعي واعد في الطاقة الشمسية، حيث تعمل وزارة الطاقة الإسرائيلية على تطوير قطاع الطاقات المتجددة حفاظاً على جودة البيئة من خلال خفض انبعاثات غازات الإحتباس الحراري ونسبة تلوث الهواء ودعم إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة .

أزمة نقص الوقود في اسرائيل خلال سبعينيات القرن الماضي إستدعت المبادرة إلى استغلال الطاقة الشمسية وإستخدام سخانات المياه الشمسية. وفي عام 1980 أقرّ الكنيست قانوناً يلزم بتركيب سخانات المياه الشمسية في المنازل . دفع هذا الإستخدام المبكر والمدعوم من قبل الدولة للطاقة الشمسية إلى ازدهار هذه الصناعة.

خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في باريس عام 2015 الذي حضره ممثلون من أكثر من 166 دولة عضو في الأمم المتحدة، تعهد المجتمعون بإتخاذ إجراءات بشأن تغيير المناخ تتمثل بخفض درجة حرارة الأرض بأقل من درجتين مئويتين خلال القرن القادم. وقامت الحكومة الإسرائيلية بتحديد أهداف وطنية لإنتاج الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية - الرياح - الغاز الحيوي : النفايات، مدافن النفايات والصرف الصحي...) بنسبة 13% من إجمالي حجم إنتاج الطاقة حتى العام 2025 وعلى الأقل 17% حتى العام 2030 وفي عام 2019 رفعت الهدف المتعلق ب 2030 (أي 17%) إلى 30% .

قطاع الطاقة الشمسية في إسرائيل أنتج 13.4% من إجمالي إستهلاك الطاقة في البلاد عام 2020، وهو رقم قياسي جديد، بحسب ما أعلنته شركة الكهرباء الإسرائيلية. وتحتل "إسرائيل" المرتبة الأولى بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمركز الثاني في العالم في القدرة على توليد الطاقة الشمسية (الطاقة المنتجة من خلال الطاقة الشمسية في إسرائيل تبلغ نسبة 8.7 % وهي في المركز الثاني بعد هندوراس التي تبلغ 14.7 % ويليهها ألمانيا بنسبة 8.6 %) ، (وفقاً لتقرير صدر خلال عام 2020 عن وكالة الطاقة الدولية -IEA- 2019).

تنقسم الطاقة الشمسية إلى قطاعين: صناعة الألواح الضوئية، والطاقة الشمسية المركزة. تتعامل الشركات الاسرائيلية الرائدة باستخدام الطاقة الشمسية المركزة (CSP)، مثل الأبراج الشمسية والعاكسات الشمسية (المرايا في صحراء النقب...)، ذلك أن الطاقة الشمسية المركزة تنتج كمية أكبر من الطاقة وفقاً لقيمة

التكلفة في المناطق ذات الإشعاعات الشمسية المرتفعة، مثل صحراء النقب في إسرائيل. وتعتبر صحراء النقب في الجنوب، والوادي الشرقي من وادي عربة، الواقع بين البحر الميت ومدينة إيلات الجنوبية، أكثر المناطق عرضةً للشمس في إسرائيل مما حول هذه المنطقة الجنوبية إلى مركز لصناعة الطاقة الشمسية الاسرائيلية. فقد تقدمت تكنولوجيا الطاقة الشمسية في البلاد إلى الحد الذي باتت فيه تنافس تقريباً أسعار الطاقة من الوقود الأحفوري.

خامساً: الزراعة

وفقاً لمعطيات وزارة الزراعة الاسرائيلية ، فإن إسرائيل تزود نفسها بكل حاجاتها من الخضار والفواكه والحليب والبيض والدواجن، لكنها تستورد كامل حاجاتها من الحبوب ولحم البقر والسكر. القطاع الزراعي يساهم بحوالي 2.5 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 ويقدر البنك الدولي نسبة العاملين في قطاع الزراعة بحوالي 1.06 % من إجمالي عدد العاملين عام 2018 . وقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية لعام 2018 نحو 2.2 مليار دولار. من أهم المنتجات الزراعية المصدرة : الحمضيات ، البطاطا، الجزر، الفلفل، الافوكادو، التمر والمانجا....

ووفقاً لتقارير وزارة الزراعة والتطوير القروي في إسرائيل، تقسم الزراعة الإسرائيلية إلى فرعين، فرع المزروعات (حوالي 60 % من الإنتاج الزراعي) وفرع الثروة الحيوانية (حوالي 40 % من الإنتاج الزراعي) . وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة حوالي 4.1 مليون دونم .

تتميز الزراعة الإسرائيلية باستعمال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (Drones- Robots..) لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات وترشيد استعمال الموارد وتخفيض الأكلاف (الماء- الكهرباء- الأسمدة - المبيدات - المعدات والآلات الزراعية - يد عاملة - مهندسين زراعيين..). وإكتسب الإسرائيليون خبرات عالية في إستغلال الأراضي القاحلة والصحاري وتعظيم الإستفادة من المياه القليلة إلى أقصى الحدود، بما فيها تفوقهم في القيام بمشاريع تحلية مياه البحار .

وتكمن أسباب إزدهار القطاع الزراعي في التعاون الوثيق بين المزارعين والباحثين الممولين من الحكومة بهدف تطوير وتطبيق الأساليب المتطورة والحديثة في الزراعة، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي والعلمي باستعمال الماكينات والمعدات الزراعية وتقنيات الري الحديثة.

معظم المواد الأولية للمنتجات الغذائية التي تستهلكها إسرائيل تنتج محلياً، بالإضافة إلى إنتاج منتجات الألبان ولحوم الدواجن وزراعة الزهور والفواكه والخضراوات، وتستورد إسرائيل الحبوب، البذور، اللحوم، القهوة، الكاكاو والسكر من الخارج.

تتميز إسرائيل بتوفر القرى التعاونية والزراعية والسكنية المرتبطة بالمجتمع الإسرائيلي المهاجر، ومعظم القرى الإسرائيلية تهتم بالزراعة الحديثة لتأمين حاجاتها وتصدير ما يفرض عن ذلك . ويوجد في إسرائيل حوالي 919 بلدة زراعية، من بينها 443 بلدة إسكانية و266 كيبوتس (مستوطنة) . ويعيش في هذه البلدات حوالي 295 ألف نسمة بينما يعيش في الكيبوتسات حوالي 150 ألف نسمة، (حسب تقديرات وزارة الزراعة والتطوير القروي).

سادساً: السياحة

تساهم بحوالي 3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي ومن المتوقع أن تحقق نمواً كبيراً بعد إستكمال عمليات التطبيع مع الدول العربية ولا سيما (الإمارات والبحرين والمغرب والسودان...) وإنضمام دول عربية جديدة. بلغ عدد الوافدين إلى إسرائيل حوالي 4.5 مليون سائح عام 2019 (وزارة الإقتصاد الإسرائيلية). يجذب السياح إلى إسرائيل بفضل التنوع الجغرافي التاريخي لفلسطين المحتلة، إضافة إلى تنوع معالمها الأثرية والدينية ومنشآتها السياحية على البحر المتوسط وبحيرة طبريا والبحر الأحمر والبحر الميت ومرتفعات جبل حرمون المحتلة ونهر الأردن. يضاف على ذلك تعدد اللغات المكتسبة من دول الهجرة وحياة الليل الناشطة المرتبطة بتحرر المجتمع الإسرائيلي إجتماعياً.

بعد التطبيع ستمكن إسرائيل من تأمين ما يلزم لعرب التطبيع على انواع السياحة المطلوبة من قبلهم بسهولة. من السياحة الدينية إلى القدس والمسجد الأقصى ومدن فلسطين المحتلة، إلى السياحة الترفيهية الليلية القادرة والسياسة النهارية على بحر نظيف صيفاً ومرتفعات ثلجية شتاءً إلى السياحة الإستشفائية في مستشفيات متقدمة ومتطورة، إلى السياحة التعليمية في جامعات تضاهي جامعات الدول المتقدمة، كل هذا يترافق مع قطاعات قادرة، مصرفياً وخدماتياً وتنظيمياً...

سابعاً: البحث والتطوير والخدمات

1- أهمية البحث العلمي

إسرائيل تنفق أكثر من أي بلد آخر على الأبحاث والتطوير، بما يعادل حوالي 4.7 % من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2019).

تمتلك إسرائيل 55 مؤسسة للتعليم العالي منها 8 جامعات هي: التخنيون، حيفا، تل أبيب، بار إيلان، بن غوريون، العبرية، معهد وايزمان، الجامعة المفتوحة، وحوالي 23 مؤسسة لتأهيل المعلمين، و24 كلية أكاديمية تدرّس أكثر من 500 تخصص، وعدد طلابها يبلغ حوالي 270 ألفاً.

تحتل إسرائيل المرتبة الـ15 في العالم على مستوى أبحاثها المنشورة في شتى أنواع العلوم، وتحتل الجامعات الإسرائيلية مراكز متقدمة في أبرز التصنيفات العالمية للجامعات كتصنيف معهد شنغهاي وتصنيف كيو إس وتصنيف ويوماتركس.

إعتمد الإسرائيليون على إستراتيجية علمية تهدف إلى تطوير قطاع التعليم والبحث العلمي بدعم وتشجيع الطلاب على القيام بالأبحاث العلمية الأكاديمية في الجامعات والمعاهد التقنية والدراسات العليا.

2- أسسه وأهدافه

تسعى إسرائيل من خلال دعمها للبحث العلمي الأكاديمي إلى التقدم في جميع المجالات العلمية والتكنولوجية والعسكرية على مستوى دول العالم بهدف:

- ضمان الأمن القومي
- تأمين مصالح الإقتصاد الإسرائيلي وحاجات المجتمع الإسرائيلي.
- زيادة تنافسية المنتجات الإسرائيلية في الأسواق الإقليمية والدولية
- تنمية وتطوير القطاعات الإستشفائية (المستشفيات - العلاجات - الأدوية المستعصية...)
- والصناعية والتكنولوجية (الذكاء الإصطناعي - النانوتكنولوجي ...) والاتصالات والتربية والتعليم..

تقوم الدولة بتطوير البحث العلمي من خلال :

- عقد إتفاقيات التعاون العلمي والتكنولوجي (القيام بالأبحاث المشتركة والإطلاع على آخر التطورات التكنولوجية والعلمية...) مع العديد من دول العالم المتقدمة
- إنشاء إدارة التطوير لتحديد المجالات والقطاعات التي يجب أن تركز عليها الأبحاث والدراسات العلمية
- تأسيس المجلس القومي للبحث والتطوير للتنسيق والتوجيه بين جميع المؤسسات البحثية والعلمية في الدولة (الجامعات - المختبرات- المؤسسات العسكرية -المراكز العلمية ...)
- إنشاء هيئة الطاقة الذرية للإشراف على جميع الأبحاث التي تطل مجالات الطاقة الذرية
- تأسيس الحاضنات التكنولوجية التي تعمل على تحويل الافكار المبتكرة لدى الطلاب والخبراء والباحثين إلى منتجات صناعية.

3- التنافسية الخدماتية

يعتبر قطاع الخدمات (المصارف ، التأمين ، السفر والنقل والتنقل، النقل، الإتصالات، العمليات المالية، البناء والتشييد، والعمليات المرتبطة بتجارة السلع، المعلومات، حقوق الملكية الفكرية والتأليف، تراخيص الإنتاج، فروع الامتياز، تسهيلات وإجراءات الأعمال....) من أكبر القطاعات في الاقتصاد الإسرائيلي ويساهم بحوالي 66,1 % من الناتج الإجمالي المحلي ويوظف 77% من القوة العاملة (البنك الدولي).

وقد حلت إسرائيل في المرتبة (16) عالمياً من بين 137 دولة مشمولة بمؤشر التنافسية العالمية في عام 2018 .

ثامناً: التبادل التجاري

تبيّن أرقام التبادل التجاري أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لإسرائيل حيث استورد بقيمة 17,3 مليار دولار أميركي من الصادرات الإسرائيلية عام 2019 . بالمقابل استوردت إسرائيل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 22,9 مليار دولار أميركي في العام ذاته وتعتبر الإتفاقيات التفضيلية بين الطرفين من الأسباب الهامة لإزدهار التبادل التجاري . وبلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة حوالي 16 مليار

دولار اميركي عام 2019 ، بالمقابل بلغت قيمة واردات إسرائيل من الولايات المتحدة حوالي 19,8 مليار دولار اميركي بذات العام (Trade Map.org) .

وقد ساهم إنضمام إسرائيل إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) وإنشائها منطقة تجارة حرة للمنتوجات الصناعية مع المجموعة الأوروبية عام 1975 وتوقيعها إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في عام 1995 ومع الولايات المتحدة عام 1985 في تشجيع تنافسية الصادرات الإسرائيلية ووصول المنتجات الإسرائيلية إلى حوالي 800 مليون مستهلك في أسواق الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. مع الإشارة إلى أن هذه الإتفاقيات أفادت إسرائيل لأنها بنت إقتصاداً إنتاجياً قادراً على المنافسة والتصدير في حين أن أي دولة لا تعتمد على الإنتاج في إقتصادها (كلبنان نتيجة توجهات مابعد إنتهاء الحرب عام 1990) تتأثر سلباً بهكذا إتفاقيات كحال لبنان اليوم.

يقدر حجم الناتج القومي الإسرائيلي ب 366 مليار دولار عام 2018 (وزارة الإقتصاد الإسرائيلية)

وبلغ مجموع الواردات (سلع وخدمات) لإسرائيل حوالي 107.637 مليار دولار سنة 2019 ، منها سلعاً بما قيمته 76.491 مليار دولار وأهمها : النفط، المواد الخام، القمح، السيارات، الألماس غير المصقول وبعض مدخلات الإنتاج. أما واردات الخدمات (المصارف ،التأمين ، السفر والنقل والتنقل، النقل، الإتصالات، العمليات المالية، البناء والتشييد، العمليات المرتبطة بتجارة السلع، المعلومات، حقوق الملكية الفكرية والتأليف، تراخيص الإنتاج، فروع الامتياز، الأعمال، إضافة إلى الخدمات المهنية كالاستشارات الهندسية والقانونية والطبية) فبلغت حوالي 31.146 مليار دولار في السنة ذاتها.

بالمقابل بلغ إجمالي حجم الصادرات الإسرائيلية (سلع وخدمات) حوالي 113,796 مليار دولار أميركي سنة 2019. وجاء في تقرير وزارة الاقتصاد الإسرائيلية، أن حجم صادرات السلع بلغ حوالي 58.448 مليار دولار ، مقابل ما يقارب 55.348 مليار دولار لصادرات الخدمات. أي أن الميزان التجاري كان فائضاً لصالح إسرائيل عام 2019 بحوالي 6 مليار دولار اميركي.

قبل إتفاقيات التطبيع الأخيرة وبين عامي 2012 و2013 ، كان هناك تبادل تجاري سري غير مباشر بين إسرائيل وبعض دول الخليج عبر دول ثالثة ، حيث بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى هذه الدول ما يقارب مليار دولار أميركي سنوياً (وفقاً لتقرير معهد توني بلير للتغيير 2018).

تاسعاً: القطاع المالي والنقدي

1- الشيكل والسياسات النقدية

سنة 1948 كانت العملة النقدية الإسرائيلية تسمى ليرة وكانت تعادل جنيهاً إسترلينياً واحداً (كان الجنيه يعادل 4 دولارات أمريكية)، ثم تم تخفيض الليرة لتعادل 2.80 دولاراً سنة 1949 (بنك إسرائيل). ومنذ ذلك الحين تم تخفيض قيمة العملة الإسرائيلية مرات عديدة بهدف تحفيز الصادرات الإسرائيلية وخفض العجز في الميزان التجاري والتعويض عن ارتفاع معدل التضخم المحلي المتراكم. عام 1975 إعتمدت إسرائيل على السياسة النقدية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) المتمثلة بسياسة "التخفيض التدريجي" للعملة الإسرائيلية التي تسمح بانخفاض قيمة العملة بنسبة 2% كحد أقصى شهرياً. وقد إستمر السير على هذا النظام مدة سنتين، حتى أصبح بعدها سعر الصرف يتحدد يومياً من قبل بنك إسرائيل بحسب العرض والطلب في السوق المالية الإسرائيلية. عام 1980 تم إستبدال الليرة الإسرائيلية بالشيكل وتم تحديد قيمته بعشر ليرات إسرائيلية للشيكل الواحد، سنة 1985 وبسبب ارتفاع نسبة التضخم وبلوغها حوالي 445% تم وضع شيكل جديد في السوق النقدية الإسرائيلية يعادل ألف شيكل قديم. إستعمل بنك إسرائيل آلية لربط جميع الإلتزامات المالية (رواتب - مخصصات - برامج إيدار - بوالص تأمين على الحياة - ضريبة الدخل وغيرها....) بقيمة أكثر ثباتاً، كالعملة الأجنبية وذلك تعويضاً عن ارتفاع نسبة التضخم المالي، مما أدى إلى تمكين الإسرائيليين من رفع مستوى معيشتهم مهما بلغت نسبة التضخم. ويعتبر الشيكل الجديد حالياً، العملة النقدية الإسرائيلية رسمياً ويتم تداولها في جميع الأسواق المالية العالمية. ويتحدد سعر صرف الشيكل بواسطة العرض والطلب في السوق المالية الإسرائيلية وحالياً تبلغ قيمة الشيكل حوالي 0.31 دولار أميركي .

2- بنك إسرائيل

هو البنك المركزي لدولة إسرائيل وهو مستقل عن الحكومة ولديه إدارة مستقلة (مشابه ل Federal Reserve Bank في الولايات المتحدة الأمريكية) وقد تأسس في كانون الأوّل عام 1954، ومقره الرئيسي في القدس، والمهمة الرئيسية له:

- المحافظة على قيمة العملة النقدية
- المحافظة على الإستقرار النقدي والمالي
- إستعمال السياسات النقدية بهدف دعم تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية للحكومة
- المساعدة على تهيئة البيئة الاقتصادية لنمو الناتج المحلي

- مراقبة معدلات التضخم ومكافحته و / أو تحديده ضمن معدل معين.
- استخدام أدوات السياسة النقدية لاسيما الفائدة على المدى القصير، حيث يتم تحديد نسبتها من قبل اللجنة النقدية برئاسة محافظ البنك. ويحدّد بنك إسرائيل سعر الفائدة بنسبة تهدف إلى المحافظة على معدل التضخم المالي ضمن النطاق المستهدف من قبل الحكومة والبالغ حالياً من 1 إلى 3% وسعر الفائدة حالياً هو 0.1% ونسبة التضخم هي 0.8% وهي أقل بكثير من النسبة المستهدفة من قبل الحكومة (وفق أرقام بنك إسرائيل تشرين أول 2020).
- فائدة بنك إسرائيل تستعمل لتحديد :
 - الفائدة التي يجيبها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل السيولة التي يوفرها لهم
 - الفائدة التي يدفعها البنك المركزي للبنوك التجارية على إيداعاتهم لديه.
 - الفائدة التي يدفعها المواطنون ورجال الأعمال الى البنوك التجارية على القروض التي يقترضونها منهم
 - الفائدة التي يحصل عليها المواطنون ورجال الأعمال مقابل إيداعاتهم في البنوك التجارية لفترات قصيرة.

3- السياسات المالية وتداعيات جائحة كورونا

أ-الموازنة العامة والسياسة المالية

أن نسبة النمو الإيجابية في الناتج المحلي للإقتصاد الإسرائيلي قبل أزمة كورونا جعلت الإقتصاد في وضع أفضل نسبياً للتعامل مع التداعيات الإقتصادية للأزمة (تقرير بنك إسرائيل عام 2019). نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% خلال عام 2019 وكانت إسرائيل قد سجلت عجزاً مالياً في موازنة عام 2019 (التي أقرها الكنيست الإسرائيلي) بلغ 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزاً الهدف الحكومي المحدد والبالغ 2.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك العجز المسجل في عام 2018 والبالغ 2.9%، مع الإشارة إلى أن موازنة عام 2020 لم تقر لغاية تاريخه.

بلغ حجم موازنة عام 2019 (479.6 مليار شيكل) أي ما يعادل 137 مليار دولار بزيادة نسبة 4.3% عن موازنة عام 2018، يضاف إليها 11.7 مليار دولار كإنفاق مشروط بالدخل (بتأمين الإيرادات) و23.5 مليار دولار سيتم سدادها كديون خارجية على إسرائيل. وتنقسم المصروفات العامة (137 مليار) إلى :

1. مصروفات عادية (101 مليار دولار) تتضمن الموازنات العادية لكل الوزارات والمؤسسات العامة (نفقات تشغيلية ورواتب ...)
2. موازنة التنمية والتطوير (36 مليار دولار) تتضمن نفقات تنفيذ مشاريع التطوير والتنمية العامة في كل القطاعات الاقتصادية (الصحة - التعليم - الصناعة - الزراعة ...)

بعد الإطلاع على أرقام موازنة عام 2019 وتحليلها يتبين لنا التالي:

- ركزت هذه الموازنة بشكل لافت على دعم موازنات القطاعات الاجتماعية مثل موازنة التعليم (16.9 مليار دولار) التي كانت أعلى من موازنة الدفاع (16 مليار دولار) التي تلتها موازنة الضمان الاجتماعي (12.6 مليار دولار) ومن ثم موازنة القطاع الصحي (10.6 مليار دولار).
- أعتبرت هذه الموازنة أكثر موازنة تؤمن الحماية الاجتماعية في تاريخ الموازنات الإسرائيلية
- هذه الموازنة هدفت إلى تحقيق بنود الخطة الاقتصادية - الاجتماعية التي وضعتها الحكومة ومن أهمها:

- تعزيز التنافسية بين المصارف
- تسهيل حركة التصدير والإستيراد
- تحسين بيئة الأعمال والاستثمار
- تطوير منظومة المواصلات
- تشجيع الاستثمار في الطاقة الشمسية
- تسريع رخص البناء وإجراءات البنية التحتية
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- تشجيع ودعم بناء المستوطنات

ب- المؤشرات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا

خلال شهر آذار 2020 بدأت أزمة الكورونا تعصف بالاقتصاد العالمي بما في ذلك الاقتصاد الإسرائيلي، الذي تكبد أضراراً بالغة لن يستطيع تعويضها بحسب التوقعات قبل العام 2030. قامت إسرائيل بإغلاق مفاصل الحياة العامة من شهر آذار 2020 وحتى منتصف أيار 2020، بينما لا تزال قطاعات اقتصادية أخرى كالسياحة معطلة حتى اليوم، رغم إستئناف حركة الطيران. أهم المؤشرات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا:

- إرتفع معدل البطالة في شهر تموز 2020 ووصل إلى نسبة 12% من القوى العاملة (دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية 2020)، بما يمثل حوالي نصف مليون شخص.
- في الربع الأول من عام 2020، بلغ المعدل السنوي لانكماش الناتج المحلي الإجمالي نسبة 6.8% (بسبب أزمة كورونا التي بدأت خلال شهر آذار في إسرائيل). وخلال الربع الثاني من 2020، إنكمش الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل سنوي غير مسبوق يبلغ 28.7 في المائة (دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية 2020). وخلال النصف الثاني من عام 2020، كان هناك انخفاض بنسبة تزيد على 40% في حجم الاستهلاك المحلي وإستيراد البضائع والخدمات (دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية 2020).
- من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العام من 60% من الناتج المحلي عام 2019 إلى حوالي 80% (بسبب جائحة كورونا). الدين العام الإسرائيلي لا يشكل خطراً على الاقتصاد لأن 85% منه هو بالعملة المحلية أي الشيكل، ومن مصادر داخلية في إسرائيل، مثل البنوك وشركات الإستثمار وليس متعلقاً بالعملة الأجنبية أو بأي قروض أجنبية عالية.
- تراجعت أعداد السياح الوافدين إلى إسرائيل بنسبة 71 بالمئة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها عام 2019. وبلغ عدد السياح حتى نهاية تموز 2020 حوالي 800 ألف سائح، نزولاً من 2.7 مليون سائح في الفترة المقابلة من عام 2019. وكانت إسرائيل إستقبلت عام 2019 حوالي 4.5 مليون سائح.
- سجلت إسرائيل عام 2020، أعلى عجز مالي في الموازنة وصل إلى 160.3 مليار شيكل (ما يزيد عن 50 مليار دولار)، وهو الأعلى في تاريخها وبلغ 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ويزيد عجز الموازنة لعام 2020 بثلاثة أضعاف عن العجز الذي سجلته عام 2019، والذي بلغ آنذاك 52.2 مليار شيكل (نحو 15 مليار دولار)، وشكل 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود

العجز المالي الضخم في موازنة 2020 إلى تقليص عائدات الضرائب بـ22.9 مليارات شيكل (نحو 7 مليارات دولار)، والارتفاع في الانفاق الحكومي بمقدار 68.6 مليار شيكل (حوالي 21.5 مليار دولار)، على خلفية البرنامج الاقتصادي لمواجهة جائحة كورونا والذي شمل إعانات ومنح.

عاشراً: الجيش والمخابرات الإسرائيلية

أ- الجيش

تأسس الجيش الإسرائيلي (يسمونه جيش الدفاع الإسرائيلي أو تساهال Tsahal ، لتعميم فكرة دفاع إسرائيل عن نفسها حتى عندما تهاجم وذلك لكسب الرأي العام العالمي لصالحها ولوضع الدول العربية إعلامياً وسياسياً في وضع الإعتداء) بقرار وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس الحكومة المؤقتة دافيد بن غوريون في 26 أيار 1948 (12 يوماً بعد الإعلان الرسمي لقيام الكيان الإسرائيلي) باتحاد ميليشيات الهاجاناه كحجر الأساس بالإضافة إلى مليشيات صهيونية أخرى كإرجون وشتيرن التي صنفت في حينه كإرهابية.

في 31 آذار 1976 قرر الكنيست الإسرائيلي ترسيخ مكانة الجيش وأهدافه في قانون أساس (قانون دستوري) حيث يؤكد على خضوع الجيش لأوامر الحكومة والحظر على قيام قوة مسلحة بديلة عنه (لإلغاء أي دور مستقبلي للميليشيات) . إعتد الجيش الإسرائيلي منذ تأسيسه ولغاية الآن سياسة التجنيد الإجباري للذكور والإناث.

منذ العام 1967 تحوّل المجتمع الإسرائيلي بفعل التصنيع العسكري إلى مجتمع على درجة عالية من التصنيع والتقنية. فالتطور الذي حدث في الصناعات العسكرية (الطفرة التكنولوجية) لدى الجيش، كان القاطرة الرئيسية لنمو باقي القطاعات الإقتصادية (الإتصالات - الصناعة - الزراعة - الخدمات العامة). فالشباب والشابات ينخرطون في الجيش في سن الثامنة عشرة، ويتم إخضاعهم إضافة إلى التدريب على الفنون القتالية لدورات تدريبية مكثفة على العلوم والتكنولوجيا بهدف تشجيع الإبداع والإبتكار والبحث العلمي في شتى العلوم التكنولوجية. التركيز على التكنولوجيا والتطوير ولو إجبارياً إثبات إضافي على التوجه الحكومي نحو بناء مجتمع خلاق بثقافة تكنولوجية عالية لتأمين التفوق المستقبلي ليتلاءم مع أهداف السيطرة إقليمياً ودولياً تحقيقاً للفكرة التوراتية للشعب المختار. وهو أمر يتحقق تدريجياً وبخطى ثابتة أمام أنظار الآخرين وتسليمهم بذلك.

وفي ظل قانون "يهودية إسرائيل" الذي اقره الكنيست الإسرائيلي عام 1952 ولا سيما البند الخامس منه والذي ينص على أن " لكل يهودي الحق بالهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية في إطار القانون". أصبح كل عالم يهودي يعيش في أي دولة في العالم موظفاً لخدمة المشروع الصهيوني، ويقدم له معظم إختراعاته وإنجازاته العلمية (مثال : موجة هجرة العلماء التقنيين من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل وغيرها ..). مما أدى إلى تطور الصناعات العسكرية والتكنولوجية العالية، حيث أن حجم صفقات الصادرات القتالية الإسرائيلية (صادرات صناعات البرمجيات والأسلحة والطيران والمعدات وغيرها ..) عام 2019 بلغت 7.203 مليار دولار، فيما كانت قد بلغت قيمتها 7.584 مليار دولار عام 2018.

ب- الموساد (المؤسسة المركزية للإستخبارات والمهمات الخاصة)

تأسست في 13 كانون الثاني 1949 وإنيطت بهذا الجهاز مهمة جمع المعلومات وتنفيذ العمليات الإستخباراتية السرية داخل حدود إسرائيل وخارجها، إضافة إلى القيام بوضع الدراسات والتقارير والأبحاث في كل المجالات العلمية (العسكرية - التكنولوجية- الطبية ...) والأمنية والإقتصادية (الأمن الإقتصادي - الدراسات الإستقصائية الإقتصادية حول الدول والأسواق- الإتفاقيات التجارية - الدبلوماسية الإقتصادية - العقوبات المالية والإقتصادية - دراسات حول النفط والغاز وغيرها ..) والسياسية (تقنية المفاوضات الدولية - العلاقات الدبلوماسية- ترسيم الحدود البرية والبحرية ...) والإجتماعية.

الجدير بالذكر أن جهاز الموساد يلعب دوراً محورياً في مواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا، من خلال العمل في بعض الدول الكبرى لتأمين توريد معدات ومستلزمات طبية للجهاز الطبي في إسرائيل.

يعدّ الموساد أحد أهم المؤسسات الأمنية في إسرائيل ولا يحظى موظفي الموساد برتب عسكرية إلا أن جميع الموظفين في جهاز الموساد قد خدموا في الجيش الإسرائيلي وأغلبهم من الضباط.

1- مهمات الجهاز:

○ رصد مختلف مصادر المعلومات التي ترد في الوسائل الإعلامية والإعلانية المرئية والمسموعة ومواقع التواصل الإجتماعي والمنشورات والدراسات والتقارير والأبحاث الأكاديمية والإستراتيجية والمؤتمرات والمنتديات والمعارض وورش العمل في جميع أنحاء العالم وجمعها وتصنيفها وإستقرائها وتحليلها وتقييمها ووضع الملخصات والإستنتاجات بشأنها.

- وضع خطط للعمليات الخاصة بأعمال الرصد والمراقبة والتخريب والخطف والقتل ضمن إطار تنفيذ أهداف الخطط العملائية التي تتقاطع مع إستراتيجية الحكومة.
- إدارة الشبكات الإستخباراتية في كافة الدول الأجنبية وتجنيد العملاء والموظفين في كافة الدول.
- مكافحة العمليات التي تستهدف المصالح الإسرائيلية داخل إسرائيل وخارجها.
- إقامة مروحة علاقات سرية مع النخب السياسية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها في الداخل والخارج.
- مساعدة اليهود على الهجرة من الدول التي لا يسمح بالهجرة منها إلى إسرائيل من خلال الوكالات الإسرائيلية المكلفة رسميا بالقيام بهذه المهمة.
- التخطيط الإستراتيجي على المدى الطويل ووضع الخطط العملائية في المدى القصير لتنفيذ العمليات الأمنية الخاصة لتأمين الأمن القومي لإسرائيل في الداخل والخارج .
- الإشراف على الخطط التنفيذية للعمليات الخاصة بالحرب النفسية وتنفيذها بالتعاون مع بقية الأقسام بهدف نشر الفكر الصهيوني وتأمين المصلحة الإستراتيجية لإسرائيل.

2- هيكلية الجهاز

يتبع للجهاز عدة مؤسسات:

- مدرسة تدريب الموظفين والعملاء ويتم فيها التدريب على الأعمال السرية والإستخباراتية والتجسس.
- مركز ديان للأبحاث والدراسات في الشرق الأوسط وأفريقيا
- مركز يافيه (جافي) للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب
- مركز بيغن - السادات التابع لجامعة بار ايلان،
- معهد أبحاث الأمن القومي

• وغيرها.

❖ إستنتاج:

بناء على ماسبق وغيره، يظهر لنا بوضوح تناغم مختلف قطاعات الكيان الإسرائيلي بمهامها وهيكلتها وعلاقاتها وتعاونها على مختلف الصعد وفي مختلف المجالات المجتمعية لتحقيق أهداف الكيان التاريخية والحالية والمستقبلية، بما يشكل الخطر الوجودي الداهم، لاسيما لدول المحيط، المتمثل بكيان شمالي الثقافة والوجود بأسس يريدونها ما فوق البشرية والملموس لهدف محدد منذ البدء (تكوينياً في التوراة والمتوارث) وهو، فكرةً ومفهوماً، الشعب المختار إلهياً (ما فوق البشرية) لحكم الآخرين (بما يعني لديهم غير البشر المماثلين لهم - غوييم) والسيطرة عليهم وقيادتهم لمصلحة هذا الشعب المختار.

المبحث الخامس: تداعيات التطبيع بين العدو الإسرائيلي ودول الخليج (وما سيليها) على الإقتصاد اللبناني

إن سياسات التطبيع التي يجري تنفيذها مع بعض الدول الخليجية (الإمارات العربية المتحدة والبحرين..) من المتوقع أن يكون لها تداعيات سلبية وخطيرة مباشرة وسريعة على معظم القطاعات الإقتصادية اللبنانية وخصوصاً في حال إنضمام دول أخرى إلى مسار التطبيع مثل المملكة العربية السعودية والكويت وعمان وقطر التي تتمتع بعلاقة إقتصادية مهمة مع لبنان. دون أن ننسى مسار التطبيع أو على الأقل التقارب مع الدول العربية غير الخليجية كالسودان وما نشهده الآن من تحضيرات لدى دول المغرب العربي.

إتفاقيات التطبيع بين بعض الدول الخليجية والعدو الإسرائيلي تشمل عدة قطاعات إقتصادية: الإستثمار، القطاع المصرفي والخدمات المالية، التبادل التجاري، السياحة، الصناعة - الزراعة - النقل الجوي (تذاكر سفر - رحلات- شحن..) والبري (سكك الحديد - الترانزيت ...) والبحري (المرافئ - القناة البحرية...) ، الطاقة (الكهرباء - الطاقة المتجددة - النفط والغاز...) والتكنولوجيا (تكنولوجيا المعلومات- الذكاء الإصطناعي - التكنولوجيا الزراعية...) والإتصالات .

1- الإستثمار

■ تطبيع الدول الخليجية مع العدو الإسرائيلي يفتح الباب على مصرعيه أمام دخول الإستثمارات الإسرائيلية واليهودية العالمية إلى الدول العربية المطبّعة ودخول إستثمارات عربية إلى إسرائيل، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الهيمنة الإسرائيلية على إقتصادات الدول العربية والتسبب بإختلالات كبيرة في موازين القوى لصالح الإقتصاد الصهيوني. في الحالتين سينتأثر لبنان بتداعيات سلبية على اللبنانيين العاملين في الدول المطبّعة و/ أو على الإستثمار العربي في لبنان كما الإستثمار اللبناني في الخليج.

■ إحداث تغييرات جذرية في المنظومة الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط من خلال إقامة المشاريع المشتركة بين الدول المطبّعة والعدو الإسرائيلي، كبناء محطات توليد الطاقة، تحلية المياه، تأسيس بنية تحتية من المواصلات والإتصالات، تطوير القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية وفتح الحدود أمام منتجات الإقتصاد الصهيوني وإزدياد حدة المنافسة غير المتكافئة لصالح إسرائيل.

- بالمقابل من المتوقع أن تنتقل الإستثمارات المحلية والأجنبية من الدول العربية وتتنج رؤوس الأموال نحو العدو الإسرائيلي، الأمر الذي يؤدي إلى إستفادة العدو الإسرائيلي من الإستثمارات الخليجية الواعدة على حساب الإقتصاد اللبناني والتي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نمو وتطور الإقتصاد الإسرائيلي الذي يعاني من أزمات إقتصادية عديدة. مع العلم أن الإستثمارات الخليجية المباشرة شكلت ما بين 60- 70 % من إجمالي الإستثمارات الأجنبية في لبنان (FDI Foreign Direct Investment) قبل نشوب الحرب السورية.
- تنفيذ بنود مشروع الشرق الأوسط الجديد، حيث تلعب إسرائيل دوراً بارزاً في هذا المشروع الذي يهدف الى جعلها بمثابة وسيط للإستثمار المتبادل بين المركز الرأسمالي في الغرب (الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي) من ناحية ودول آسيا وبلدان الشرق الأوسط والخليج العربي من ناحية أخرى.
- العلاقات السياسية والإقتصادية بين روسيا والهند والصين وكوريا الجنوبية مع إسرائيل عميقة ومتينة، الأمر الذي سيجعل إسرائيل مع التطبيع واحة إستثمارات لهذه الدول.
- من المتوقع أن تبادر الشركات والبنوك الإسرائيلية إلى توقيع إتفاقيات ثنائية مع نظيراتها من الشركات والبنوك الخليجية (الإمارات- البحرين ..) لتنظيم القطاع الإستثماري المشترك و/أو المتبادل بما يؤمن مصالح ترسيخ الكيان الإسرائيلي في النسيج الشرق أوسطي.
- ستصبح إسرائيل بعد سنوات من المسار الحاصل محور حياة دول المنطقة و علة إستمراريتها إقتصادياً وسياسياً، بعد ربط معظم مقومات وجودها بالمحرك الإسرائيلي المتقدم والمتطور والأقوى والأكثر ثباتاً ودعماً من قبل دول العالم والقائم على التخطيط الإستراتيجي والتكنولوجيا المتقدمة والمال الوفير والذكاء التجاري والخبرة التعددية بالمجالات والمستويات.

2- السياحة

- من المتوقع أن يتعرض لبنان لمنافسة شرسة من قبل العدو الإسرائيلي لנاحية جذب السياح الخليجيين في مجالات السياحة الشتوية (التزلج في مرتفعات جبل الشيخ...) والسياحة الصيفية (السباحة في بحر نظيف ...) والسياحة التعليمية والإستشفائية (في مؤسسات متقدمة ومتطورة) والسياحة الترفيهية (المطاعم - علب الليل- الفنادق...) والدينية (القدس - المسجد الأقصى - نهر الأردن ...) والثقافية (تعدد اللغات- المؤتمرات الدولية...) . إتفاقيات التطبيع شملت العديد من القطاعات ومنها القطاع

السيّاحي حيث من المتوقع ان يتبادل الطرفان المطبّعان مكاتب سياحية مشتركة لجذب السيّاح الخليجين والإسرائيليين على حد سواء. مع العلم أنه وفق إحصاءات مطار بيروت عام 2018، شكّل الوافدون الخليجون نسبة 35% من إجمالي الوافدين العرب و12% من مجموع الوافدين (بمن فيهم اللبنانيون). لكن في المقابل، بلغ حجم إنفاق السيّاح الخليجون نسبة 45% من إجمالي مجموع إنفاق السيّاح في لبنان.

3- الخدمات المالية

■ تعرّض وسيتعرض قطاع الخدمات المالية اللبناني إلى منافسة قد تكون قاتلة من قطاع الخدمات المالية الإسرائيلي الذي يتمتع بخبرات عالية وبمروحة من العلاقات الوثيقة مع المؤسسات المالية والمصرفية والنقدية العالمية وتحديدًا الأميركية منها، لاسيما بعد إنهيار القطاع المصرفي اللبناني نتيجة عدم التخطيط والفساد والاستثمارات الخاطئة، الأمر الذي يحفز دول المنطقة ولاسيما الدول الخليجية منها على التعامل مع هذه المؤسسات الإسرائيلية بدلاً من المؤسسات اللبنانية.

4- التحويلات المالية للعمالة اللبنانية

■ نتيجة الضغوط الإسرائيلية والدولية على لبنان ستتعرض العمالة اللبنانية في دول التطبيع للصرف والمشاكل والعرقلة لإستبدالها بعمالة إسرائيلية في بعض الدول الخليجية المطبّعة (الإمارات- البحرين..) وخصوصاً في العديد من القطاعات الإقتصادية (التكنولوجيا العالية- الإستثمار- الخدمات المالية - التجارة - الصحة - التعليم - المكاتب السياحية- المصارف- الفنادق -المنتجات....)، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض حجم التحويلات المالية التي يرسلها المغتربون اللبنانيون سنوياً إلى الوطن الأم وإزدياد الضغط الإقتصادي- الإجتماعي داخلياً بعد فقدان عدد منهم لوظائفهم وعودتهم عاطلين عن العمل إلى لبنان . مع العلم أن حجم العمالة اللبنانية في دول الخليج يقدر بنحو 300 ألف (وفقاً لأرقام سنة 2019) . تقدّر قيمة تحويلات جميع اللبنانيين المغتربين إلى لبنان عبر المصارف بما بين 7 و8 مليارات دولار سنوياً (سنة 2019) إضافة إلى مبلغ أقل يدخل لبنان نقداً في جيوب المغتربين الزائرين. تشير التقديرات إلى أن ما يقارب 40% من هذه التحويلات مصدرها دول الخليج العربي والباقي يأتي من دول أخرى (أفريقيا وفرنسا وألمانيا ودول أوروبية أخرى والولايات المتحدة الأميركية وأستراليا وبعض دول أميركا اللاتينية)، أي ما يمكن تقديره بحوالي 3 مليار دولار أميركي سنوياً. هذا المبلغ يغطي قسماً كبيراً من عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزان

التجاري ويساهم في تثبيت القدرة الشرائية لآلاف العائلات اللبنانية ويساهم في عملية تعزيز الإستهلاك المحلي للمنتجات.

5- القطاع العقاري

■ حتمية إنخفاض حجم الطلب على القطاع العقاري اللبناني بعد التطبيع، كما الإستثمارات بغية الربح إن بالبناء أو بالتجارة، لاسيما أن نسبة كبيرة من حجم الطلب على شراء العقارات في لبنان مصدره خارجي وبشكل أساسي من قبل اللبنانيين العاملين في دول الخليج أو من الخليجيين. هذا الأمر سيؤثر حتماً على جميع القطاعات المرتبطة، إضافة إلى موارد الدولة من رسوم وضرائب وسيولة.

6- تكنولوجيا المعلومات

- قطاع تكنولوجيا المعلومات المتقدمة لدى العدو الإسرائيلي يمثل مورداً مهماً ويشكل أكثر من 40 % من الصادرات الإسرائيلية (وزارة الإقتصاد الإسرائيلية 2019) التي تضم : تجهيزات إلكترونية- برمجيات - صناعة الطيران- معدات بصرية وغيرها.
- يتواجد في دولة الإمارات أكثر من 35 % من الشركات التكنولوجية الناشئة (Startup) في منطقة الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن يتم التعاون بين الشركات التكنولوجية الناشئة في إسرائيل (حيث يوجد ما يقارب 3000 شركة ناشئة) ونظيراتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي يؤثر سلباً على تطور ونمو المؤسسات التكنولوجية النشيطة داخلياً وخارجياً الناشئة في لبنان وخدماتها لناحية الوصول إلى الأسواق العربية والخليجية.
- تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الكيان الصهيوني من المتوقع أن يكون له تأثير سلبي على نمو وتطور وفتح الأسواق امام قطاع الصناعات الجديدة في لبنان (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - البرمجيات - الميكاترونكس - النانوتكنولوجيا - الذكاء الاصطناعي - الصناعات الميكانيكية- الأدوية - الأعشاب الطبيعية والزيوت الأساسية- مستحضرات التجميل - التكنولوجيا الزراعية والصناعية ..).
- بلغت قيمة صادرات إسرائيل من التكنولوجيا الزراعية حوالي 1.9 مليار دولار عام 2016 ، ومن المتوقع أن يتركز التعاون بين الدول الخليجية المطبّعة والعدو الإسرائيلي في مجالات الزراعة الذكية لمواجهة التحديات البيئية (مواجهة ارتفاع درجة الحرارة الشديدة ومعالجة مشكلة نقص المياه من

خلال ترشيد إستعمالاتها وتحلية مياه البحر وأجهزة التقطير للري وغيرها...) وتأمين الأمن الغذائي وتعزيز الدفاع السيبراني وإستيراد تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

مع التأكيد مجدداً على خطورة هذا القطاع لما يشكله مستقبلاً من أساس للاقتصاد والحياة الإجتماعية حول العالم التي تتوجه بخطى سريعة وثابتة نحو سيطرة الذكاء الإصطناعي على حياة البشر في المستقبل القريب. ومن يسيطر خلال السنوات المقبلة على التكنولوجيا يسيطر على المجتمعات والدول ومصائرهما.

ونشير هنا، مع أسفنا الكبير وحزننا العميق، أننا في وزارة الصناعة أنجزنا منذ سنوات دراسات أولية تناولت النانوتكنولوجيا والميكاترونكس والعملة الرقمية، كما أنجزنا الإستراتيجية الوطنية للذكاء الإصطناعي منذ أكثر من سنتين في تحضير وحث للمعنيين على مستوى القرار لأخذ هذا المجال الخطر والمهم على محمل الجد دعماً وإهتماماً وإعتماداً ولكن...؟؟؟ ! !

7- التبادل التجاري / القطاع الصناعي والزراعي

■ إتجاه معظم الدول العربية نحو الرأسمالية الإقتصادية، الهادفة الى تحويل القطاع العام الى الخاص، والذي يهدف الى تحرير الأخير من القيود على إستيراداته ومنحه الإعفاءات من الضرائب والرسوم، الأمر الذي يشجع الإستثمارات الأجنبية على الحصول على إعفاءات مماثلة، مما يهيء البنى التحتية الإقتصادية العربية لدخول الشركات الأجنبية العالمية العابرة للحدود الى الأسواق العربية، بغض النظر عن مراكزها الأساسية (أوروبا- أميركا- إسرائيل ...) ، الأمر الذي سيشكل خطراً على عملية التنمية الإقتصادية العربية مع دخول هذه المشاريع الضخمة الى منطقة الشرق الأوسط وتبعيتها الإقتصادية والسياسية الأجنبية عموماً واليهودية بوجه خاص. ستكون التنمية الإقتصادية في لبنان ضحية مباشرة وهكذا توجه كبير وضابط.

■ الإدماج التدريجي للإقتصاد الإسرائيلي في إقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط ، الأمر الذي يؤدي الى تحقيق مكاسب إقتصادية لإسرائيل (زيادة الصادرات - إزدهار القطاعات الإنتاجية - نمو القطاع السياحي والمصرفي- تحقيق نمو إقتصادي - ثبات كيان سياسي- قدرة تأثير مباشر على إقتصاديات المنطقة وتوجيهها...) بسبب تقدمها الإقتصادي والتكنولوجي المدعوم من أميركا وأوروبا، وبسبب إرتفاع إنتاجية العمل مقارنة بالإقتصادات العربية ولاسيما لبنان.

■ إستفادة إقتصاد إسرائيل من ضخامة حجم السوق العربية الممتدة من المحيط الى الخليج، كونها بمعظمها مستوردة أكثر منها مصدرّة، الأمر الذي يمكّن الزراعات والصناعات الإسرائيلية من الوصول الى معظم أسواق الدول العربية المطبّعة ومنافسة الصادرات الصناعية والزراعية اللبنانية وحتى الأجنبية.

■ تركيز إسرائيلي ممنهج على أهمية التطبيع مع كافة دول الخليج العربي كهدف إستراتيجي إقتصادي لوصول منتجاتها الصناعية الى أسواق دول الخليج ومن بعدها إلى باقي الدول العربية بالتدرج وضمان الحصول على عوائد مالية ضخمة من وراء التعامل مع هذه المنطقة الغنية بالنفط، المشهورة بالطابع الإستهلاكي والتي تمتلك ودائع مصرفية وعوائد مالية ضخمة ستتوجه حكماً خارج النظام المصرفي اللبناني وخارج إطار القطاع الإنتاجي.

■ تشكيل خطر جدي على الصناعات العربية ولاسيما منتجات الصناعة اللبنانية بسبب تقدم إسرائيل في مجالات الصناعات الثقيلة والمتطورة، الأمر الذي يؤدي الى إنتشار صناعاتها في بعض الدول العربية وإضعاف إقتصادات الأخيرة. فالصادرات اللبنانية مرتبطة إرتباطاً إستراتيجياً بدول الخليج العربي أكثر من أي دولة عربية أو اجنبية أخرى.

■ عام 2019 بلغ حجم الصادرات اللبنانية إلى الدول العربية ككل 1.530 مليار دولار أميركي أي ما يعادل 41 % من مجموع الصادرات اللبنانية العامة التي بلغت 3.731 مليار دولار عام 2019 (إدارة الجمارك اللبنانية).

■ مجموع صادرات لبنان إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت 438.6 مليون دولار عام 2019 (الجمارك اللبنانية) ومن أهمها:

○ منتجات المملكة النباتية: 16.9 مليون دولار

○ مواد غذائية : 22.3 مليون دولار

○ خشب وورق وكرتون: 8.6 مليون دولار

○ منتجات كيميائية: 55 مليون دولار

○ مجوهرات وأحجار كريمة : 269 مليون دولار

○ آلات واجهزة كهربائية: 20.6 مليون دولار

○ معدات نقل : 11 مليون دولار

■ مجموع صادرات لبنان إلى المملكة العربية السعودية عام 2019 بلغت 245.983 مليون دولار ومن أهمها:

- منتجات المملكة النباتية : 31.7 مليون دولار
- منتجات الأغذية : 56.5 مليون دولار
- الصناعات الكيماوية : 36.6 مليون دولار
- لدائن ومطاط : 12.8 مليون دولار
- مجوهرات واحجار كريمة : 9 مليون دولار
- آلات وأجهزة كهربائية : 24 مليون دولار
- خشب وكرتون وورق : 21 مليون دولار

■ بعد توقيع إتفاقيات التطبيع بين بعض الدول الخليجية والعدو الإسرائيلي وبعد مراجعة أرقام صادرات لبنان إلى الدول العربية ولاسيما الخليجية منها (دولة الإمارات - السعودية...) وبعد تحليل منظومة الإقتصاد الإسرائيلي يمكن إستنتاج وتوقع التالي:

○ إنخفاض حجم التبادل التجاري بين لبنان والدول الخليجية ومن أهم المنتجات اللبنانية المتوقع إنخفاضها:

➤ صادرات المنتجات اللبنانية الزراعية :

○ البطاطا- التفاح- الحمضيات - الموز- الخضار...

➤ صادرات المنتجات اللبنانية الصناعية :

○ منتجات الأغذية والمشروبات - التكنولوجيا والبرمجيات - الصناعات الكيماوية- الآلات والتجهيزات الكهربائية - المجوهرات والأحجار الكريمة - قطاع الأدوية- الورق والكرتون- لدائن ومطاط وبلاستيك (...)

■ إمكانية إنشاء مناطق تجارية حرة في غزة وإسرائيل بحيث تكون مفتوحة على كل الجهات والأسواق العربية، مع كل ما تجتذبه من إستثمارات عربية ودولية.

8- طرق المواصلات والموانئ البحرية والبرية والجوية

بدأت تتعرض وستتعرض أكثر طرق المواصلات البحرية (مرفأ بيروت خاصة بعد الانفجار فيه - طرابلس وصيدا..) والبرية (الطرق الدولية المعبدة - المعابر الحدودية..) والجوية (مطار بيروت) والترانزيت عبر سوريا والعراق إلى منافسة شرسة من قبل (مرفأ - مطارات - سكك الحديد - المعابر البرية - الطرق الدولية المعبدة....) العدو الإسرائيلي.

■ تعمل إسرائيل على فتح طريق بري لتسهيل التبادل التجاري بين ساحل فلسطين المحتلة ودول الخليج العربي (من البحر الأبيض المتوسط عبر الأردن ثم السعودية وصولاً الى دول الخليج العربي ..) مما يؤدي إلى إضعاف دور قناة السويس المصرية ودور خطوط المرور عبر لبنان.

■ سعي إسرائيل لبناء قناة بحرية على خطين متوازيين يمتد كل منهما بعرض 200 متراً لكل من الخطين وطول 254 كلم وعمق 50 متراً من خليج إيلات على ساحل البحر الاحمر الى ميناء عسقلان على ساحل البحر المتوسط باسم "بن غوريون"، تهدف إلى نقل النفط الخام والبضائع وربما الركاب بالإتفاق مع بعض دول الخليج إلى أوروبا وأميركا الشمالية ولتكون مرادفاً لقناة السويس وبديلاً عنها. أما تأثير ذلك فسيكون سلبياً على لبنان وسيقضي نهائياً على الحاجة إلى خطي نقل البترول الخام إلى الزهراني وطرابلس كما نقل البضائع والترانزيت.

كما ستقام على جانبي خطي القناة مشاريع سياحية ومنتجعات وفنادق ستجعل من المنطقة مشروعاً سياحياً ضخماً لا منافس له ومن ضمن المشروع شق قناة تصل القناة المذكورة بالبحر الميت لضخ المياه فيه بسبب إنخفاض منسوب مستوى المياه فيه وإرضاءً للأردن مع مشاريع سياحية على جانبي هذه القناة الفرعية.

■ التخوف الداهم من إقدام المملكة السعودية على التطبيع مع إسرائيل بالمدى القريب جداً، الأمر الذي يسهل التجارة البرية بين دول الخليج وإسرائيل ويفتح المجال واسعاً للنقل البري بين إسرائيل والمملكة السعودية. فالمسافة من بيروت إلى دبي برّاً هي 3000 كلم لكنّها تمرّ في سورية والعراق. بينما المسافة من مرفأ حيفا في فلسطين المحتلة إلى دبي (مروراً بمدينتي عمّان والرياض) هي 2500 كلم وتحتاج إلى 28 ساعة في طرق صحراوية مستقيمة وآمنة، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلغاء دور مرفأ بيروت وإضعاف حركة تجارة الترانزيت عبره.

■ تسعى إسرائيل إلى بناء خط سكة حديد بين تل أبيب وإيلات، وهذه السكة تعيد النمو إلى ميناء حيفا بشكل كبير. وتستهدف إسرائيل من إعادة تنشيط ميناء حيفا بالتعاون مع دولة الإمارات إلى مد خطوط النفط البرية من الإمارات عبر السعودية، والأردن وصولاً إلى إسرائيل حيث سيكون ميناء حيفا على الساحل الشرقي للمتوسط هو الذي ينقل هذا النفط إلى الأسواق العالمية.

■ وهناك مشروع بناء خط سكة حديد يربط إسرائيل والبحر المتوسط بالدول الخليجية، ومنها السعودية، وينطلق الخط من ميناء حيفا مروراً بمدينة بيسان في غور الأردن، ومنها عبر معبر الشيخ حسين إلى مدينة إربد الأردنية، وصولاً إلى السعودية وسواحل الخليج. أهمية هذا المشروع تكمن في أن حركة البضائع في الطرق البرية عبر القطارات تلتف على المخاطر الامنية الممكن حصولها في مضيق هرمز وباب المندب. أن المسافة عبر خطوط السكك الحديدية بين ميناء حيفا على البحر المتوسط والرياض تقدر بـ 1600 كلم.

■ عند إتمام كل ما تعدّه إسرائيل في مجال المواصلات، البرية تحديداً، من طرق وسكك حديدية سيشكل المنفذ الطبيعي والأمن لطريق الحرير من الصين إلى المتوسط فأوروبا وأفريقيا بدلاً من لبنان. بالمقابل ستصبح إسرائيل المنفذ الطبيعي والأمن لأوروبا نحو الشرق بدلاً عن لبنان.

يهيمن هنا أن نشير إلى إننا برؤيتنا الإستراتيجية لتطور الأمور وتوقعاتنا التي ثبتت صحتها، عملنا منذ العام 2012 على مشروع إستراتيجي متكامل لبناء مناطق صناعية متطورة، في مناطق لبنانية مختلفة، متصلة ببعضها وبالمرافئ اللبنانية على طول الشاطئ وبالمعابر البرية شمالاً وشرقاً بشبكة سكك الحديد وبأنابيب الغاز المكتشف حديثاً في مياها الإقليمية. العام 2013 أنجزنا رؤيتنا التكاملية للقطاع الصناعي اللبناني التي تأخر إعلانها للأسف حتى العام 2015، ألحقناها بالخطة الإستراتيجية التنفيذية عام (2016 - 2020) والخطة الإستراتيجية (2020 - 2025) مع الخطط التشغيلية السنوية، كما وضعنا إستراتيجيتنا الوطنية للمناطق الصناعية (2018-2030) المتضمنة : الصناعة والزراعة والمواصلات وتوليد الطاقة والخدمات المتصلة والموارد المختلفة بما يؤمن حوالي مئة وخمسين ألف فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة خلال عشر سنوات . وبدأنا بتنفيذها بعد تأمين التمويل من إيطاليا وهولندا وبنوك أوروبية (EBRD , EIB) المهمة بقوة كما الإهتمام الصيني أيضاً. وتم إنجاز المرحلة الأولى من الدراسات لأربعة مناطق صناعية ستبنى على أراض مملوكة من بلديات في شراكة مميزة بين القطاعين العام والخاص والمنتجين.

إلا أنه للأسف تعرقل المشروع عن التكملة وربما توقف لأسباب أقل ما يقال فيها أنها خيانة للوطن.

9- مرفأ بيروت

■ لعب مرفأ بيروت دوراً إستراتيجياً للمنطقة ككل خلال العقود الماضية، بسبب موقعه الجغرافي عند منتصف الساحل الشرقي للمتوسط والقدرة اللبنانية التجارية والنظام الليبرالي اللبناني بقطاعاته المترابطة بقوة كافة (مصارف - سرية مصرفية - موارد بشرية - علاقات دولية - نتائج إحتلال فلسطين- شكل الأنظمة السياسية في الدول العربية...) ، حيث وفّر الخدمات المرفئية العالية وبات من أهم المرفئ في منطقة الشرق الأوسط . مرفأ بيروت يقمّ كافة أنواع الخدمات المرفئية من نقل النفط والغاز والمسافرين والسلع، ويربط الدول الأوروبية بالدول الشرق أوسطية والخليجية في آن واحد. ولكن مع تعاظم دور مرفأ حيفا في حال قررت الدول العربية المطبّعة أن تعتبره مرفأ بديلاً لها عن مرفأ بيروت، وخصوصاً بعد الأضرار الجسيمة التي لحقت بالأخير جراء انفجار 4 آب 2020 ، يصبح القلق واقعاً.

10- القطاع المصرفي اللبناني

■ ستزداد العقوبات المالية على القطاع المصرفي اللبناني من قبل الإدارة الأميركية وغيرها (لعدة أسباب داخلية وسياسية) ، مع العلم أن لبنان كان قد إمتثل للإجراءات والمعايير المالية والمصرفية التي فرضت عليه، وتأقلم مع مركزه المالي الحالي لجهة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب . ولكن هناك تخوف من أن:

- تشمل لائحة العقوبات أسماء سياسية وإقتصادية كبيرة لها ثقلها في الإقتصاد والتجارة والأسواق اللبنانية (سياسيين - رجال دولة - مصارف- رجال أعمال - شركات - جمعيات....) الأمر الذي قد يؤدي الى مخاطر إقتصادية كبيرة.
- تكون كل التعاملات المصرفية الدولية موضع تدقيق من قبل الإدارة الأميركية بحكم أن التعامل يتم بالدولار الأميركي ، وهذا الأمر قد يؤدي بالحد الأدنى إلى عرقلة وتأخير كبير في تنفيذ العمليات التجارية.

○ تتأثر حكماً أوضاع اللبنانيين العاملين في الخليج من خلال التضييق على أعمالهم أو على تحاويلهم المالية إلى لبنان مع إنضمام دول الخليج إلى الولايات المتحدة الأميركية في تطبيق العقوبات .

○ تكون مشاريع سيدر وغيرها تحت المجهر الأميركي بهدف منع إستفادة رجال سياسيين أو رجال دولة أو أعمال أو شركات واردة أسماؤهم في لائحة العقوبات الأميركية من هذه المشاريع. هذا الأمر قد يكون عامل تأخير في تطبيق هذه المشاريع إن لم يكن إلغائها.

○ وقف تعامل المصارف الأجنبية مع المصارف اللبنانية وبالتالي وقف كل التحويلات والمعاملات المالية كما تجفيف العملة الأجنبية في لبنان وضرب الإقتصاد بعدم التمكن من إستيراد مواد أولية و سلع ضرورية ومعدات في حصار مالي- إقتصادي- إجتماعي هدام.

■ إمكانية دخول مصارف عربية (إماراتية - بحرينية وغيرها) مرتبطة بإتفاقيات تطبيع مع العدو الإسرائيلي وربما مشاركة في المستقبل القريب، إلى الأسواق المالية اللبنانية، مع ما يترتب ذلك من مشاكل سياسية وإقتصادية وعلائقية تربك النظام اللبناني الإقتصادي ككل.

■ إمكانية دخول المصارف الأجنبية والإسرائيلية مستقبلاً في منافسة شرسة وعميقة مع القطاع المصرفي اللبناني وإشتداد المنافسة على جذب الودائع والرساميل العربية بين المصارف اللبنانية من جهة ومصارف العدو الإسرائيلي والمصارف الأجنبية من جهة أخرى. الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى تحول كل أو على الأقل جزء كبير من الرساميل والودائع المصرفية العربية الموجودة في المصارف اللبنانية الى مصارف العدو الإسرائيلي والمصارف الأجنبية .

■ زيادة الضغط على العملة الوطنية نتيجة:

○ تناقص إحتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية مع ما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة.

○ إنخفاض سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي وإنخفاض القدرة الشرائية لليرة اللبنانية.

○ تراكم الدين العام اللبناني وإرتفاع كلفة خدمته.

○ الضغط على أسعار الفائدة في لبنان بسبب إشتداد المنافسة على جذب الودائع العربية والأجنبية، الأمر الذي قد يؤدي الى خروج الكثير من الرساميل العربية والإقليمية من المصارف اللبنانية الى ملاذات آمنة وذات إستثمارات اكثر ثباتاً ومردودية.

هنا أيضاً نشير وبأسف وحزن شديدين إلى أننا انجزنا منذ اكثر من أربع سنوات دراسة تحفيزية عن ضرورة وأهمية وحيوية تحول القطاع المصرفي من الريع نحو الإنتاج بحيث يشارك في وسائل الإنتاج الصناعي والزراعي والخدماتي بشراكة كاملة بدل الإكتفاء بريوع الفوائد بما يحصن وضعه نحو المستقبل طالما يستند بوجوده وعمله وتطوره على إنتاج القطاعات وليس تحميلها الريوع والفوائد والديون. ونشرنا الدراسة وحاولنا جاهدين تسويقها دون جدوى، مستندين إلى رؤيتنا لمسار تطبيع واقع لا محالة خلال سنوات قليلة لا تتعدى السبع سنوات. الأمر الذي تحقق خلال خمس سنوات من تاريخ دراستنا.

وكما في مجال الإقتصاد والإنتاج، كذلك في مجال المصارف بقي تنبيهنا دون أي صدى إيجابي أو قبول او حتى تقبل. النتيجة إنهيار وتعثر وفقدان ثقة ووضع مؤسساتي على المحك في إستمرارية مشكوك بها نتيجة التطورات كما التجاهل والجهل والعمى وقلة التخطيط والتحسب.

11- الإستثمارات الأجنبية المباشرة (FDIs) في لبنان

يعتبر الإستثمار الخارجي المباشر (FDI) من العوامل المهمة لتحفيز النمو في منظومة الإقتصاد اللبناني بسبب تأثيراته الإيجابية والمباشرة على مختلف القطاعات الإقتصادية اللبنانية، بدءاً من العام 1997، استقطب لبنان مستويات عالية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة (بعضها برأينا غير مأمون المصدر؟!) ، بقيمة تخطت ملياري دولار سنوياً منذ عام 2003، ووصلت إلى مستوى قياسي بقيمة 4.4 مليارات دولار عام 2009. بقي لبنان يستقطب إستثمارات أجنبية مباشرة (المنتجات-الفنادق-المطاعم- مراكز التسوق- شقق سكنية..) بمعدّل 2.9 مليار دولار سنوياً 2018 (إيدال).

تبين الإحصاءات بين عامي 2003 و2015 أن حوالي 50 % من الإستثمارات مصدرها الإمارات، و14% الكويت، و13% السعودية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادات).

ومن المتوقع بقوة إنخفاض حجم الإستثمارات الأجنبية في لبنان وتوجه قسم من الإستثمارات الأجنبية ولاسيما الخليجية منها نحو إسرائيل (مرفأ حيفا - القطاعات الإقتصادية في تل أبيب ومعظم المدن

الساحلية- السياحة - الزراعة- التكنولوجيا البسيطة- قناة بن غوريون- ...) نتيجة لإتفاقيات التطبيع التي وقعت مؤخراً.

12- الأمن الإجتماعي والفقير والجريمة

يواجه لبنان حالياً العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية والصحية والإجتماعية والسياسية والأمنية وستزداد بعد توقيع إتفاقيات التطبيع مع الدول الخليجية التي يتمتع معها لبنان بعلاقات إقتصادية إستراتيجية ومنها (الإمارات والسعودية ..)، لاسيما بعد التضييق على اللبنانيين العاملين في دول الخليج وعودة بعضهم عاطلين عن العمل وما يرافق ذلك من إنخفاض حجم التحويلات النقدية. الأمر الذي سينعكس مزيداً من التدهور في كافة القطاعات الإقتصادية وإزدياد نسبة الفقر والجريمة. وقد كشفت دراسة أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (إسكوا) عن تضاعف نسبة الفقراء من سكان لبنان لتصل إلى 55 % عام 2020، بعد أن كانت 28 % في عام 2019، فضلا عن إرتفاع نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع بـ3 أضعاف من 8 إلى 23% خلال الفترة نفسها. ونتيجة لإتفاقيات التطبيع ستزداد نسب الفقر لتصل إلى معدلات خطيرة، ما ينذر بانفجار إجتماعي شامل .

13- الهجرة اللبنانية

تشير آخر الإحصاءات إلى أن عدد اللبنانيين الذين سافروا عام 2019 ولم يعودوا وصل إلى 61,924 لبنانياً مقارنة مع 41,766 لبنانياً خلال الفترة ذاتها من عام 2018، أي بزيادة 20,158 مواطناً وما نسبته 42 % (الشركة الدولية للمعلومات) . إلا أنه مع بداية 2020 وحتى نهاية شهر آب، تزايدت حركة المغادرين ولا سيما بعد إنفجار مرفأ بيروت، حيث سارع العديد من اللبنانيين إلى تقديم طلبات الهجرة واللجوء إلى كندا وفرنسا وأستراليا والولايات المتحدة الأميركية وبعض دول أوروبا. ومن المتوقع أن تزداد أعداد المهاجرين نتيجة تدهور الاوضاع الإقتصادية والصحية والأمنية والإجتماعية الحالية في لبنان والتداعيات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية القادمة لإتفاقيات التطبيع.

وضع الباحثون اختبار (PISA) عام 1997 على أنه معيار عالمي لتقييم أداء الدول المشاركة على مستوى القطاع التعليمي، والتي بلغ عددها 79 دولة، من بينها لبنان. وقد تم وضع معايير الاختبار من قبل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

OECD – Organization for Economic Cooperation and Development

في فرنسا، ويتم إجراء الاختبار كل ثلاث سنوات لعدد يتراوح بين 500-1000 طالب حسب حجم الدولة، ولطلاب من فئة عمرية محدّدة (خمس عشرة سنة)، يتم اختيارهم عشوائياً من حوالي 500 مدرسة من البلدان المشاركة. ويركّز الاختبار على ثلاثة ميادين أساسية وهي : القراءة، والرياضيات، والعلوم، لمعرفة قدرة الطلاب على استخدام المهارات الأساسية في هذه المجالات. بينت نتائج اختبار PISA حول أداء لبنان للعام 2018 ، أنه احتل المرتبة 74 من أصل 77 دولة شاركت في هذا الاختبار واحتل المرتبة الأخيرة عربياً (<https://www.oecd.org/pisa>). وضع مقلق وخطير على مستقبل لبنان بمختلف قطاعاته لما لمراهقي لبنان وشبابه من أهمية قصوى على التنمية والتطور لأي مجتمع أو إنذاره وسقوطه.

لبنان الذي كان جاذباً لطلاب المحيط، خصوصاً الخليجيين منهم، بسبب المستوى العالي لقطاعه التعليمي على مختلف مستوياته، أصبح مترهلاً وعلى أبواب الفشل والأمية الفعلية.

يعاني القطاع التعليمي في لبنان من عدة مشاكل، أهمها :

- ضعف الرقابة على جودة القطاع التعليمي
- نقص في التمويل والتجهيزات
- ضعف البنى التحتية
- ضغط النازحين السوريين على القطاع التعليمي
- عدم تطوير المناهج التعليمية لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة (متطلبات الثورة الصناعية الرابعة) ولتتلاءم مع حاجات ومتطلبات سوق العمل.
- نقص في تطوير القدرات البشرية للجهاز التعليمي .
- عدم قدرة الطلاب على دفع الأقساط في مختلف القطاعات التعليمية بسبب الأزمات الإقتصادية والإجتماعية.

○ أزمة جائحة كورونا التي عطلت القطاع التعليمي واقفلت المدارس والجامعات.

معظم المشاكل التي تم ذكرها أعلاه، إنعكست سلباً على جودة وتطور مستوى التعليم في المدارس والمهنيات والجامعات اللبنانية في السنوات الأخيرة. ومن المتوقع إزدياد الضغوط على القطاع التعليمي في لبنان نتيجة للتداعيات الاقتصادية المستقبلية (إنخفاض نسبة النمو الإقتصادي- المنافسة الشرسة على المستوى الإقليمي...) لإتفاقيات التطبيع على نمو وإزدهار الإقتصاد اللبناني.

المبحث السادس: مخاطر التطبيع على الدول المطبّعة (أنظمة وشعوب)

1- مفهوم التطبيع :

إتفاقات التطبيع التي قامت وتقوم بها الدول العربية (مصر - الأردن - الإمارات - البحرين - السودان- المغرب وغيرها من الدول التي سنتبّعها....) هي كناية عن سياسات وتفاهات على مستوى الحكومات العربية (سياسات إقتصادية وعسكرية وأمنية....) بالموازاة مع إجراءات وتعاملات (تبادل تجاري - سياحة- إستثمارات - فرص عمل - تأسيس شركات - علاقات إجتماعية - تعليم - إستشفاء....) على مستوى الشعوب العربية مع العدو الإسرائيلي.

الفكر التطبيعي العربي يعتبر أن الكيان الإسرائيلي أصبح جزءاً طبيعياً من العالم العربي وهومبني على فكرة تجاهل الدول العربية حكومات وشعوب لتاريخ الكيان الصهيوني وكيفية تأسيسه، إضافة إلى التغاضي عن ممارسات الكيان الإسرائيلي على كافة المستويات (العسكرية- السياسية - الأمنية- الدبلوماسية والعقوبات الإقتصادية) بحق الدول والشعوب العربية ولاسيما تلك الممارسات التي بدأت بالإحتلال وأدّت إلى شردمة وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه وإحتلال أراض عربية ومنها لبنانية وما سببته من خراب وهزات سياسية وإقتصادية وعسكرية وإجتماعية في دول المحيط.

وتتذرع الدول العربية المطبّعة مع إسرائيل بحجة وجود مخاوف إستراتيجية أمنية وعسكرية وإقتصادية مشتركة بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي، وغالباً ما تتمثل تلك المخاوف وفقاً لمواقفهم بأخطار أخرى سياسية وأمنية في منطقة الشرق الأوسط ومحيطه.

في المقابل تعتمد إسرائيل على إستراتيجية الإستمرار في التفوق العسكري والتكنولوجي والإقتصادي على جيرانها من الدول العربية وجعلها، بشكل غير مباشر، تعاني من عدم الإستقرار المالي والإقتصادي والأمني والسياسي.... .

لا بل أن إسرائيل تستعمل سلاحاً مزدوج التأثير في إعلامها ومفاوضاتها يتمثل من جهة باستغلال قضية اليهود المهجرين من الدول العربية منذ حرب عام 1948 وبشكل أكبر بعد حرب 1967 بموازاة الكلام عن المهجرين واللاجئين الفلسطينيين وبالتالي تساوي الجانبين بهذا الخصوص وتسخيف تداعيات وضع

اللجوء الفلسطيني. من جهة أخرى، كان تهجير وهجرة اليهود من الدول العربية إلى إسرائيل وفقاً ديمغرافياً إيجابياً لإسرائيل عدداً وخبرات وقدرات ساهمت وتساهم بدعم الكيان الإسرائيلي.

2- النتائج الحتمية

تؤدي مبادرة الحكومات العربية إلى عقد إتفاقات التطبيع مع العدو الإسرائيلي إلى تصادم خطير بين الحكومات العربية وشعوبها، بسبب عدم قبول فكرة التطبيع لدى معظم الشعوب العربية كما هي الحال في الدول التي وقّعت إتفاقيات سلام من قبل . وإتفاقات التطبيع ستعطي شرعيةً للحركات والجماعات والأحزاب والجمعيات المتطرفة في الدول العربية في حق الإدعاء بأنها المناصر الوحيد للقضايا العربية ولاسيما القضية الفلسطينية المحقة. هذا سيضاف إلى تكشف تعارض الأهداف والمصائر مع الوقت بما يسبب تعارضاً وجودياً على مختلف المستويات والعودة بالتالي إلى الصراعات وعدم الإستقرار. هكذا هو التاريخ وهكذا سيكون المستقبل.

وكل من يظن أن التطبيع ينجي الدول المطبوعة من نتائج وخيمة ما عليه إلا مراجعة ما حصل مع السلطة الفلسطينية بعد توقيع معاهدة مدريد وإبراء ذمة الكيان الإسرائيلي حيث لم يعد هناك من حاجة لإستمرار مسار العلاقة الجيدة والباقي لا يحتاج إلى شرح منذ خمس وعشرين عاماً حتى تاريخه. وما حصل في مصر من ثورات وإنقلابات وهزات كان آخرها حادث قناة السويس وإحتمال إفتعاله بدليل التركيز الإعلامي العالمي على نتائج إقفال القناة على التجارة الدولية وعودة الحديث المكثف عن قناة بن غوريون، الحل البديل عن قناة السويس أو على الأقل الموازي. ولن ننسى ماحدث أخيراً في الأردن لغايات سياسية نظامية في إستغلال لأوضاع الأردن الداخلية والخارجية وربما لن تكون المحاولات الأخيرة.

سياسات تطبيع الدول الخليجية مع العدو الإسرائيلي تفتح الباب على مصرعيه أمام دخول الإستثمارات اليهودية والدولية (شركات- مراكز تسوق- منتجعات - فنادق - مطاعم - كازينوهات وعلب الليل) إلى الدول العربية وإغراق أسواقها بالمنتجات الإسرائيلية (زراعية - صناعية - تكنولوجية - خدمات مالية....)، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الهيمنة الإسرائيلية على إقتصادات الدول العربية والتسبب بانهيار القطاعات الصناعية والزراعية العربية، هذا يوصل إلى حدوث عجوزات كبيرة في موازين

المدفوعات وإزدياد العجوزات المالية والتجارية لدى الدول العربية وإنخفاض قيمة عملاتها الوطنية لصالح إزدهار ونمو منظومة الإقتصاد الإسرائيلي.

في المحصلة إن إتفاقات التطبيع ستؤدي إلى نتائج عكسية على الحكومات العربية، تبدأ مع سيطرة الإقتصاد الإسرائيلي على الإقتصادات العربية وإبتلاعها وتدهور أوضاعها وإنتشار الأزمات الإقتصادية والنقدية والمالية والإجتماعية والأمنية ، وتنتهي بعزل الحكومات العربية عن شعوبها، وإنتشار الفوضى وصولاً إلى إسقاط أنظمتها الحاكمة (ملكية - جمهورية...). عندئذ تكون قد تحققت المصالح الإستراتيجية لنفوذ الدول الكبرى غير العربية في المنطقة ومنها : إيران وتركيا وغيرها.. ولو لفترة زمنية لن تطول، لأن هذه الأخيرة ستكون عاجلاً أم آجلاً مسرحاً لأحداث مشابهة ونتائج مشابهة.

سياسات التطبيع ستكسر الحاجز النفسي لدى بعض العرب تجاه العدو الإسرائيلي وتؤدي إلى إهمال حقوق الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية وتعطي الولايات المتحدة ذريعة لتقديم عروض إتفاقيات مجحفة وظالمة بحق اللبنانيين (ترسيم الحدود البحرية والبرية- ضرب النموذج اللبناني- ضرب الإقتصاد اللبناني -عزل لبنان عن محيطه - الإستفادة من مكتسباته عبر التاريخ في مختلف المجالات) والفلسطينيين (صفقة القرن والإستيطان- إنهاء القضية الفلسطينية...) والسوريين (السيطرة على الجولان - شردمة الكيان السوري- ضرب الإقتصاد السوري...). وبعد التطبيع لن يتبقى للحكومات العربية من أوراق رابحة للمفاوضات مع العدو الصهيوني. وبتطبيع معظم الدول العربية على مستوى الحكومات مع الكيان الصهيوني يكونون قد أعلنوا عن تخليهم التام عن كافة القضايا العربية ولاسيما القضية الفلسطينية المحقة ، في الوقت الذي لا يزال معظم الشعوب العربية يؤمن بأن القضية الفلسطينية هي قضيتهم الأم. هذا الشرخ في المواقف بين الحكومات والشعوب سيؤدي إلى حصول مزيد من التصعيد السياسي والأمني والعسكري والإجتماعي والإقتصادي على مستوى الأنظمة والكيانات ويؤدي إلى تغيير جوهر كبير في خريطة الشرق الأوسط والأمة العربية .

المبحث السابع: كيفية تحسين دور لبنان الإستراتيجي لمواجهة تداعيات التطبيع

تختصر بالإجابة على سؤالين أساسيين الأول داخلي والثاني خارجي:

الأول : داخلياً، إستعادة ثقة الشعب اللبناني المقيم والمغترب بمؤسسات الدولة وبمن يتولاها مستقبلاً؟
الثاني: خارجياً، إستعادة دور لبنان و/ أو إيجاده لإستدامة وجوده وطناً ودولة ومفهوماً إنسانياً ورسالة حضارية؟

لذا، إن مواجهة التداعيات المالية والإقتصادية لسياسة التطبيع بين بعض الدول العربية ولاسيما الخليجية منها وإسرائيل على الإقتصاد اللبناني والتي تؤدي الى إنفتاح بعض الدول المطبّعة (سياسياً - إقتصادياً - إجتماعياً- ثقافياً- مالياً- سياحياً- صحياً- تربوياً..) على العدو الإسرائيلي، على قساوتها تحتم على لبنان إتخاذ ما يمكنه من إجراءات سريعة وحاسمة وهادفة مبنية على خطة إستراتيجية يمكن أن تحصّنه أمام هذه التداعيات الخطرة القادمة عليه على كافة المستويات والتي تطل كافة قطاعاته الإقتصادية لا بل الوجودية.

وترتكز إستراتيجية التحسين على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بأبعادها الخمسة التالية :

الأول : الحوكمة الصالحة

الثاني : التنمية الإقتصادية

الثالث : التنمية البشرية

الرابع : التنمية الإجتماعية

الخامس : التنمية البيئية

البعد الأول: الحوكمة الصالحة

1-إجراءات عاجلة

أ- الطلب من الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي إقرار إعلان لبنان مسؤولية دولية لتثبيتته نموذجاً للعيش المشترك وحوار الحضارات تحت حماية الأمم المتحدة ضمن حدوده المعترف بها دولياً وإلزاماً لجميع الدول باحترام سيادته وإستقلاله وسلامه أراضييه وعدم التدخل بشؤونه الداخلية.

ب- بدء التنفيذ الفوري للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي وضعتها الوزارات والإدارات الحكومية المعنية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 7 تاريخ 12 / 5 / 2020 بثبات وإستمرارية، لا سيما لجهة النقاط التالية القابلة للتنفيذ بشكل سريع وفعال:

- تنفيذ النصوص القانونية ذات الصلة وإقرار مشاريع وإقتراحات القوانين والنصوص المتعلقة بذات الموضوع لتنفيذها بالسرعة القصوى بما يمنع الهدر والسرقة والعجز من تاريخه للمستقبل.
- تطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات فوراً من قبل جميع مؤسسات القطاع العام وتحميل المسؤوليات للمتلکئين والمعرفلين والفاستدين والمتواطئين.
- البدء الفوري بالتدقيق الجنائي دون مواربة أو تأخير أو محاباة وكشف النتائج بكل شفافية، بدءاً بالمليارات الضائعة التي تم إنجاز التدقيق فيها من قبل وحدات وزارة المالية بنتائج واضحة يبنى عليها، مروراً بتقييم السياسات المتبعة في الإقتصاد والمال منذ ما بعد وقف الأعمال الحربية عام 1990 ومحاسبة المسؤولين عنها هدرأً أو فشلاً أو فساداً، لاسيما الذين إستمروا بالمسؤولية لسنوات كان الدين العام و/ أو الهدر والفساد فيها تتوسع وتزداد دون معالجة أو محاسبة أو إستقالة أو سحب ثقة أو.....

ج- إقرار قانون إنتخابات نيابية عادل يعكس فعلياً تركيبة المجتمع اللبناني، القائم على التعددية بفدرالية طوائف صريحة وواضحة ويلتزم مضمون المادتين 24 و 27 من الدستور بدقة لجهة إعتداد الركائز التالية:

- لبنان دائرة إنتخابية واحدة
- إعطاء حق إنتخاب جميع النواب لجميع اللبنانيين مقيمين ومغتربين
- إعتداد سن الثمانية عشرة وما فوق للإنتخاب
- إعتداد مبدأ الإنتخاب الأكثرى على درجة واحدة
- إنتخاب كل طائفة لممثليها فقط على كامل الأراضي اللبنانية

الأمر الذي يحقق التنوع من ضمن الوحدة الوطنية والمناصفة والنسبية الطائفية والمناطقية وتمثيل الأمة على كل أراضيها ومبدأ وجود الموالاة والمعارضة وتحديد المسؤوليات كما الإنجازات وتسهيل المحاسبة والتمثيل الصحيح وتأمين الوحدة الوطنية والكيبانية ونقل المنافسة البناءة إلى داخل كل طائفة بدل أن تكون حروباً وصراعات بين الطوائف، إضافة إلى الوحدة بين المقيمين والمغتربين وتشجيع المغتربين على إستعادة دورهم وثقتهم وعلاقتهم بالوطن الأم وإنخراطهم الفعلي بإنماء لبنان والدفاع عنه ودعمه .

د- العمل الفوري على إعادة الثقة بالنظام القضائي اللبناني عبر:

- إقرار التشكيلات القضائية المبنية على الكفاءة والنزاهة والقدرة مع مراعاة قواعد المناطقية والطائفية.
- تطبيق النصوص الدستورية والقانونية والتنظيمية الضامنة لإستقلالية القضاء وحمايته
- محاسبة القضاة المرتكبين و/ أو الفاسدين و/ أو المتلكئين دون الإنتظار ودون تهاون عبر الآليات القانونية النافذة

- تأمين المستلزمات الضرورية لقيام القضاة بعملهم مركزياً ومناطقياً (أبنية مناسبة - تجهيزات مكتبية وإلكترونية - حماية - إتصالات - سكن وتنقلات - تقديمات مناسبة - ضمانات كافية...)
- تأمين الآليات المناسبة قانونياً وعملياً لإصدار الأحكام القضائية بأسرع ما يمكن وتنفيذها بما يؤمن فعاليتها لإعطاء كل ذي حق حقه.
- تأمين ما يلزم من إمكانيات وصلاحيات للجهات الرقابية القضائية والتفتيش القضائي ومجلس القضاء الأعلى ومعهد الدروس القضائية وغيرها للرقابة على عمل القضاء وحسن سيره وإتخاذ الإجراءات المناسبة في الأوقات المناسبة.
- إقرار ما يلزم من آليات تسمح بمواكبة عمل القضاء ومتابعة أعماله من قبل هيئات مشتركة من المجتمع المدني اللبناني المتخصص (محامين - أساتذة جامعيين - حقوقيين....) بالشراكة مع منظمات وهيئات دولية متخصصة (محكمة العدل الدولية- المنظمة لدولية لحقوق الإنسان....).

ه- إصلاحات بنوية:

- التطبيق الصحيح لمضمون المادة 16 من الدستور بحيث يكون مجلس النواب بكامله فعلياً السلطة التشريعية بلا قيود ولا إجراءات معيقة بجدول أعمال وفردانية قرارات على عمله التشريعي وما يقره وما يدرسه وما يعرض عليه فيكون فعلياً سيد نفسه وممثلاً للأمة دون إمكانية حجز مشاريع و/ أو إقتراحات قوانين عنه أو توقيت عرضها ومناقشتها.
- التطبيق الصحيح لمضمون المادتين 17 و64 من الدستور بحيث يكون مجلس الوزراء بكامله فعلياً السلطة الإجرائية بلا قيود على ما يقره وما يدرسه وما يعرض عليه لا أن تقيد هذه السلطة بجدول أعمال وفردانية قرارات.
- التطبيق الصحيح لمضمون المواد 53 و64 و65 و66 من الدستور بما لايسمح بالتفسير العشوائي والمصلحي وتشويه روح الدستور وتحديد صلاحيات السلطات العامة، وإلا تعديل هذه المواد وغيرها بما لا يفسح للتفسيرات المصلحية.
- تأمين صلاحيات المواقع الرئاسية وتوازن مهامها وابعائها بتطبيق مضمون المادة 49 من الدستور بمعانيها وأهدافها التي تنص في مقدمتها على أن " رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على إحترام الدستور والمحافظة على إستقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لاحكام الدستور. يرئس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء" لاسيما لجهة:
 - رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، الأمر الذي مفاده أن رئيس الجمهورية هو رئيسها الوحيد مع ما تعنيه الرئاسة والقيم على مختلف مكونات الدولة اللبنانية كافة والناطق بإسمها والوحيد الذي يقسم على إحترام الدستور والحكم بين مؤسساتها وأجهزتها وبين سلطاتها العامة

○ رمز وحدة الوطن والمسؤول عن الكيان الوطني وسلامة أراضيه ووحدة شعبه وتناغم مؤسساته والمرجعية الأخيرة لكل ما يتعلق بالكيان اللبناني، لذلك يقتضي:

➤ تعديل المرسوم الإشتراعي رقم 116 الصادر بتاريخ 12 / 6 / 1959 بحيث يلحق المحافظون برئاسة الجمهورية وليس بوزارة الداخلية مع تعديل أحجام المحافظات وصلاحيات المحافظين وإلغاء وظائف القائمقامين فالمحافظين يمثلون مختلف وزارات الدولة في محافظاتهم ولايجوز أن يكونوا تابعين لوزير. وهم حكام المناطق ويسهرون على سلامة وأمن وحسن سير العمل في محافظاتهم وبالتالي يؤمنون وحدة الوطن تحت سلطة رئيس الجمهورية رمز وحدة الوطن دستوريا ويشكلون برئاسته مجلساً للمحافظين، حكام المناطق للتكامل والتنسيق في مابينهم وتبادل الخبرات والتعاون.

○ يسهر على إحترام الدستور وحسن سير عمل المؤسسات والعدالة والأمن لذلك يقتضي:

➤ تعديل المادة الأولى من المرسومين الإشتراعيين الصادرين بتاريخ 12 / 6 / 1959 رقم 114 (إنشاء مجلس الخدمة المدنية) ورقم 115 (إنشاء التفيتش المركزي) والرسوم الإشتراعي رقم 82 الصادر بتاريخ 16 / 9 / 1983 (تنظيم ديوان المحاسبة) والمادة 13 من القانون رقم 54 الصادر بتاريخ 2 / 10 / 1965 (تنظيم الهيئة العليا للتأديب) بحيث ترتبط هذه الأجهزة برئيس الدولة الساهر على إحترام الدستور والمؤتمن دستورياً على أعمال السلطات العامة وتصبح بالتالي الرقابة على أعمال السلطة الإجرائية مستقلة محايدة لا تخضع للسلطة التي تتولى الأجهزة المذكورة مراقبتها.

- إعادة الثقة بالأجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة - مجلس الخدمة المدنية- التفيتش المركزي) وبالهيئة العليا للتأديب عبر تعيين هيئات هذه الأجهزة بناءً على الكفاءة والنزاهة والقدرة مع مراعاة القواعد الطائفية وإعطائها الحصانات اللازمة لتأمين إستقلاليتها وحسن سير عملها.
- تأمين المستلزمات الضرورية للهيئات الرقابية وموظفيها للقيام بأعمالهم بالمحيط الوظيفي المناسب (أبنية مناسبة - تجهيزات مكتبية وإلكترونية - حماية - إتصالات- سكن وتنقلات...)
- تفعيل الوحدات الإدارية المختصة بالتخطيط في الإدارات العامة والمؤسسات العامة بجعلها على مستوى الفئة الثانية.
- تفعيل الوحدات الإدارية المختصة بالشكاوى والمراجعات والعلاقات العامة في الإدارات والمؤسسات العامة لتحسين العلاقة مع الجمهور

- وقف البرامج الدائمة والمؤقتة والهادفة لتوظيف الخبراء والمستشارين المحليين والأجانب ما أمكن والإكتفاء بالحاجة الضرورية لمساعدة الدولة اللبنانية في تنمية القدرات البشرية وعملية تنفيذ المشاريع، الأمر الذي يوفر على الدولة ملايين الدولارات.
- إعادة النظر بسياسات وإتفاقيات الإقتراض التي يذهب معظم أموالها لدفع أتعاب توظيف خبراء ومستشارين أجانب ولا تحقق الفائدة المرجوة من ذلك (باستثناء حالات عدم وجود خبراء لبنانيون وتحمل الجهات المانحة أعباء أكلاف خدماتهم).
- وقف كل التقديمات التي تعطىها الدولة الى جمعيات أو مدارس أو مؤسسات غير فاعلة أو وهمية في مجالات الرعاية الإجتماعية أو في الصحة أو في التربية أو في السياحة أو الرياضة وغيرها، بعيداً عن المذهبية والمناطقية والمحاصصة الفارغة والمضرة.

2-إجراءات في المدى المتوسط

أ- إنشاء مجلس شيوخ من خمسين عضواً مناصفة بين المسلمين والمسيحيين ونسبياً بين الطوائف برئاسة ممثل عن طائفة الموحدين الدروز (بما يؤمن توازن الرئاسات بين الطوائف الست الأساسية).

مهمته : بت وإقتراح كل ما يتعلق:

➤ بالأحوال الشخصية

➤ أوضاع المحاكم المذهبية والروحية

➤ الأوقاف والملكيات الطائفية

➤ إبداء الرأي بإعطاء الجنسية فردياً وجماعياً.

وتصدر عن مجلس النواب بقوانين كما وردت من مجلس الشيوخ.

ب- إضافة مادة على الدستور تتضمن النص على إنشاء المجلس الإقتصادي والإجتماعي بما يرسخ وجوده كمؤسسة دستورية بدل الإكتفاء بكونه مؤسسة ميثاقية دون سبب مقنع وتكون رئاسته لممثل عن طائفة الروم الملكيين الكاثوليك. يكون طلب إستشارة المجلس ملزماً كما صلاحيته بالمبادرة إلى إصدار التوصيات والدراسات والإقتراحات كمرجعية في كل ما يتعلق بالشؤون الإقتصادية والإجتماعية والتنمية وتكون توجيهاته الإطار التوجيهي للسياسات الإقتصادية والإجتماعية والتنمية للنصوص القانونية ذات الصلة.

ج- إعادة هيكلة وزارات ومؤسسات وإدارات الدولة من خلال وضع هيكليات جديدة تواكب التطورات العلمية العصرية (الثورة الصناعية الرابعة) وتزيد من فعالية وشفافية وكفاءة خدمات الوزارات والمؤسسات العامة لتفعيلها وترشيق عملها وإستخدام آليات الحكومة الإلكترونية .

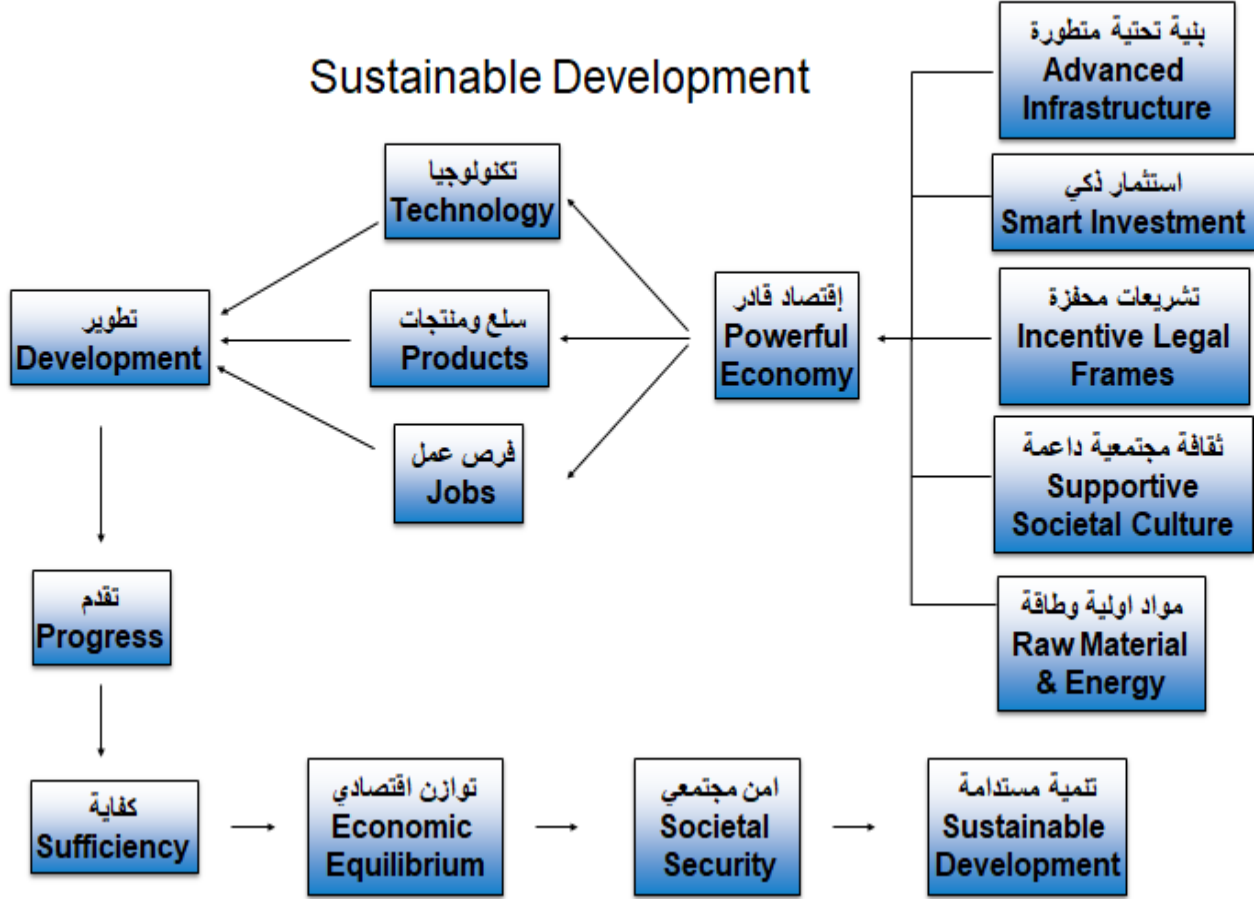
د- تفعيل المعهد الوطني للإدارة ودعمه مادياً ومعنوياً لإعداد وتدريب الموظفين وتوحيد توجيههم مهنيّاً ووطنياً.

هـ- تأمين رواتب وأجور وتقديمات كافية للعاملين في القطاع العام مقابل تقييم أدائهم دورياً وتفعيل المحاسبة عند الضرورة.

البعد الثاني: التنمية الإقتصادية

تصميم رقم 4 : التنمية المستدامة

التنمية المستدامة



أولاً: الأمن الإقتصادي

هو تأمين الحد الأقصى الممكن من الإكتفاء الذاتي للإقتصاد الوطني، إنتاجاً ومخزوناً وإمكانات، عبر دعم وتطوير وتوجيه ورفع مستوى القطاعات الإنتاجية الحيوية (الصناعة- الزراعة - الخدمات على أنواعها...) بهدف تأمين :

- إستدامة إقتصادية توفر فرص العمل والسلع الإستهلاكية الوطنية والخدمات الضرورية للمواطن اللبناني لأطول فترة زمنية ممكنة.
- تخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات إلى الحد الأدنى الممكن، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض نسبة العجز في الميزان التجاري وبالتالي إنخفاض نسبة التبعية الإقتصادية للدول الأجنبية إلى الحدود الدنيا.
- زيادة حجم الصادرات الصناعية والزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع حجم الإحتياط المصرفي اللبناني من العملات الأجنبية.
- تفعيل الدبلوماسية الإقتصادية المبنية على معلومات وثيقة عن القدرات والحاجات والإمكانات بما يساهم في تخفيض نسبة الأخطار الممكنة ورفع نسب النجاح في زيادة عملية الإنتاج المتطور القادر على المنافسة داخلياً وخارجياً وتلبية حاجات الإستهلاك في السوق المحلي كما التصدير لتخفيض الحاجة إلى الإرتباطات السلبية الخارجية.
- تأمين التناغم والتكامل بين مختلف القطاعات الإقتصادية من إستقرار سياسي- أمني- إجتماعي- علانقي.

تصميم رقم 5: الأمن الإقتصادي



القسم الأول : إجراءات عاجلة

I-الوضع الحالي:

يثبت الوضع الاقتصادي، المالي، النقدي، الاجتماعي المزري الذي وصلنا إليه مدى قصور سياسة الدعم المطبقة منذ سنوات وسلباتها، التي من أهمها:

- اللادعالة الاجتماعية والاقتصادية عبر استفادة الميسور وغير الميسور من دعم المواد الاستهلاكية للجميع دون توجيه. لا بل استفادة الميسور أكبر لكبر قدرته الشرائية واستهلاكه الأكبر للمواد المدعومة.
- تهريب المواد المدعومة خارج لبنان وبالتالي استفادة المهربين ومخالفو القانون على حساب الدولة والمواطنين.
- احتكار عدد كبير من التجار والمنتجين للمواد المدعومة وتخزينهم لها بانتظار الوقت المناسب لبيعها بأسعار مرتفعة والاستفادة من فرق الأسعار.
- استفادة بعض التجار والمنتجين من هذا الدعم لتهريب الأموال عبر تحويلات بالدولار المدعوم الى حساباتهم في الخارج.
- عجز الموازنة العامة بحوالي ستة مليارات وستماية مليون دولار أميركي سنوياً لزوم الدعم بحسب التقديرات الرسمية.
- استفادة جميع المقيمين غير اللبنانيين من دعم السلع والخدمات على حساب الدولة والمواطنين اللبنانيين.
- عدم تأثير الدعم إيجابياً على الاقتصاد اللبناني وحركيته وبالتالي على النمو.
- عدم استفادة الطبقات الفقيرة من الدعم الذي تقرر أساساً لأجلهم.
- عدم الاستفادة من الدعم لتحريك مشاريع اجتماعية ثابتة وتنموية.
- فقدان الثقة داخلياً وخارجياً بالسلطات اللبنانية مع ما يترتب على ذلك من مخاطر كيانية مستقبلاً.
- استنفاد المقدرات المالية للدولة بهدر دون قعر ودون تحقيق النتائج المطلوبة والتي كانت السبب لإقرار سياسة الدعم.
- الضعفة الناتجة عن تعدد أسعار الدولار مقابل الليرة والفوضى المالية الناتجة عنها وتأثير ذلك على عدم فعالية الدعم وجدواه.
- المساهمة السلبية اجتماعياً وسياسياً بالاعتراضات الشعبية ضد السلطة وقراراتها.
- دولرة الاقتصاد بما يعيق حركيته ويضعف القدرة على الاستهلاك والتبادل إضافة الى انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية.
- زيادة الدين العام دون هدف استثماري.
- عجز الميزان التجاري وعجز ميزان المدفوعات دن ضوابط.

II- أهداف المشروع البديل:

- خفض عجز الموازنة السنوي بحوالي أربعة مليارات وخمسمائة مليون دولار أميركي.
- يطال جميع العائلات اللبنانية المقيمة باستثناء التي لا تريد الاستفادة منه.
- يستبعد غير اللبنانيين من الاستفادة من أموال الدولة وتسهيلاتهما.
- يمنع التهريب.
- يمنع الاحتكار.
- يخفض دولرة الاقتصاد الوطني وتهريب الأموال الى الخارج.
- يحرك المصارف العاملة في لبنان ويفعل دورها.
- يخفض فاتورة استيراد السلع الأساسية والمواد الأولية الأساسية.
- يؤمن معيشة الحد الأدنى للعائلات المعذمة وكبار السن والعاطلين عن العمل .
- يضبط احصائياً العائلات اللبنانية وأوضاعها.
- يؤسس لنظام ضمان شامل ونظام تقاعدي دقيق.
- سهل التطبيق عبر الأجهزة الحكومية القائمة (وزارة المالية/ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- بواسطة الحسابات المصرفية العائدة للرواتب والاجور والتعويضات والمساعدات..)
- يسهم باستقرار اقتصادي/ اجتماعي/ سياسي/ أمني.
- يؤسس لنظام اصلاحي مالي/ اقتصادي/ اجتماعي/ وطني شامل.
- يطور النظام الاستشفائي الحكومي ويرفع مستواه.
- يطور النظام التعليمي الحكومي ويرفع مستواه.
- يسهم بقوة بخفض فاتورة الاستشفاء الخاص ويضبطه.
- يسهم بقوة بخفض فاتورة التعليم الخاص ويضبطه.
- يدعم القطاع الصناعي بقوة.
- يدعم القطاع الزراعي بقوة.
- يسهم باستعادة الثقة بالجهاز الحكومي وبالاقتصاد اللبناني داخلياً وخارجياً.
- يؤسس لمشاريع استثمارية أساسية للدولة بما يضمن اصلاحاً طويلاً المدى على صعيد خدماتها الأساسية.
- يخفض تراكم الدين العام وعجز ميزان المدفوعات.
- يسهم بخفض عجز الميزان التجاري بزيادة الانتاج والتصدير وخفض الإستيراد.
- يساعد على استقرار العملة الوطنية.
- يسهم بدعم أرباب العمل عبر رفع أجور العاملين لديهم دون أكلاف عليهم وبالتالي يحفز أيضاً على حسن سير العمل والانتاج.

III- آليات المشروع

1- كلفة سياسة الدعم الحالية

يقدر عدد العائلات اللبنانية المقيمة في لبنان بحوالي مليون ومائة ألف عائلة (1,100,000) من مختلف الفئات الاجتماعية المعددة في الجداول أعلاه.

وبحساب بسيط لكلفة كل عائلة حالياً من العجز البالغ حوالي ستة مليارات وستماية مليون دولار سنوياً نحصل على المعادلة التالية:

$$6,600,000,000 : 1,100,000 = 6,000 \text{ دولار أميركي سنوياً (ستة آلاف دولار)}$$

أي ما يعادل بالليرة اللبنانية وبسعر السوق على أساس عشرة آلاف ليرة لبنانية للدولار الأميركي

$$60,000,000 \text{ ل.ل.} = 6,000 * 10,000 \text{ وبكلفة شهرية على خزينة الدولة لكل عائلة تبلغ حوالي:}$$

$$60,000,000 : 12 = 5,000,000 \text{ ل.ل. (خمسة ملايين ليرة لبنانية)}$$

الجدير ذكره أن هذه الكلفة لا تستفيد من معظمها العائلات اللبنانية بل يذهب جزء منها خارج الحدود بالتهريب، جزء يستفيد منه المحتكرون، جزء يستفيد منه غير اللبنانيون وجزء يستفيد منه الميسورون، بالتالي الدعم الحالي يسبب عجزاً كبيراً للخزينة دون أن يؤدي الهدف منه بدعم العائلات اللبنانية التي هي بحاجة، بما يسهم بتحريك الاقتصاد اللبناني ويؤمن بعضاً من الاستقرار الاجتماعي وبالتالي الأمني.

2- الخطوات المقترحة للإجراءات العاجلة:

- أ- إعطاء كل معيل عائلة لبنانية مقيمة في لبنان مبلغ مليون ليرة لبنانية شهرياً (حوالي مائة دولار أميركي على أساس عشرة آلاف ليرة للدولار الواحد).
- ب- إلغاء الدعم الحكومي لأسعار السلع والمنتجات والخدمات على أشكاله وآلياته كافة.
- ج- اعتماد آلية سهلة هي جاهزة حالياً لدفع المبلغ المذكور شهرياً عبر اعتماد الحسابات المصرفية كالاتي:

- للموظفين والمستخدمين والأجراء والمتقاعدين والمتقاعدين في مختلف ادارات ومؤسسات القطاع العام المعيلين لأسرهم الموجودة أصلاً لدى وزارة المالية.
- لجميع العاملين في القطاع الخاص المنتسبين الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المعيلين لأسرهم الموجودة أصلاً لدى الصندوق.
- لمعيلي العائلات من أصحاب المهن الحرة والعائلات غير المستفيدة من أي مورد، إن بسبب البطالة أو العجز أو المرض أو فقدان العمل، المقدرين بما بين 10 و 15% من مجموع الشعب اللبناني (أي حوالي مائة وخمسون ألف عائلة)، ليس لديهم أي تغطية من أحد أجهزة

القطاع العام أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تعتمد آلية تسجيلهم في مراكز المحافظات لإفادتهم بناءً على طلبات يتقدمون بها تسمح بضبط أعدادهم وتحديد أوضاعهم. آخذين بالاعتبار عدد من العائلات (ربما بالآلاف) ستمتنع عن التقدم بالتسجيل للاستفادة وذلك لعدم حاجتها و/ أو عدم رغبتها.

د- تتولى وزارة المالية إدارة الشق المتعلق بالعملين والمتقاعدين في القطاع العام، كما أصحاب المهن الحرة والعائلات غير المستفيدة بعد تقدمهم بطلباتهم كما ذكر أعلاه والاستحصال على كامل المعلومات عنهم، عبر ما لديها من معلومات ولوائح بأسمائهم وحساباتهم المصرفية وما يتوفر من معلومات جديدة عن لا معلومات سابقة عنهم بالتعاون مع مصرف لبنان ووزارة الداخلية والبلديات.

هـ- يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الشق المتعلق بالمنتسبين الى برامج المعنيين بهذا المشروع بناءً على المعلومات واللوائح والحسابات المصرفية العائدة لهم المتوفرة لديه.

و- إجراء عملية دفع المبالغ الشهرية المحددة بالليرة اللبنانية الى جميع المستفيدين عبر المصارف اللبنانية لتحريك عمل هذه المصارف والمساهمة بتثبيت الثقة بها.

ز- التزام المصارف اللبنانية تسهيل عمليات الدفع الشهري دون عوائق أو حسومات تتخطى الأكلاف القانونية العادية المفروضة على سحب المبالغ شخصياً أو أوتوماتيكياً فقط.

ح- إعفاء المصانع المرخصة قانوناً القائمة بتاريخ نشر هذا القانون والتي تنشأ وترخص أصولاً خلال عامي 2021 – 2022 من جميع الضرائب والرسوم التي تترتب عليها طوال فترة نفاذ القانون ذي الصلة الواجب إصداره لتشريع الآلية المقترحة.

ط- تولي الدولة اللبنانية استيراد ما يلزم من بذور مؤصلة وأسمدة وأدوية بيطرية ومبيدات مشروعة وآليات زراعية ضرورية إذا أمكن وماشية وأمهاث دواجن مؤصلة وذلك باتفاقيات مباشرة مع الدول المنتجة لتوزيعها مجاناً على المزارعين والتعاونيات العاملین فعلاً وفق الأصول وعلى مسؤولية وزارة الزراعة.

ي- تخصيص مبلغ يعادل ما قيمته خمسين مليون دولار أميركي لدعم وتطوير وتفعيل المستشفيات الحكومية القائمة (33 مستشفى حكومي عامل حالياً) أو الممكن إنشاؤها خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا القانون وحصر إمكانية إستفادة جميع العاملين في مختلف ادارات ومؤسسات القطاع العام والمتقاعدين من الخدمات الاستشفائية لهذه المستشفيات ووقف التغطية الاستشفائية لهم في المستشفيات الخاصة الا بالحالات الاستثنائية جداً، بعد إنجاز التجهيز والتفعيل اللازمين للمستشفيات الحكومية، وإنجاز الدراسة اللازمة التي تبين الأكلاف الفعلية لمختلف مجالات الاستشفاء فيها بما يؤمن تغطية النفقات الفعلية مع هامش ربح بسيط يسمح بتغطية نفقات الصيانة وتطوير التجهيزات والمصاريف الطارئة والضرورية من البدلات التي يدفعها المستشفون كائناً من كانوا، مع سقف للبدلات على العاملين والمتقاعدين في القطاع العام . ومن الضروري أن يترافق هذا الإجراء مع سياسة دوائية تقوم على أولوية إعتداد الادوية المصنعة في لبنان من قبل الجهات الرسمية الضامنة وإلزامها بذلك فوراً وضبط الوصفات الدوائية وتشجيع التصنيع الدوائي والمستلزمات الطبية الممكن تصنيعها وعدم تغطية نفقات الأدوية والمستلزمات المستوردة عند وجود البديل المحلي والتشدد باجراءات تسجيل الأدوية الأجنبية.

ك- تخصيص مبلغ يعادل ما قيمته خمسين مليون دولار أميركي لدعم المدارس الحكومية القائمة (أكثر من ألف مدرسة ومعهد) تطويراً وتفعيلاً وتجهيزاً، وحصر امكانية استفادة جميع العاملين في مختلف ادارات ومؤسسات القطاع العام والمتقاعدين من تعليم أولادهم في هذه المدارس ووقف التغطية التعليمية لهم في المدارس والمعاهد الخاصة بعد انجاز التجهيز والتفعيل اللازمين للمدارس الحكومية وانجاز الدراسة اللازمة التي تبين الأكاليف الفعلية لمختلف مجالات التعليم بما يؤمن تغطية النفقات الفعلية التي يدفعها الطلاب مع هامش ربح بسيط يسمح بتغطية نفقات الصيانة وتطوير التجهيزات والمصاريف الطارئة والضرورية.

ل- تعديل الأقساط الجامعية للجامعة اللبنانية بحيث:

- تغطي أكاليف التعليم فيها ونفقاته (رواتب وأجور ونفقات تشغيلية وأبحاث...) مع هامش ربح بسيط للتطوير والمصاريف الطارئة والضرورية.
- تتناسب مع الاختصاص العلمي غير المتساوي بين اختصاص وآخر ان لجهة أهميته أو تجهيزاته أو نفقاته أو مستلزماته... (طب-هندسة-أدب-كيمياء-حقوق...).
- تسمح بتوجيه التعليم بحسب حاجات المجتمع والسوق.
- تسهم بتطوير البرامج ومواكبة التطور في الحاجات داخل لبنان وخارجه وتتناسب مع سوق العمل وفرص العمل المطلوبة.
- تدفع بتفعيل البحث العلمي والأكاديمي ومستلزماته الخبراتية والمادية والعملية.

م- استيراد الحكومة من دولة الى دولة إذا أمكن للسلع الأساسية الحياتية اللازمة للإستهلاك على نطاق واسع ويطال الجميع (مشتقات بترولية- قمح- أدوية الحالات المستعصية...) التي تحدد بمراسيم تصدر عن مجلس الوزراء، إلى جانب المستوردين من القطاع الخاص لتأمين المنافسة ومنع الاحتكار الحكومي أو الخاص، الأمر الذي يسمح بتخفيض النفقات والأكاليف وبالتالي يخفض خروج العملات الصعبة والعجز في الموازنة والدين العام والميزان التجاري ونفقات الانتاج الصناعي والزراعي والخدماتي والمواطنين.

ن- تحديد هوامش ربح منطقي للتجار والمؤسسات على اختلافها (تجارة- بناء- مطاعم و/أو ملحقاتها- فنادق- منتجعات- محلات مصنفة- انتاج صناعي- انتاج زراعي - نقل- شحن داخلي وخارجي- اتصالات...) بما يسمح، إضافة إلى ما سبق وما سيأتي، بالاستثمار والسياحة والخدمات وتحريك الاقتصاد بالتوازي مع خفض الأسعار للمستهلكين.

س- اعتماد سعر الصرف المتحرك بنظام السوق للعملة الوطنية.

ع- تخصيص مبلغ يعادل خمسين مليون دولار أميركي لبدء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمناطق الصناعية (2018- 2030) الموضوعة من قبل وزارة الصناعة والتي بدأ تنفيذها منذ العام 2018 وتوقفت لأسباب فساد وزبائنية، بعد أن تم تأمين خمسة ملايين يورو هبات للدراسات (إيطاليا- EIB البنك الاوروبي للاستثمار) والاستعداد لتأمين مبلغ تسعة وخمسين مليون يورو (من الجهتين ذاتهما) كقروض ميسرة ومبلغ ستة وأربعين مليون دولار أميركي قرض ميسر من البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (EBRD) إضافة الى استعداد سابق لمنح هبة (مليون يورو) وقرض ميسر من مملكة هولندا بعشرة ملايين يورو للهدف ذاته، هذه المبالغ خصصت لتمويل إنشاء أربعة مناطق صناعية حديثة كمرحلة أولى من المشروع الكلي، تم إنجاز الدراسات الأولية لثلاث منها من الهبة

الإيطالية. أما هبة الأربعة ملايين يورو من (EIB) المخصصة للدراسات التفصيلية النهائية للمناطق الثلاث فهي جاهزة لإبرام الاتفاقية بخصوصها والتأخير حاصل من الحكومة اللبنانية. المشروع مقدر أن يؤمن حوالي مائة وخمسين ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية (صناعة- زراعة- مواصلات- طاقة- بنى تحتية وهندسية- بناء- خدمات) ويسهم بتكامل الانتاج على أنواعه ويخفض الهجرة الداخلية والخارجية ويثبت السكان في أراضيهم ويؤمن التنمية المستدامة بركائزه الستة:

- إعادة تأهيل المناطق الصناعية القائمة حوالي بيروت (17 منطقة صناعية)
 - إنشاء مناطق صناعية حديثة على طول الحدود اللبنانية شمالاً وشرقاً وجنوباً على أراض بلدية و/ أو مملوكة من الدولة متصلة ببعضها وبالمرافىء البحرية وبالمعابر الحدودية البرية بسكك حديدية وأنابيب الغاز.
 - إنشاء مرفأ ناشف في منطقة رياق/ البقاع على اراض مملوكة للدولة لتخفيف الضغط عن المعابر والمرافىء وتأمين الخدمات المختلفة من تعبئة وتغليف وإعادة توضيب وشحن وتوزيع....
 - بناء نفق اصطناعي على طريق بيروت- البقاع من بحدون حتى شتورة (حوالي عشرين كلم طولاً وثلاثين متراً عرضاً) لمنع اقفالها شتاءً ولتوليد الطاقة من الألواح الشمسية على كامل مساحته الخارجية.
 - بناء محطات توليد للطاقة في المناطق الصناعية المستحدثة على الغاز (كما على الطاقات البديلة حتى حوالي 40% من حاجتها) لتأمين حاجات المناطق الصناعية ومحيطها العمراني ضمن القضاء والمحافظة.
 - إقامة مناطق صناعية للتكنولوجيا والصناعات المتخصصة في المناطق الداخلية والساحلية للتطوير والابتكار والانتاج المتخصص.
- وقد تم وضع مشروع مكمل وضروري يقوم على شراء قطعة ارض في كل محافظة يبنى عليها بناء من ثلاث طبقات، الأولى لمقر المصلحة الإقليمية للصناعة، الثانية لمركز التدريب والتأهيل لعمال مؤهلين لصناعات جديدة في المناطق الصناعية الجديدة والثالثة للتطوير والتوجيه والإبداع.

- ف- وضع ما يلزم من تشريعات وتنظيمات وآليات تسهم بشراكة المصارف بالاستثمار الصناعي والزراعي والخدماتي الانتاجي بدلاً من الاكتفاء فقط بالريع القائم على الفائدة.
- ص- مسح الأراضي اللبنانية غير الممسوحة وإفراز غير المفروزة وتنظيمها بما يضمن الملكيات الفردية ويمنع النزاعات ووضع اليد والتعديتات وخلافها.
- ق- استعمال الأراضي الحكومية للزراعة والاستثمار الانتاجي الموجه.
- ر- اعتماد التحريج المكثف بأنواع أشجار مناسبة لانتاج الثروة الخشبية والحرجية السريعة النمو و/أو المقاومة للعوامل الطبيعية المضرة كما المفيدة بثمارها القابلة للتصنيع (عنب - صنوبر- سديان- أرز...)، ويمكن ذلك بسهولة وسرعة بواسطة الطائرات العسكرية وغيرها.

ش- السماح للمتقاعدين الراغبين والقادرين بالعمل لدى أجهزة الدولة بما يتناسب مع قدراتهم مقابل معاشات التقاعد التي يتقاضونها مع تعويضات بسيطة تغطي أكلاف النقل والانتقال الأمر الذي يؤمن الموارد البشرية الخبيرة والمؤهلة دون توظيف حكومي جديد إلا عند الضرورة بنفقات محدودة.

ت- إجراء تسويات مالية على جميع الديون المترتبة لصالح الدولة اللبنانية لتأمين أقصى ما يمكن من سيولة بالعملة الوطنية والأجنبية بما يسمح بإطلاقاً جديدة لتنمية فعلية بعيداً عن المماحكات السياسية.

ث- إعتتماد وتطبيق نظام العمل بالساعة وعلى القطعة في مختلف مجالات الإقتصاد، الأمر الذي يوفر فرص عمل إضافية لا سيما للطلاب والعاطلين عن العمل وتخفيف نفقات أرباب العمل ويسرع الإنتاج ويوسع شريحة إمتلاك المؤهلات العملية.

3- أكلاف المشروع

أ- باحتساب مجموع أكلاف المشروع المقترح يكون الحاصل كالاتي:

1,000,000 ل.ل. * 1,100,000 عائلة \approx 1,100,000,000,000 (ألف ومائة ومليار ليرة لبنانية) شهرياً، تساوي بالدولار الأميركي ما يعادل على أساس دولار يساوي عشرة آلاف ل.ل. \approx 110,000,000 دولار أميركي (مائة وعشرة ملايين دولار)، فتكون الكلفة السنوية لمجموع الدفعات الشهرية للعائلات تقارب $\boxed{\$ 1,320,000,000}$ (مليار وثلاثمائة وعشرون مليون دولار أميركي).

ب- يبلغ مجموع الدفعات السنوية الأخرى الإضافية مبلغاً تقريباً يساوي بالدولار الأميركي 50,000,000 (زراعة) + 50,000,000 (تعليم) + 50,000,000 (استشفاء) + 100,000,000 (اعفاءات ضريبية للصناعة+ مناطق صناعية) + 50,000,000 (جامعة لبنانية ونفقات مختلفة، مثال: تحريج+ مسح وإفراز أراضي+ استثمار أراضي حكومية....) + 300,000,000 (طاقة وكهرباء لزوم إنشاء محطات توليد جديدة على الغاز بما يعادل 700-800 ميغواط خلال سنتين) \approx $\boxed{\$ 600,000,000}$ (ستمائة مليون دولار أميركي).

ج- يكون مجموع كلفة المشروع سنوياً تقريباً

$1,320,000,000 + 600,000,000 \simeq 1,920,000,000$ \$ (مليار وتسعمائة وعشرون مليون دولار أميركي) يضاف عليه مبلغ $80,000,000$ \$ (ثمانون مليون دولار أميركي) نفقات غير محسوبة وتدوير

ليصبح المجموع لملياري دولار أميركي سنوياً لا غير.

د- الفرق السنوي بين كلفة الدعم القائم حالياً وكلفة المشروع المقترح البديل:

$2,000,000,000 - 6,600,000,000 \simeq 4,600,000,000$ \$ (أربعة مليارات وستماية مليون دولار أميركي).

4- استنتاج منطقي نهائي:

المشروع يوفر حوالي أربعة مليارات وستماية مليون دولار أميركي سنوياً على الموازنة.

والاقتراح أن يطبق على مدى سنتين بكلفة أربعة مليارات دولار أميركي، مما يوفر حوالي تسعة مليارات دولار أميركي في حال إستمر الوضع القائم حالياً، كما يوفر بضع مليارات في حال إعتماد مشاريع ترشيد الدعم المتداول التي لا تستثمر في الإنتاج وتكتفي بدفع أموال دون حلول جذرية.

الأهم أن أكلاف المشروع المقترح ليست إتفاقية مجردة بل إستثمارية موجهة حيث يجب وهدافة ومنتجة وتسمح بالبناء الايجابي على نتائجها، في حين أن سياسة الدعم الحالية كما المشاريع المقترحة سلبية النتائج وبلا أهداف استثمارية بناءة.

المشروع المقترح برأينا يسمح بإعادة الاقتصاد اللبناني وبالتالي الكيان اللبناني ككل إلى المسار الصحيح للخروج من الأزمات القائمة العميقة، طبعاً مع إصلاحات بنوية مواكبة على المستويات السياسية والاجتماعية والدستورية والقانونية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وغيرها لنقل لبنان خلال سنوات قلائل إلى بر الأمان والتقدم والازدهار والثبات الوجودي.

المستقبل القريب غير آمن، لا سيما بعد اتفاقيات التطبيع الجارية تباعاً، الأمر الذي يفرض علينا الاستعجال بالاجراءات الملائمة لمواجهة ما سيأتي والمشروع المقترح بداية مناسبة جداً لذلك.

القسم الثاني : إجراءات قطاعية

أولاً: الأمن النقدي والمالي

يقوم على سياسات مالية ونقدية وطنية إستباقية شاملة تسمح بتأمين قوة النقد الوطني وقدرته الشرائية مقابل العملات الأجنبية ضمن هوامش تحرك مضبوطة لا تؤثر سلباً على الإقتصاد والقدرة الشرائية للمواطنين وفي الوقت ذاته تؤمن إمكانيات منافسة الإنتاج الوطني بوجه السلع الأجنبية داخلياً وخارجياً والمحافظة على سلامة وإستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية بركائز أهمها:

- وقف الهدر المالي في القطاع العام وترشيد الإنفاق العام وتحسين الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين وتأمين المساواة أمام القانون وأمام الأعباء العامة بتفعيل القضاء ودعمه باستقلالية وحيادية.
- دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة- الزراعة) لزيادة إنتاجها وصادراتها للحصول على العملة الأجنبية وحفظ الموارد المالية داخل لبنان وفق آليات علمية وعملية واضحة.
- المحافظة على إحتياط كاف من العملات الأجنبية والذهب والإنتاج لأعلى نسبة ممكنة من الإكتفاء الذاتي.
- تحسين البيئة الإستثمارية لجذب الإستثمارات الأجنبية الى لبنان ضربياً وخدماتياً وقضائياً وأمنياً...
- تحفيز القطاع الخاص، لا سيما المصرفي، للشراكة في القطاعات الإنتاجية وفي مشاريع القطاع العام.

1- في المالية والنقد:

إستكمالاً للإجراءات العاجلة المذكورة في القسم الأول والتعريف أعلاه يقتضي العمل على :

- التعاون والتنسيق الفاعل بحسب النصوص القانونية النافذة بين وزارة المال ومصرف لبنان والمصارف التجارية من ضمن سياسة مالية ونقدية هادفة شاملة ومتكاملة ، من أجل إدارة أزمة السيولة النقدية وتوجيهها داخلياً وخارجياً نحو حلول جدية فاعلة عبر خطوات أهمها:

➤ إلتزام المصرف المركزي السماح بضخ السيولة بالدولار الأميركي عبر المصارف التجارية من خلال منحها قروضاً بفوائد مخفضة لزوم دعم القطاعين الصناعي والزراعي لا سيما في مجال استيراد المواد الأولية والمعدات والتجهيزات للتصنيع والزراعة مع ضوابط تحفز

وتسمح بإعادة العملة الصعبة إلى النظام المصرفي اللبناني مع ضمان إستعمالها وحرية تحريكها في مجالات إستثمارية منتجة لاسيما:

- تسهيل منح المصدرين إعتمادات كافية لشراء مواد اولية ومعدات وتجهيزات ضرورية للإنتاج وتطويره مدعومة وزيادة سقف هذه الإعتمادات تدريجياً.
- منح القطاعات الإنتاجية وتحديد المصدرين منهم إعفاءات ضريبية محفزة.
- تسهيل إقراض الإستثمارات الجديدة لاسيما التطويرية منها.

➤ تشجيع الدفع بالبطاقات المصرفية الإلكترونية بإجراءات تحفيزية مناسبة وتفعيل خدمة نقاط البيع الإلكتروني "POS" في جميع مراكز التسوق والسوبرماركت ومحال الملابس والمطاعم ومحطات الوقود وجميع المدارس والمعاهد والجامعات وغيرها من مؤسسات تجارية وصناعية وصحية وسياسية للتخفيف من إستعمال العملات النقدية

● تخفيض نسبة العجز المالي للموازنة الحكومية من خلال

➤ الإلتزام بزيادة حجم الإيرادات الحكومية (تحسين الجباية - إعتدال نظام الضريبة التصاعدية...)

➤ تخفيض حجم الإنفاق الحكومي غير الإستثماري لتحقيق الإنضباط المالي ووقف الهدر وترشيد الإنفاق دون اللجوء العشوائي إلى الإستدانة، لاسيما تطبيق الإجراءات العاجلة المذكورة في القسم الأول أعلاه،

● تأمين التوازن المالي الممكن بين واردات الدولة ونفقاتها وفق المعادلة التالية:

إيرادات حكومية + إستثمارات وإنتاج + إستدانة مدروسة وهادفة (إصدار السندات) = إنفاق حكومي (رواتب واجور ومعاشات تقاعد- إنفاق إستثماري : مشاريع تنموية) + خدمة الدين العام.

● مكافحة التهرب الضريبي عبر:

➤ إصلاح النظام الضريبي ليصبح أكثر كفاءة وعدالة من خلال إقرار الضريبة التصاعدية على الدخل وصولاً إلى الضريبة الموحدة تأميناً للعدالة والتضامن الإجتماعي بين فئات المجتمع

بتقديمات إجتماعية متنوعة مذكورة في القسم الأول أعلاه وفي رابعاً (التنمية الإجتماعية) للفئات التي هي بحاجة.

➤ تطوير النظام الضريبي على القيمة المضافة من خلال توسيع قاعدة المكلفين لتطال الضريبة المكلفين الذين لديهم رقم أعمال يبلغ 50 مليون ليرة لبنانية وما فوق في مقابل تقديم حوافز مؤقتة للمؤسسات الصغيرة :

- إعفاءات من الضرائب والرسوم على عملية التصدير
- تسهيل الوصول للتمويل التنموي
- تطوير إمكانيات التكامل الإنتاجي وسلاسل القيم باعفاءات وتقديمات وتسهيلات مؤقتة مدروسة وهادفة.

➤ تطوير أسس نظام التخمين العقاري بحيث يشمل كل الأراضي اللبنانية وفق معايير علمية موحدة تمنع إمكانيات الغش والإستثنائية في التخمين.

➤ التثدد في عملية جباية الضرائب على انواعها من خلال:

- ✓ تشديد الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي على وحدات وزارة المالية وعلى داتا معلومات المكلفين
- ✓ إعادة النظر بمختلف أسس الإعفاءات الضريبية بما يضمن عدم الإستثنائية وذلك بتقليصها إلى الحد الأقصى وحصرها بحالات خاصة إجتماعية أو تنموية تحدد بقوانين.
- ✓ التعاقد مع شركات متخصصة بطريقة إستدراج العروض الشفافة للقيام بالتدقيق المالي الخارجي على الحسابات المالية للدولة وعلى حسابات الشركات والأفراد المتهربين من دفع الضريبة.

● مكافحة تهريب المنتجات الصناعية والزراعية عبر المعابر الشرعية (من خلال تشديد المراقبة وإعتماد المعلومات والسكانر-Scanner والتنسيق بين جميع الأجهزة الأمنية) وغير الشرعية (من خلال ضبطها قدر الإمكان وجباية الرسوم عبرها و/ أو إقفالها مع مراقبتها من قبل القوى الأمنية)

وإلزام المستوردين والمصدرين بتقديم نسخة عن البيانات الجمركية في بلاد المنشأ على المعابر الحدودية والمرافىء (المطار - المرفأ ...).

- رفع قيمة الرسوم السنوية المفروضة على إقامات العمال الأجانب .
- إستمرار العمل بما تم إقتراحه في القسم الأول (الإجراءات العاجلة) لجهة تحرير عملية إستيراد وشراء الفيول والنفط والغاز من إحتكارات الشركات الخاصة، وذلك بشراء مشتقات النفط أيضاً حصراً من قبل الدولة اللبنانية (أو بنسبة عالية تسمح بالمنافسة بين القطاعين لمصلحة الإقتصاد الوطني)، مباشرة من دول صديقة وبأسعار مناسبة مما يخفض من فاتورة الإستيراد ويؤمن إيرادات هامة للدولة إضافة إلى تخفيض كلفة الطاقة على الانتاج المحلي لزيادة المردودية وخفض النفقات وتحفيز المنافسة.
- الإلتزام بإقرار قطوعات الحسابات للموازنات العامة الجديدة سنة فسنة
- إقرار الموازنات الجديدة وفق الأصول الدستورية والمحاسبية والعمل على إنجاز إقرار قطوعات الحسابات السابقة قانوناً بالسرعة القصوى.
- تشييد مبان على الأراضي التي تملكها الدولة لتستوعب كافة الوزارات والإدارات والمؤسسات وكليات الجامعة اللبنانية وتوفير كلفة الايجارات التي تدفعها الدولة سنوياً والتي تقدر بحوالي 150 مليون دولار. وإجراء مفاوضات مع أصحاب الأبنية التي تشغلها الوزارات والإدارات والمؤسسات في القطاع العام لتخفيض قيمة الإيجارات السنوية مؤقتاً حتى إنجاز الأبنية الحكومية.
- إجراء مسح شامل لموجودات الدولة وممتلكاتها ووجهة إستعمالها وكيفية إدارتها وتخمين أملاكها البحرية والنهرية ووضع رسوم ضرائبية سنوية على شاغليها وإلزامهم بدفع غرامات عن الفترات السابقة المتوجبة عن كل سنة يتم الترخيص فيها ، الأمر الذي يؤمن إيرادات مالية مهمة للخرينة أو العمل على إستعادتها وإستثمارها وفقاً للقوانين المرعية.

2- في المصارف

● إعادة الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني عبر:

➤ إعادة هيكلته بتخفيض عدد المصارف العاملة لبنانية كانت ام أجنبية ورفع رساميلها وملاءاتها العينية والمالية بما يضمن ثباتها وقدرتها على تلبية حاجات العملاء.

➤ خروج المصارف المتعثرة من الأسواق المالية من خلال عملية الإستحواذ عليها من قبل مصرف لبنان أو مصارف أخرى غير متعثرة، إضافة إلى إجراء عمليات الدمج بين المصارف المتعثرة وغير المتعثرة.

➤ إطلاق عملية تسوية مصرفية شاملة بين المصارف وعملائها على قاعدة توزيع الخسائر والمنافع بين الطرفين الأمر الذي يسمح بتأمين أكبر قدر ممكن من ودائع العملاء وتخفيف الأعباء المالية عن المصارف وفق نسب مدروسة (regulated and controlled haircut).

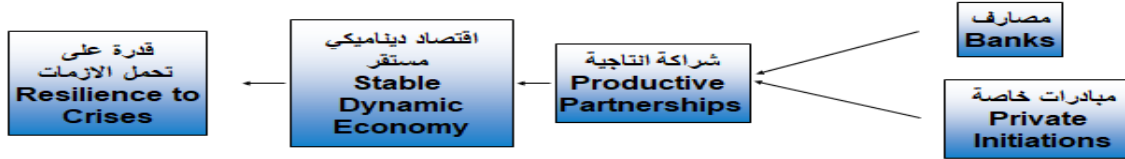
➤ وضع التشريعات التي تؤمن تحصيل القطاع المصرفي وتحفيزه للدخول بشراكات في القطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة بدل النظام الريعي القائم فقط على القروض والفوائد، الأمر الذي يخفف من تأثيرات الصدمات والأزمات المالية والنقدية والإقتصادية على القطاع كما على المجتمع.

➤ فصل لجنة الرقابة على المصارف عن مصرف لبنان وجعلها هيئة مستقلة وظيفياً وربطها هيكلياً بالمجلس الإقتصادي والإجتماعي.

➤ تفعيل دور ومهام المؤسسة الوطنية لضمان الودائع بحيث تشمل ضمان الإستثمارات إلى جانب الودائع بعد رفع نسب الضمانات عليها وإعتماد مبدأ الضمان الإضافي (Complementary Insurance) مع المؤسسات المالية الدولية بنظام شبيه بالتأمين وإعادة التأمين وإعطاءها إستقلاليتها وظيفياً وربطها هيكلياً بالمجلس الإقتصادي والإجتماعي.

تصميم رقم 6: من الربيع نحو الإنتاج

الاقتصاد من الربيع الى الانتاج From Rent-Seeking To Production Economy



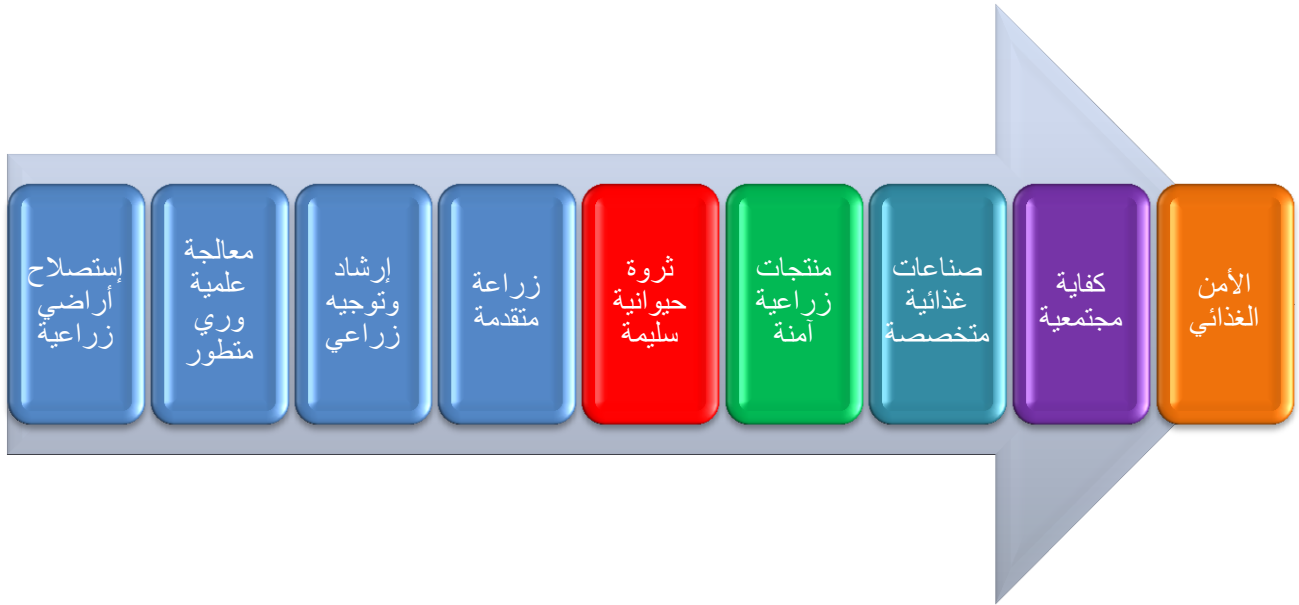
3- في الإحصاءات والحسابات الوطنية

- تطوير القدرة الإحصائية والمعلوماتية حول الحسابات الوطنية (الماكرو والمايكرو إقتصادية) بالتنسيق التام بين المديرية العامة للإحصاء المركزي ووزارة المالية والوزارات والمؤسسات العامة بما يضمن إحصاءات دقيقة وشاملة يبنى عليها.
- تيويم وتحديث قواعد البيانات الإحصائية بشكل مستمر وتعميم الفائدة منها .
- تفعيل دور الإحصاء المركزي والعمل على إصدار إحصاءات دورية بانتظام حول الحسابات الوطنية (الناتج المحلي – مؤشر الأسعار- نسبة البطالة ..) وحول المؤشرات والوقائع الإجتماعية .
- توفير المؤشرات والإحصاءات الصناعية والزراعية والدراسات الإقتصادية والإستشارات للمؤسسات الصناعية والإنتاجية وللجهات الحكومية المختصة.

ثانياً: الأمن الغذائي

هو دعم القطاعات الإنتاجية الزراعية والحيوانية الوطنية وصناعاتها بما يلزم من إمكانيات بشرية ومادية وتشريعية وإعلامية لتأمين إنتاج وإستيراد وحفظ السلع الغذائية الأولية الضرورية (القمح - السكر- اللحوم- الحليب- الحبوب..) بنوعية عالية بموازاة تأصيل البنور والشتول وإنتاج الأسمدة والمبيدات والمستلزمات بكميات تحقق ما أمكن من الإكتفاء الذاتي للمواطنين لأطول فترة زمنية ممكنة. وتأمين سلامة هذه المنتجات بحالتها الأولية كما المحولة والمصنعة وديمومتها بالتتابع والجودة والنقل والحفظ وفق المواصفات العالمية.

تصميم رقم 7 : الأمن الغذائي



1- دعم القطاعات الإنتاجية الزراعية

2- ضرورة التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتأمين تناغم الإنتاج الزراعي والحيواني بما يكفي حاجة الإستهلاك المباشر للإستهلاك وغير المباشر للتصنيع الغذائي محلياً وخارجياً بالتصدير وذلك :

- باعتماد آليات تكاملية يمكن توفيرها حتى في الظروف الصعبة من خلال تأمين:

➤ الدعم التقني الموجه (ورش عمل - دورات تدريبية - تجهيزات...) توصلاً لتأمين المنتجات الأولية الضرورية (القمح - السكر- اللحوم...) لتحقيق ما أمكن من الإكتفاء الذاتي لأطول فترة زمنية ممكنة.

➤ المتطلبات الزراعية والحيوانية بالنوعية الأفضل والسعر المناسب إما باستيراد الدولة مباشرة أو بتوجيه المزارعين والتعاونيات الزراعية إلى مصادر هذه المتطلبات (أسمدة - بذور - شتول - مبيدات- معدات زراعية- ماشية- أمهات دواجن....) أو بتأمينها عبر مساعدات من منظمات دولية أو منظمات غير حكومية دولية.

- تفعيل دورالكشوفات المتكاملة بين الوزارات المعنية (الزراعة - الصناعة - الإقتصاد والتجارة- الصحة -الجمارك) لضمان تأمين سلامة الغذاء وديمومته بالتتبع والجودة والتصنيع والتعليب والتغليف والنقل والحفظ والبيع وفق المواصفات العالمية.

- المبادرة إلى إنشاء بنك البذور الضرورية بما يضمن مستقبل أمن أساسيات الإنتاج الزراعي.

- تشجيع ودعم زراعة المحاصيل التي تشكل أهم عناصر السلة الغذائية (القمح- الحبوب المختلفة- الذرة- البطاطا- البقول - الزيتون- الخضار...) بخطوات تتكامل مع الخطوات الأخرى السابقة واللاحقة :

➤ تقديم الإرشادات والإستشارات الفنية للمزارعين

➤ تفعيل مراقبة حركة أسعار السلع ومكافحة عمليات الإحتكار.

➤ المساهمة بتأمين حاجات السوق المحلي كسلع ومواد أولية ومنتجات نهائية

➤ المساعدة في تأمين الأسواق الخارجية للتصدير

➤ تأمين مخزون إستراتيجي من المحاصيل الأساسية يكفي لأشهر بصلاحية وافية ووضع آلية

واضحة ودقيقة وملائمة لإستعمال المخزون وحسن توزيعه وحمايته.

- العمل الحثيث على إستصلاح أراضي الدولة والبلديات وتوجيهها لزراعات أساسية ومزارع حيوانية متطورة (أبقار - معز - أغنام - دواجن ...) وإستثمارها مباشرة او بالمشاركة مع القطاع الخاص وفق إتفاقيات مناسبة للطرفين، إضافة إلى تحفيز المزارعين والتعاونيات على إستثمار اراضيهم بالتنسيق التكاملي ضمن الخطط والبرامج العامة.
- إستكمال مسح الأراضي الباقية دون مساحة حتى اليوم وإفراز الأراضي التي هي بحاجة لإفراز وإعطاء كل صاحب حق حقه بسحب فتيل المشاكل والتعديات والخلافات بسبب عدم وضوح الحدود والملكيات وتعذر إستثمار الأراضي تبعاً لذلك.
- التحريج السريع للجبال والمناطق المناسبة بالأشجار السريعة النمو والمعمرة والصالحة للثروة الخشبية وتفعيل حراسة الأشجار بشرياً ومادياً مع إمكانية الإستعانة بمتقاعدي القوى العسكرية.
- تفعيل وتطوير مراكز الأبحاث الزراعية والحيوانية لتأصيل الإنتاج وإكثاره (بذور - شتول - أسمدة - أدوية...) وتعميم المحميات حيث يلزم وتحفيز التعليم الزراعي والتخصص في مختلف مجالاته.
- دعم وتشجيع المنتجات الزراعية التي قد تتعرض لمنافسة شرسة في الأسواق الخليجية أمام منتجات العدو الإسرائيلي (البطاطا- التفاح- الحمضيات - الموز - الخضار...)
- تسهيل حركة الصادرات الزراعية عبر تخفيض الرسوم وأكلاف النقل والشحن وتحسين النوعية والجودة.
- خفض أكلاف إستيراد الأسمدة والمبيدات الزراعية المستخدمة في عمليات الإنتاج الزراعي (إستيراد مباشرة من الدولة- إتفاقيات...) وتشجيع ما يمكن إنتاجه محلياً.
- تشجيع المغتربين الموجودين في دول الخليج على إستهلاك المنتجات الوطنية.

- تحديث و إصدار القوانين والمراسيم والقرارات المتعلقة بالإتفاقات الزراعية والتجارية العربية والإقليمية والدولية.
- تطوير شبكة الطرق الزراعية وشبكات الري والعمل على الإستفادة القصوى من المياه الفائضة على مختلف مصادرها.
- تأهيل وتفعيل أجهزة وآليات الرقابة وتطوير المختبرات وتأهيل وتفعيل مراكز الحجر الصحي البيطري والنباتي في المراكز الحدودية كافة وإعتماد الرقابة المتطورة على الصادرات والواردات والمدخلات الغذائية.
- تشجيع ومساعدة المنتجين والمزارعين على الالتزام بالمواصفات والمعايير التي تفرضها الصناعة الغذائية المحلية لموادها الأولية والأسواق الداخلية والخارجية وضمان الميزة التفاضلية للإنتاج.
- تشجيع ومساعدة المنتجين والمزارعين على إعتماد أنظمة التتبع والعلامة الزراعية التجارية
- التحول إلى سلاسل إنتاج أكثر تخصصية على مستوى السوق الداخلي أو المواد الأولية للتصنيع أو للتصدير.
- توفير مصادر تمويل ميسرة ومدعومة للإستثمار في القطاع الزراعي من أجل تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على قروض زراعية وشراكات إستثمارية.
- ربط القروض الزراعية بإعتماد المعايير والمواصفات وأنظمة التتبع والعلامات الزراعية التجارية
- ترشيد إستعمال المبيدات الزراعية إلى الحدود الدنيا والأسمدة لتطوير وتعميم إنتاج النوعيات العالية والصحية الزراعية وتشجيع الزراعات العضوية.
- المحافظة على التنوع البيولوجي والنظام البيئي (الغابات، المراعي، المياه، الثروة السمكية ... الخ)
- وضع وتنفيذ الخطة الوطنية لإدارة الغابات.

- تفعيل وتحديث ودعم التعاونيات الزراعية وتشجيعها على الأبحاث والتطوير والإنتاج النظيف والمتطور .

- تنشيط الثروة الحيوانية من خلال:

- تشجيع إقامة مزارع الدواجن والأبقار (تسهيل التراخيص اللازمة - دعم أسعار الأعلاف- منع تهريب الدواجن والأبقار ومنتجاتها عبر الحدود إلى لبنان لأنها تنافس المنتجات المحلية- تقديم الإرشادات والمساعدات الفنية - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل..)
- تشجيع تربية المواشي والطيور وفق أعلى المعايير الفنية والصحية والبيئية.
- فرض نظام التتبع لحيوانات المزارع
- دعم قطاعات إنتاج اللحوم والحليب ومشتقاته والبيض وغيرها (إقرار القوانين الداعمة - مكافحة الإغراق ومكافحة التهريب عبر الحدود- مراقبة الأسعار والجودة- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل).

- إعادة تاهيل مراكز تجميع الحليب وتشغيلها وفق الآليات القانونية والفنية اللازمة

- تنظيم الصيد البحري والبري من خلال :

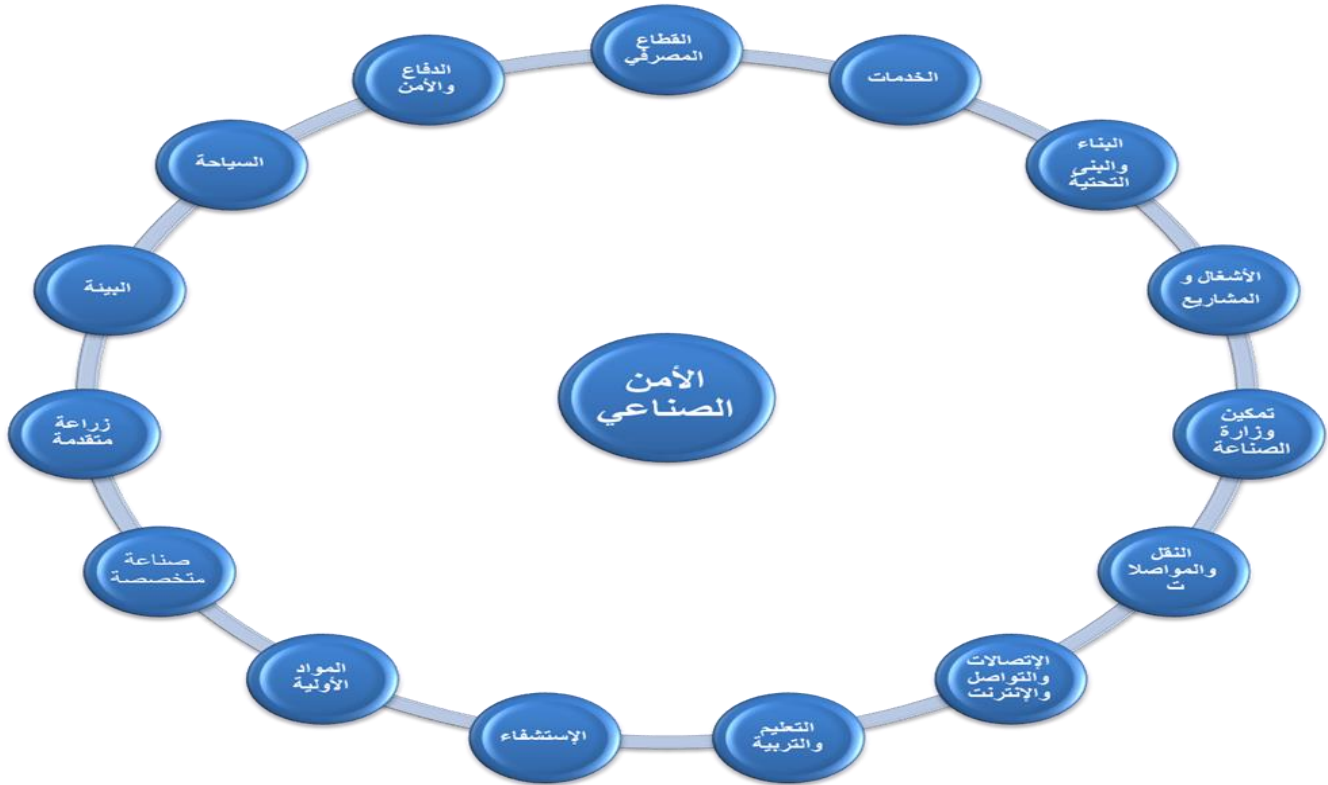
- تحديث القوانين الناظمة لهما
- تشجيع تنمية الثروة السمكية والثمار البحرية بحرياً ونهرياً وفي البرك والبحيرات العامة والخاصة لتأمين حاجة المستهلك المحلي وإمكانية تصدير الفائض.
- تقديم الإرشادات والمساعدات الفنية

- الصناعة الغذائية (انظر ثالثاً)

ثالثاً: الأمن الصناعي

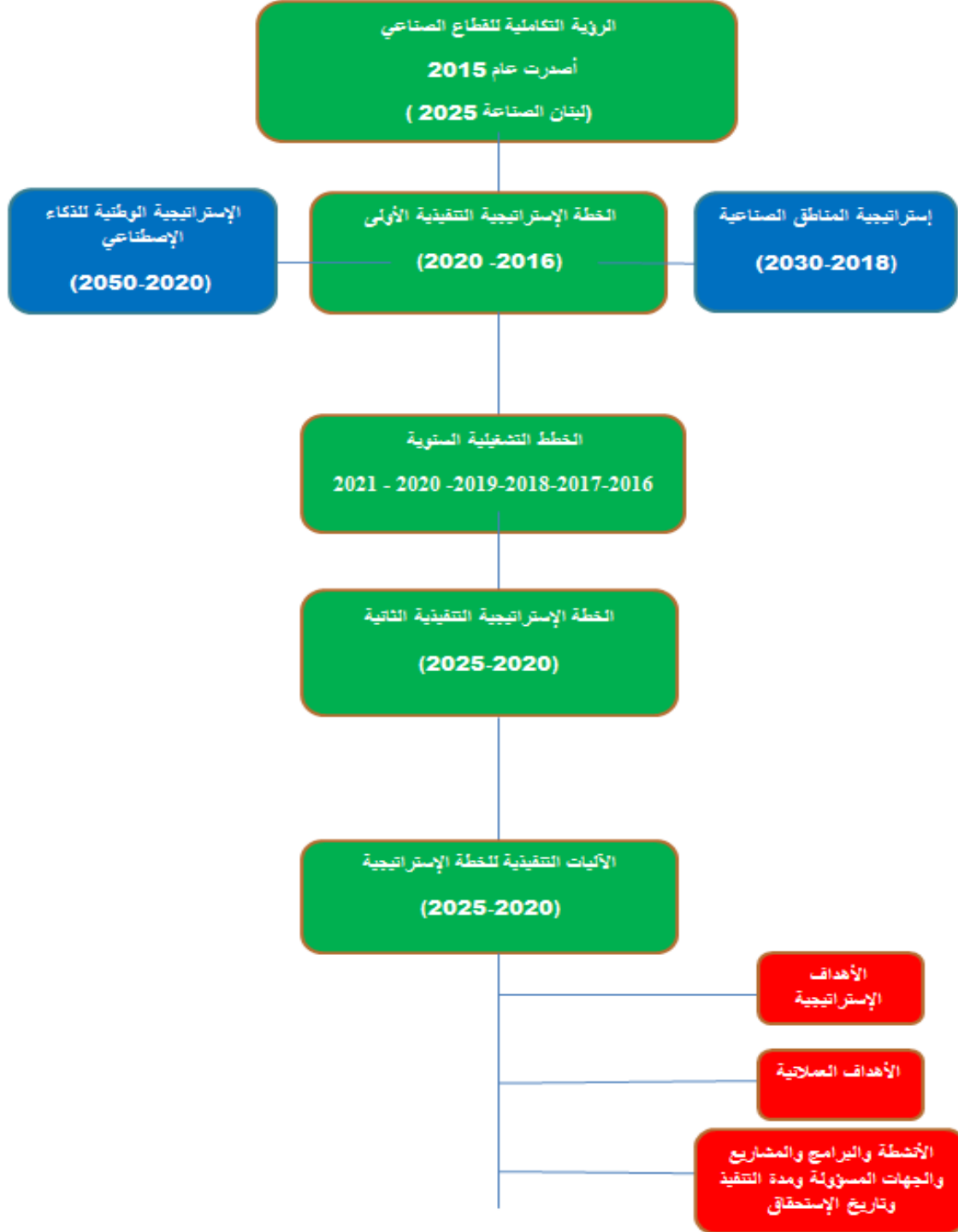
هو ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي الإقتصادي- الإجتماعي لأي دولة. يقوم على توفير ما يحتاجه المواطنون من منتجات مصنعة بأسعار مناسبة لفترات زمنية كافية نسبياً، من خلال دعم القطاع الصناعي و حمايته وتطويره بكل الوسائل الممكنة وتمكينه من الإستمرار بممارسة عملية الإنتاج عالي الجودة لفترات طويلة قدر الإمكان بالمنتجات المختلفة بكميات تسمح بتحقيق ما يمكن من الإكتفاء الذاتي للإستهلاك والتخزين من المنتجات الصناعية الإستهلاكية لا سيما التي ترتكز على القيمة المضافة البشرية والمواد الأولية المنتجة وطنياً والمستوردة. إضافة إلى تشكيل شبكة أمان له بتخفيض التبعية الإقتصادية والحاجة إلى الإنتاج الصناعي الأجنبي وتأمين التكامل بين الصناعات الوطنية لإنشاء شبكات إنتاجية وطنية مكتفية قادرة ومستدامة توفر الهدر والنقد النادر للإستيراد الضروري وترفع مستوى الإنتاج وجودته .

تصميم رقم 8: الأمن الصناعي



1- في الخطط والإستراتيجيات

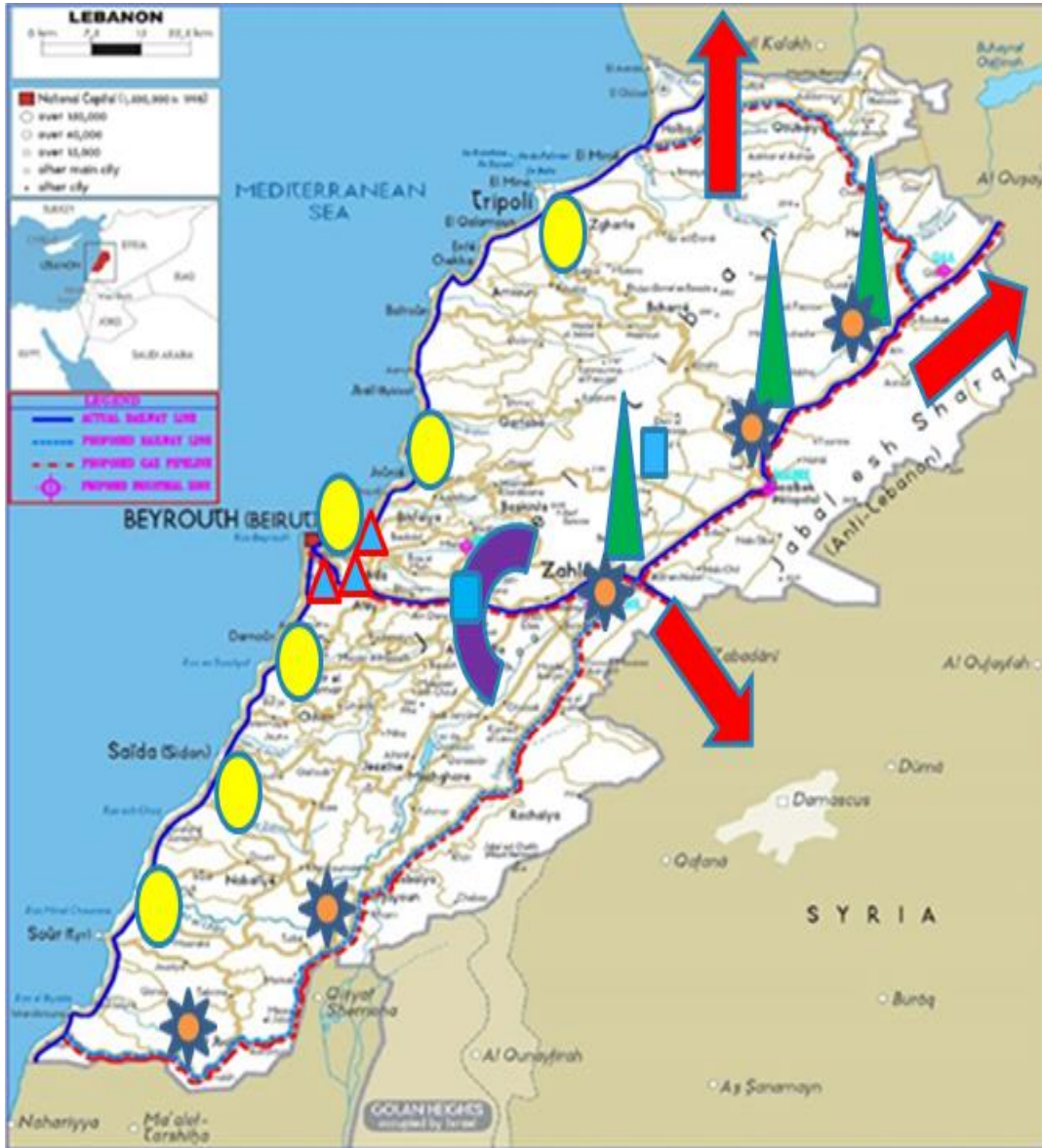
تصميم رقم 9 : خطط وإستراتيجيات وزارة الصناعة



من الملح أن تتبنى الحكومة :

- رؤية وزارة الصناعة التكاملية للقطاع الصناعي في لبنان "لبنان الصناعة 2025" بأهدافها الاستراتيجية والعملائية وخطتها الاستراتيجية التنفيذية الخمسية (2016-2020) و(2020-2025) وخطتها التشغيلية السنوية.
- البدء بتنفيذ "إستراتيجية المناطق الصناعية لتنمية مستدامة " 2030 " المرتكزة على ست ركائز أساسية:

تصميم رقم 10: مشروع وزارة الصناعة لتطوير مناطق صناعية جديدة ومستدامة ومتكاملة (2018-2030)



➤ إنشاء مناطق صناعية جديدة حديثة على اراض مملوكة من البلديات أو من الدولة ببنى تحتية متطورة على طول الحدود وتحيط بكامل الأراضي اللبنانية شمالاً وشرقاً وجنوباً مع طاقة شمسية بنسبة تفوق ٤٥٪ متصلة ببعضها وبالمرافئ والمعابر بسكك الحديد وانايبب الغاز من الساحل اللبناني، الأمر الذي يؤمن ديمومة الإنتاج وخفض نفقاته ورفع مستوى جودته وتخصصه.

➤ تأهيل المناطق الصناعية القائمة التي تحيط ببيروت (١٧منطقة قائمة)

➤ إنشاء حوض جاف في منطقة وسط البقاع (في رياق على اراض مملوكة من الدولة) لتخفيف الضغط على المعابر (بيروت، المصنع، الطريق الساحلي..) للتخزين والتعبئة والتغليف والخدمات...

➤ إنشاء محطات توليد للطاقة على الغاز في بعض المناطق الصناعية الجديدة لخدمتها مع محيطها.

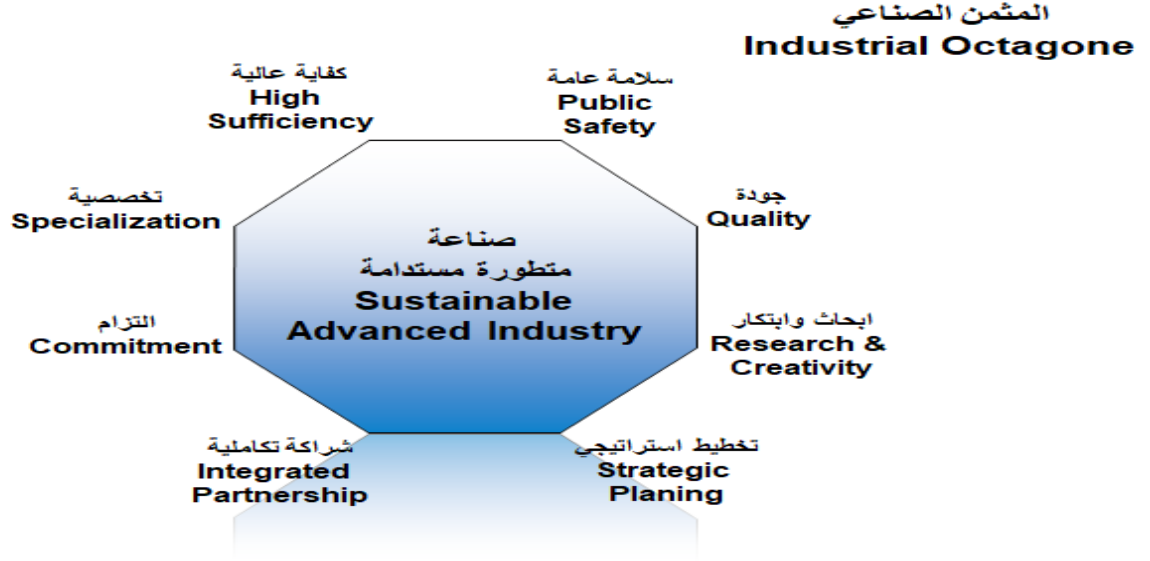
➤ بناء نفق اصطناعي على الطريق الحالي ببيروت / البقاع من بحدون حتى شتورا مغطى بالألواح الشمسية يؤمن الطاقة لمحيطه ويحفظ الطريق مفتوحة طوال السنة واوفر من نفق حماما-جديتا وبوقت أقل

➤ إقامة مناطق تكنولوجيا وابتكار وصناعات معرفية متطورة على الساحل ومناطق السفح الغربي للسلسلة الغربية.

على ان يترافق ذلك مع المشروع المكمل القائم على إنشاء مراكز إقليمية (انظر صفحة 26)

● إطلاق الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في الصناعة (2020- 2050) التي وضعتها وزارة الصناعة عام 2019 .

تصميم رقم 11: المثمن الصناعي



2- في التعاون والتكامل مع الإدارات العامة

المشاريع المشتركة

- تفعيل إتفاقية التعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي وجمعية الصناعيين اللبنانيين في مجال التعليم العالي والتعليم المهني والتقني، لنشر مفاهيم الثقافة التصنيعية وتأمين اليد العاملة المؤهلة عبر المناهج التعليمية المطلوبة للصناعة .
- إستكمال المشروع المشترك مع المديرية العامة للتعليم المهني والتقني الجاري تنفيذه مع منظمة الأمم المتحدة (يونيدو) لتطوير الأعمال الخشبية والبناء في طرابلس والشمال.
- إطلاق مشروع دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لجهة معالجة نفاياتها السائلة على مجرى النهر الليطاني بالتعاون مع الصندوق الأوروبي للتنمية .

- إطلاق العمل بالإتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية من مقره الرئيسي في لبنان لتعزيز التجارة العربية البينية وتشجيع التصدير.

3- مشاريع القوانين والمراسيم الداعمة للقطاع الصناعي

- إطلاق العمل المكثف مع وزارة المالية ومجلسي الوزراء والنواب من أجل:
 - إقرار مشروع قانون إعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بدلاً من 50% النافذ حالياً.
 - إقرار إقتراح قانون دمج المصانع بصيغة تحفيزية جديدة بضرائب تحسين عقاري لاتزيد عن 3% بدلاً من 10%.
 - إقرار وتطبيق مشروع وزارة الصناعة لدعم الطاقة للصناعة لثلاث سنوات بانتظار تأمين بدائل.
 - إقرار مشروع مرسوم تنظيم المجلس اللبناني للإعتماد (COLIBAC)
 - إنجاز إجراءات تعديل قانون إحداث وزارة الصناعة رقم 642 / 97 و مرسوم تنظيمها رقم 98 / 13173 .
 - إنجاز إجراءات تعديل مرسوم إجراءات الترخيص الصناعي رقم 8018 / 2002
 - إنجاز إجراءات تعديل مرسوم التصنيف الصناعي (ISIC) رقم 5243 / 2003
 - إقرار مشروع قانون المؤشرات الجغرافية (تسمية المنشأ من ضمنها) والعمل على التوسّع في تطبيقه لدعم التصدير والدفاع عن المنتجات اللبنانية وشعاراتها أمام المنافسة الشرسة.
 - تثبيت مهلة 3 سنوات قانوناً لإعادة التقييم الإستثنائية لعناصر الأصول الثابتة والعقارات الموجودة الثابتة .
 - السعي الى زيادة معدل الإستهلاك للمعدات الصناعية لتشجيع الإستثمارات من 8% الى 20% بقانون.

➤ السعي لإقرار مشروع القانون الرامي الى تعديل المادة 5 مكرر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل حتى 5 % من نفقات الإنتاج الإجمالية.

➤ العمل على إقرار مشروع القانون المتعلق بتعديل المادة (17) من قانون الضريبة على القيمة المضافة لإعفاء المواد الأولية والآلات والمعدات المستوردة للصناعة من هذه الضريبة .

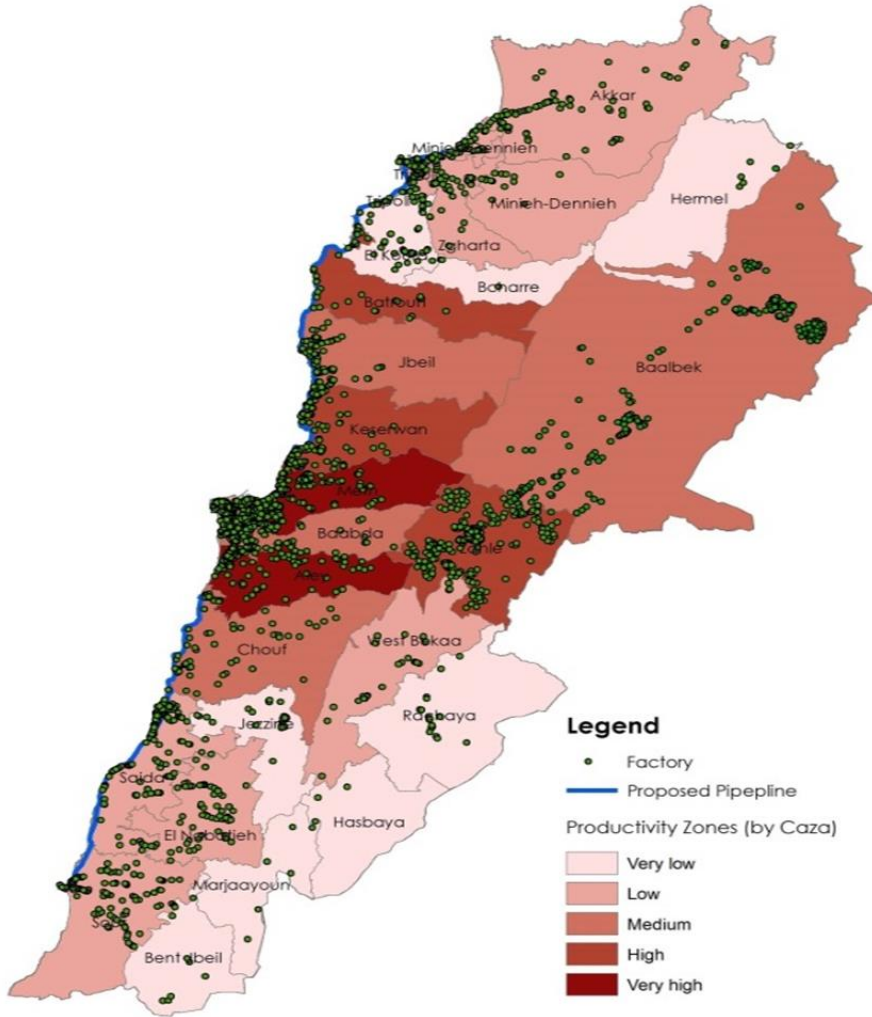
➤ متابعة إقرار إقتراح القانون الرامي إلى تثبيت الأفضلية في المناقصات العامة للإنتاج الوطني بنسبة تفوق ال 20 % لصالح الصناعة الوطنية

4- إجراءات إدارية وإجرائية

- تعيين مجلس إدارة جديد للمجلس اللبناني للإعتماد (COLIBAC) وإنجاز المباريات اللازمة لتعيين مديره العام ومستخدميه لإطلاق عمله في إعتماد المختبرات وأجهزة إصدار الشهادات والمواصفات.
- دعوة الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات للتعاون الفاعل مع وزارة الصناعة للمساعدة في :
 - إستكمال قوننة أوضاع المصانع وتسريع آليات الترخيص الصناعية وخدماتها (رقابة- إجراءات- متابعة...) لاسيما ضمن اللجان المشتركة للترخيص الصناعي.
 - متابعة العمل المشترك مع وزارة البيئة والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني لإستكمال أعمال وقف التلوث الصناعي على مجرى النهر وإستدامة مراقبة الإلتزام بالإجراءات.
 - إطلاق حملة تصفير التلوث الصناعي على مجاري أنهار: الحاصباني، الغدير، الكلب، بيروت، بالتعاون مع البلديات المعنية.
 - ترسيخ التحول إلى الصناعة الخضراء.

جدول رقم 5: توزيع المصانع المرخصة بحسب المحافظة لغاية 9/6/2021

المحافظة	عدد المصانع
البقاع	715
النبطية	318
بعبك الهرمل	276
بيروت	255
جبل لبنان	3575
عكار	79
لبنان الجنوبي	400
لبنان الشمالي	396
المجموع	6014



- دعم وتشجيع الصناعات اللبنانية على التخصص في الإنتاج ذو القيمة المضافة العالية (البرمجة، النانوتكنولوجيا، الميكاترونك – الإلكترونيات، تصميم الأزياء، الصناعات الغذائية التقليدية الوطنية، الدواء، المجوهرات، الأعشاب الطبيعية والطبية ، مستحضرات التجميل..) عبر:

- التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث والشراكة معها إنشاءً و/أو برامج ومشاريع
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل (القروض الميسرة –المنح- المساعدات من الجهات الدولية...)

- دورات تدريبية – ورش عمل – إرشادات – إستشارات وتوجيه
- تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة
- تسهيل عمليات التصدير وتأمين الأسواق الخارجية
- رفع مستوى الجودة والسلامة في المصانع ومنتجاتها.

- دعم وتشجيع الصناعات التي قد تتعرض لمنافسة شرسة في الأسواق الخليجية امام منتجات العدو الإسرائيلي: صناعات الأغذية والمشروبات – التكنولوجيا والبرمجيات – الصناعات الكيميائية- الآلات والتجهيزات الكهربائية – المجوهرات والأحجار الكريمة – قطاع صناعة الأدوية- الورق والكرتون- مطاط وبلاستيك ...) عبر:

- تقديم إرشادات وإستشارات وتوجيه
- تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والسياسية مع الدول الخليجية المعنية لتأمين تبادل فاعل وعالي المستوى
- تسهيل ودعم عمليات إستيراد المواد الأولية للصناعات المعنية لتخفيض اكلاف الإنتاج وزيادة التنافسية
- خفض عوائق التصدير (خفض الرسوم وغيرها...)

- دعم قطاع الصناعات الحرفية اللبنانية (الصابون - الفخار - النحاس المزخرف عبر إستخدام تطعيم النحاس بالذهب والفضة- تصنيع السيوف والسكاكين والخناجر) من خلال:
- تحويلها من حرفيات بسيطة إلى صناعات خفيفة قابلة للترخيص كصناعة.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل (المؤسسات الدولية – الإتحاد الأوروبي- يونيدو...)
- تقديم إرشادات وإستشارات وتوجيه (دورات تدريبية- ورش عمل..)

- تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة
- تسهيل عمليات التصدير وتأمين الأسواق المحلية والخارجية
- تشجيع المؤسسات الصناعية العاملة في لبنان على التكامل في ما بينها وعلى الإدماج والشراكة للتوسع وزيادة القدرة التنافسية وزيادة حجم الناتج الصناعي اللبناني من خلال:
 - إقرار قانون الدمج بين المصانع
 - تشجيع بناء التجمعات الصناعية (Clusters)
 - تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة
 - السير قدماً بالإستراتيجية الوطنية للمناطق الصناعية والتنمية المستدامة (2018-2030)
- تفعيل المؤسسات التي تعنى بتحسين جودة المنتجات اللبنانية الصناعية والزراعية لتتطابق مع المعايير الدولية من خلال:
 - تفعيل دور معهد البحوث الصناعية، لبيّنور، كوليباك، مراكز الأبحاث العلمية- مصلحة الابحاث العلمية الزراعية- Qualeb)
 - التعاون مع المنظمات الدولية وغير الحكومية لتعميم وترسيخ مفاهيم الجودة والسلامة.
- زيادة تنافسية المنتجات اللبنانية في الأسواق الخارجية ولاسيما أمام المنتجات الإسرائيلية في الأسواق العربية والدولية من خلال تخفيض أكلاف الإنتاج عبر:
 - فوائد مخفضة على القروض للقطاعات الإنتاجية،
 - تخفيض الرسوم والنفقات،
 - تمكين الصناعيين من دفع الفوائد بالليرة اللبنانية على القروض بالدولار
 - المكننة وتحديث الآلات
 - تشجيع اليد العاملة المحلية ، الإدارة المتطورة، البدائل لوسائل الإنتاج
 - تطوير وإعادة تأهيل البنى التحتية (كهرباء ونقل وإمدادات المياه والصرف الصحي والمعلوماتية والاتصالات والإنترنت ، ...) .
 - إستعمال الطاقات المتجددة والبديلة وتشجيع رفع كفاءة إستخدام الطاقة والموارد بأشكالها كافة وتشجيع الصناعات التدويرية recycling لتخفيف حجم التلوث والنفايات الصناعية وتخفيض أكلاف الإنتاج وتحقيق الإنتاج المستدام.

- تسهيل التراخيص اللازمة
- تصنيف العقارات الصناعية
- حث المؤسسات الصناعية للحصول على ISO 14000 حول الإدارة البيئية وعلى ISO 26000 حول المسؤولية المجتمعية.
- اعتماد نموذج إتفاقية التعاون الصناعي المتضمنة تشجيع الصناعات الخضراء في الإتفاقيات الدولية.
- نشر ثقافة ترشيد الطاقة والتوجه نحو الطاقات البديلة وترشيد إستعمال الموارد على أشكالها (ورش عمل، ندوات، تدريب، إعلام، إعلان...)
- المشاركة الفاعلة في الأبحاث العلميّة لترسيخ مفهوم الإقتصاد الأخضر وتعميمه.
- فرض مفهوم الصناعة الخضراء تدريجياً كأحد شروط منح خدمات وزارة الصناعة إلى الصناعيين العاملين في لبنان بدءاً بالترخيص الصناعي والشهادات والإفادات الصناعية.
- العمل على إقرار قانون تحفيزي للمصانع يرمي الى تشجيع إستعمال الطاقة البديلة والمتجددة.

5- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف أنواعها وأعمالها في جميع المناطق عبر:
 - حثها على قونة أوضاعها وتنظيم إنتشارها وتوحيد الشروط العامة والخاصة التي ترعى عملها وتعميمها من خلال :
 - تبسيط إجراءات الترخيص
 - توفير حوافز مالية لها (إعفاءات ضريبية لعدة سنوات...) تسمح لها بالتطور والثبات.
 - الدورات التدريبية- التوجيه- التسهيلات المختلفة.
 - الإستفادة من التسهيلات في عمليات التصدير للوصول إلى الأسواق الخارجية
 - تحسين وتنظيم بيئة الأعمال عبر:
 - إقرار القوانين التجارية الأساسية الواردة في القانون التجاري مثل العقود التجارية، وقانون الشركات (تسهيل وتبسيط : إنشاءها وتسجيلها، إقفالها وإفلاسها..).

- إقرار القوانين المتعلقة بتنظيم الأسواق ومراقبتها وقانون المنافسة (مع الأخذ بالإعتبار خصوصية الإنتاج المحلي وضرورة دعمه وحمايته) وحقوق الملكية الفكرية وحماية المستهلك والمؤشرات الجغرافية وغيرها.

6- تشجيع الصادرات

- التواصل مع سفراء بعض الدول العربية والأجنبية لتعميق التعاون والتبادل لاسيما في مجالات :
 - رفع العقبات والعراقيل التقنية لتسهيل التبادل.
 - تعميم إتفاقيات الإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة والمواصفات لتسهيل التبادل لمصلحة لبنان والدول المعنية.
 - تأمين مشتقات البترول لزوم الصناعة بأسعار مخفضة.
 - تسهيل تأمين مواد أولية للصناعة بتسهيلات مالية حكومية .
 - إعتتماد مبدأ المقايضة (TROC) بالمنتجات حيث يمكن مع دول لدينا معها حاجات متبادلة.
 - العمل على تطبيق مبدأ الضمان أو التأمين على أكلاف المواد الأولية المصدرة إلى لبنان بدلاً من الإعتمادات المصرفية، الأمر الذي يؤخر دفع الأموال مسبقاً لشراء المواد إلى ما بعد إنتاجها وبيعها بما يؤمن التمويل الذاتي لكل عملية إنتاجية .

7- الحد من الإستيراد

دعم الصناعات الدوائية المحلية وتصنيع جنريك الأدوية الأجنبية وتشجيع إستهلاكها على المستوى المحلي من خلال إلزام المؤسسات الصحية والضامنة الحكومية باستخدام الصناعة الوطنية حصراً عند وجودها، بدلاً من إستيراد الأدوية الأجنبية لتوفير الحد الأعلى الممكن من كلفة الإستيراد البالغ حوالي 1.3 مليار دولار سنوياً.

- ضبط إستهلاك الأدوية وتخفيض حجم هذا الإستهلاك باستعمال الحد الأدنى الضروري فقط.
- تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل أمام الدول التي لا تسمح بتسجيل الدواء اللبناني كما الدول التي تضع عراقيل تقنية امام الصادرات اللبنانية على إختلافها.
- إعتتماد مختبر الأدوية والمستحضرات الطبية لدى معهد البحوث الصناعية كمختبر مركزي للدواء توفيراً للوقت والجهد والنفقات.

- تفعيل إعتقاد وسائل حماية الإنتاج الوطني في حالاتي الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها أمام السلع الأجنبية على الدول التي لا إتفاقيات تجارية معها (الصين- تركيا) التي أغرقت وتغرق الأسواق اللبنانية بسلعها وتسبب الضرر الجسيم للصناعة الوطنية (منافسة شرسة – بطالة – إقفال مصانع...).
- تخفيض حجم إستيراد السلع التي يوجد لها مثيل في الصناعة المحلية تدريجياً (الأدوية الجنريك- الألبان والأجبان والبيض- العسل – مواد التنظيف والصابون ...) من خلال :
 - العمل إعلامياً وإعلانياً على نشر الوعي حول ضرورة إستهلاك الإنتاج الوطني بديلاً وتخفيض بدلات الإعلان للمنتجات اللبنانية مقارنة مع المنتجات المستوردة.
 - رفع الرسوم الجمركية عند الضرورة القصوى على المستوردات علمياً وقانونياً من الدول التي لا إتفاقيات لنا معها على الأقل لإعطاء الأفضلية للصناعة الوطنية في السوق المحلي وتخفيض فاتورة الإستيراد بالعملة الصعبة.
 - تفعيل الرقابة على المنتجات المستوردة من الخارج إستناداً للمواصفات الوطنية، حفاظاً على صحة وسلامة المستهلك.
- تشجيع التكامل بين قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات لتحريك عجلة المنظومة الإقتصادية من خلال زيادة التعاون والتنسيق بين الوزارات المعنية .
- تسهيل إجراءات الإستيراد من أجل الإنتاج الوطني (المواد الأولية، المعدات والآلات الصناعية...) والحاجات الأساسية للتصدير (شهادات المنشأ – الشهادات الصناعية- نقل داخلي – دعم وحماية ...)
- تخفيف الرسوم والأعباء المالية المترتبة على النقل والتواصل (مرافئ، شحن...) وإعادة تنظيم إجراءات ورسوم الجمارك وإدارات المرافئ والمطارات.
- تحضير الإتفاقيات الثنائية على أساس تسهيل التجارة وتحفيز الصادرات اللبنانية، بالإضافة إلى تسريع المفاوضات من أجل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية مع ضمان مصلحة القطاعات الإنتاجية الوطنية (الصناعية والزراعية).
- مراجعة جميع الإتفاقيات التجارية بين لبنان وشركائه التجاريين والعمل على تعديلها قدر الإمكان لمصلحة لبنان.

- تفعيل التعاون مع البعثات اللبنانية في الخارج ولاسيما في الدول الخليجية (السفراء – رؤساء البعثات الدبلوماسية – الملحقيين الإقتصاديين...) والمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية وسفاراتها العاملة في لبنان.
- التركيز على تسويق الإنتاج الوطني والبحث عن أسواق خارجية جديدة باستمرار على المستوى الإقليمي (خليجياً وعربياً) والدولي.

8- المعارض ومراكز البيع

- التعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة وإبدال لتنظيم المعارض الوطنية والدولية الفعلية والإفتراضية والمشاركة فيها لتثبيت موقع لبنان على الخارطة الإقليمية والدولية الإقتصادية والعلائقية.
- تفعيل الإعتماد على المنصات الإلكترونية بديلاً عن المعارض الفعلية للترويج للمنتجات اللبنانية كما للتوجيه العلمي والتسويق والإستيراد الضروري وفتح مجالات التعاون والشراكات.
- إعتماد مقرات دائمة أو شبه دائمة داخل لبنان وخارجه كمراكز بيع وتسويق المنتجات اللبنانية بالتعاون مع الإدارات والبلديات المعنية والقطاع الخاص والسفارات والمنظمات الدولية وغير الحكومية.

9- إقتصاد المعرفة



- تشجيع الإبتكار والأبحاث والمشاركة فيها مادياً وعملياً وبشرياً عبر:
 - نشر الوعي بين اللبنانيين المعنيين (ورش عمل – ندوات – دراسات- دورات تدريبية – إعلام مرئي ومسموع) حول أهمية الإستفادة من الأبحاث العلمية والإبتكار لتوظيفها في خدمة تحقيق النمو والإزدهار للإقتصاد اللبناني.

- التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث والصناعيين والجهات الأجنبية المعنية في إقامة وتطوير مراكز البحث العلمي المتخصص لاسيما في المجالات التخصصية التي حددتها وزارة الصناعة في رؤيتها التكاملية "لبنان الصناعة 2025" كتكنولوجيا النانو، الميكاترونك، الصناعات الغذائية، الأدوية والبرمجة (software) ، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلات الصناعية، المنتجات التجميلية والعطور، الأعشاب الطبية، الكيمياء الحيوية والصناعية، الصناعات التحويلية.
- مؤسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية لاسيما تكنولوجيا المعلومات، الأعشاب الطبية ولوحات التحكم الالكتروني وتعميمها تباعاً على قطاعات أخرى وتهيئة بيئة الأعمال القانونية والإدارية والأخلاقية والتشغيلية بهدف تطوير وحماية وتنظيم العمل في مجالات الأبحاث الصناعية والابتكار لزيادة تنافسية المنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية والخدماتية.
- التعاون العلمي والفني مع الجهات الأجنبية لتبادل التكنولوجيا والخبرات والعمل المشترك للتنمية والبحث والتطوير .
- مؤسسة برنامج الأبحاث الصناعية (ليرا) بجعله جمعية علمية ذات منفعة عامة.
- تفعيل المنصة الإلكترونية التابعة لوزارة الصناعة التي تربط الجامعات ومراكز الأبحاث والمصانع والوزارة
- مساندة القطاعات الإنتاجية التي ترغب في التقدم التكنولوجي ورعاية الابتكارات الصناعية والإنتاجية.
- تشجيع قدرات الإبداع بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية والجامعات والجمعيات والنقابات ومراكز الأبحاث.
- وضع النصوص القانونية المناسبة التي تشجع الابتكار وتطويرها باستمرار.
- إقرار القوانين التي تشجع على الدخول في الإقتصاد الرقمي والحكومة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.
- مواكبة الثورة الصناعية الرابعة بالاستناد إلى مقومات الذكاء الإصطناعي بما يسمح للبنان تطوير آليات مختلف مجالات المجتمع من خلال:

➤ تبني وتطبيق الإستراتيجية الوطنية للذكاء الإصطناعي (2020-2050) التي انجزتها وزارة الصناعة أواخر عام 2018



moderndiplomacy.eu

- إدخال مقررات الذكاء الإصطناعي في المؤسسات التعليمية والأكاديمية في لبنان، وإعطاء إهتمام أكبر للإختصاصات العلمية (مثل الهندسة والرياضيات والإقتصاد والعلوم والتكنولوجيا وإدارة البيانات ..) والتعليم المهني.
- تحفيز وتنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلاب وتشجيعهم على الإبتكار وربط مخرجات التعليم والتدريب بحاجات سوق العمل.
- إنشاء برامج التدريب المهني والأكاديمي على مختلف المستويات التعليمية في مجالات الذكاء الإصطناعي وغيره من البرامج التكنولوجية، مع تحديد الأولويات على وضع برامج ودورات تدريبية للمهن مع أكبر عدد من العاملين المعرضين لفقدان الوظائف بسبب وجود مهام وظيفية آلية، إضافة إلى تشجيع وترسيخ ثقافة التعليم المستمر لمواجهة التطور السريع في طبيعة الوظائف المطلوبة في المستقبل،
- التعاون مع القطاع الخاص على نشر ثقافة الإبتكار والتطوير والمبادرات على وسائل التواصل الإجتماعي بالموازاة مع الوسائل الإعلامية المختلفة.
- إنشاء برامج تدريبية على الإنترنت يمكن الوصول إليها على نطاق واسع في مجالات الذكاء الإصطناعي، الأمر الذي من شأنه أن يدرّب المواطنين على أساسيات وأدوات الذكاء الإصطناعي والتأثير الذي سيكون لها على المستقبل.

- تفعيل التوجه البحثي العلمي ونقل التكنولوجيا والتكامل المعرفي ودعمها داخلياً بالنصوص والموازنات المناسبة وخارجياً مع الدول والمنظمات بالإتفاقيات والهبات اللازمة.

رابعاً: القطاع السياحي

- تنشيط السياحة الداخلية لزيادة وعي المواطنين وحثهم على التعرف على بلدهم بشكل أفضل من خلال:

- تكثيف بث البرامج الإعلامية والإعلانية التوعوية حول أهم المناطق السياحية في لبنان
- إبراز أهمية السياحة الداخلية في تأمين الأمن الاقتصادي من خلال تحريك العجلة الاقتصادية ومنع خروج العملات الصعبة خارج لبنان .
- تشجيع السياحة الداخلية والمستدامة على مدى الفصول الأربعة .

- تأمين البيئة المناسبة للسياحة والأعمال بما يسهل جذب السياح العرب والأجانب وقطاعات الأعمال الدولية الى لبنان عبر :

- ترسيخ الإستقرار الأمني والسياسي وضمان أمن وسلامة السياح.
- المحافظة على المواقع الأثرية والتراثية والبيئية وصيانتها .
- تفعيل دور الشرطة السياحية وتطويرها.
- إلتزام المؤسسات السياحية (الفنادق – المطاعم – المقاهي – الكازينوهات – المسابح- مراكز التزلج – المواقع التراثية والأثرية والطبيعية والدينية ...) بالجودة العالية وبالأسعار المناسبة تحت إشراف المرجعيات المختصة وعدم التلاعب بها.

- تشجيع ودعم الصناعة السينمائية والتلفزيونية لإنتاج أفلام ومسلسلات وبرامج تظهر جماليات المناطق اللبنانية والثقافة والتقاليد والإمكانيات الخدماتية والجغرافية وخلافها.

- تشجيع السياحة الصناعية في لبنان وتأمين مستلزماتها الفنية والخدماتية عبر :

- نشر البرامج الوثائقية الإعلامية والإعلانية حول المؤسسات الصناعية من خلال وسائل الإعلام المرئي والمسموع ووسائل التواصل الإجتماعي

- تضمين برامج الرحلات السياحية في لبنان زيارات ميدانية الى المصانع والمزارع النموذجية وتنظيم زيارات متخصصة لرجال الأعمال بربط السياحة بالأعمال.
- تشجيع وتحفيز القطاعات الزراعية والصناعية على اعتماد أقصى ما يمكن من إجراءات بيئية.

خامساً: الإنتشار اللبناني

- ترسيخ التواصل بين وزارة الخارجية والمغتربين والإنتشار اللبناني في كل بقاع العالم ولاسيما دول الخليج العربي من خلال :

- حماية المنتشرين والمسافرين اللبنانيين قانونياً ومعنوياً ودعمهم عند الضرورة.
- تعميم الهوية اللبنانية على المغتربين وإشراكهم بالحياة اللبنانية وقطاعاتها.
- تفعيل دور الدبلوماسية الإقتصادية لحماية المصالح الإستراتيجية للبنان ومواطنيه المقيمين والمنتشرين على المستويين الإقليمي والدولي
- تأمين الأسواق للمنتجات اللبنانية في أماكن الإنتشار إعلامياً وإعلانياً وعملياً.
- تشجيع تقارب اللبنانيين المنتشرين وتعاونهم وتشاركتهم وتشكيل قوى ضغط لبنانية (Lobbies) في أماكن إنتشار المغتربين لحماية مصالح لبنان ومواطنيه الإستراتيجية
- تأمين الخدمات الإدارية والرسومية والتسهيلات اللازمة لهم (جوازات- معاملات إدارية وغيرها).
- نقل الخبرات والمهارات والمعرفة الجديدة والنجاحات الى الوطن الأم وتشجيع الشراكات.
- المساعدة في إستمرارية إرتباط المغتربين بالوطن والإستفادة من تحويلاتهم وزيادتها من خلال:

- ترسيخ الأمن والإستقرار السياسي
- إعادة الثقة إلى القطاع المصرفي
- تطوير الخدمات المالية وتقديم كل التسهيلات للتحويل المالي من وإلى لبنان
- تحسين البيئة الإستثمارية

- إشراكهم بالحياة السياسية والانتخابية والاجتماعية اللبنانية كما بالإقتصاد والتجارة عبر إيجاد شبكة تواصل مصلحي ووطني بين المقيمين والمغتربين والعمل على جذب إستثماراتهم الى لبنان وتشجيع مشاركتهم في الأعمال القائمة والجديدة.

سادساً: الإتصالات

- تنظيم قطاع الإتصالات من خلال :
 - إلغاء الهيئة الناظمة للقطاع وإعادة تفعيل وزارة الإتصالات بعد ترشيحها وتطوير خدماتها ومؤهلات العاملين فيها
 - تأمين الشفافية ومكافحة الفساد والحفاظ على إيرادات الدولة .
 - تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في مجال الإتصالات السلكية واللاسلكية، على أسس واضحة تؤمن المصلحة العامة والتطور المستدام.
 - تحسين نوعية وجودة وتأمين إستمرارية خدمات الهاتف الخليوي والأرضي والأنترنترنت وحماية المعلومات والبيانات الشخصية ونشرها على مختلف الأراضي اللبنانية بكفاءة .
 - إعادة النظر في مستوى الضرائب والرسوم المفروضة على خدمات الإتصالات السلكية واللاسلكية، على أسس واضحة تؤمن المصلحة العامة والتطور المستدام وخفض الأكلاف والبدلات .
 - إتاحة الفرص لتقديم أحدث المنشآت والمعدات (الألياف الضوئية ...) لتزويد المستهلكين بخدمات الإتصالات المتطورة والبنى التحتية اللازمة في قطاع الإتصالات.
 - إعادة تفعيل إدارة البريد وحل مشكلة العاملين فيه والإستفادة من خدماتهم في مجالي البريد العادي والبريد السريع وتوسيع رقعة الخدمات الممكن تأمينها عبر إدارة البريد لمنافسة القطاع الخاص و/ أو الشراكة معه جودة وأسعار وخدمات.

سابعاً: الكهرباء

- العمل على إصلاح قطاع الكهرباء وتقليص حجم العجز في مؤسسة كهرباء لبنان الذي يشكل ما يقارب نسبة 4 % من إجمالي الناتج المحلي وذلك عبر:

- رفع الدعم عن الكهرباء ووقف الهدر مقابل تحسين الخدمة وزيادتها تدريجياً والإستعاضة عن الحلول البديلة (مولدات الأحياء- البواخر...)
- تفعيل إجراءات الجباية ورفع الغطاء عن كل المتهربين من دفع الرسوم والبدلات.
- تحديث البنى التحتية وإستكمال بناء وتجهيز وتأهيل المحطات وتنظيم التوزيع ولا سيما إعادة تأهيل محطتي توليد الكهرباء في الذوق والجية وتخفيف أثرهما البيئي.
- إستخدام الغاز بديلاً من الفيول لتوليد الطاقة.
- إعتداد لامركزية إنتاج الكهرباء بإنشاء محطات جديدة لتوليد الطاقة لتعميمها وخفض أكلها، لاسيما في المناطق الصناعية
- الجديدة في الأطراف لزوم إنتاجها كما لمحيطها في الأفضية والمحافظات.
- إشراك القطاع الخاص في قطاع التوزيع عن طريق الإستثمار في البناء والتشغيل والصيانة وأنشطة التوزيع، بما في ذلك القياس والفوترة والتحويل.
- تحفيز كفاءة الطاقة وترشيدها وتعميم الطاقات البديلة وتخفيض أكلها (صناعة محلية- إبتكار- شركات محلية ودولية- أبحاث...).

ثامناً: النقل

- تأمين بنية تحتية للنقل والشحن والمواصلات على أنواعها ذات جودة عالية وتأمين السلامة العامة المرورية.
- إعادة تأمين وسائل نقل عامة متنوعة و فاعلة وبتكلفة مقبولة باعتماد باصات مختلفة الأحجام بحسب المناطق وداخل المدن وخارجها (صغيرة ضمن المدن والأحياء- طابقيين- كبيرة بين المناطق...).
- بناء الجسور السريعة والأنفاق على مفارق وتقاطع الطرق لحل مشكلة السير في بيروت والمناطق.
- تأهيل شبكة سكك الحديد وتطويرها وإعتمادها لنقل البضائع بمرحلة أولى وربط الداخل اللبناني بمرافئ الساحل والمعابر الحدودية كما بالشبكات الإقليمية والمناطق الصناعية في الأطراف.
- تأهيل المرافئ البحرية على طول السواحل وتقسيم عملها للنقل والشحن والسياحة والخدمات المرتبطة.

- رفع مستوى قدرات مطار بيروت وتأهيل مطار القليعات لإستخدامه لنقل الركاب والشحن وربطه بشبكة الطرق والسكك الحديدية.
- إنشاء مطارات جديدة للخدمة السريعة والضغيرة في مختلف المناطق للنقل الداخلي والخارجي (طائرات صغيرة- هليكوبتر..)

تاسعاً: النفط والغاز

1- الصندوق السيادي

إنشاء الصندوق السيادي للإشراف على قطاعي النفط والغاز المستخرجين داخل الحدود اللبنانية على البر كما في البحر وإدارتهما وإنتاجهما وإستثمارهما بالشكل الملائم والإقتصادي لما في ذلك من تأثير إستراتيجي على نمو الإقتصاد الوطني وإدارة عائداتهما وفق المعايير الدولية لتأمين الشفافية والمحافظة على الثروة الوطنية لخفض عبء الدين العام وإطفائه بموازاة عمليات التسوية المالية بين الدائنين والمدينين وبين الدولة والمسؤولين عن الهدر والنفقات غير المبررة لإستعادة ما أمكن من أموال عمومية وحل المشاكل الداخلية ذات الصلة) وتنفيذ المشاريع الإستثمارية والتنمية بحسب الخطط الإقتصادية الشاملة الواجب إتباعها.

2- هيكلية:

تحدد مهام وصلاحيات الصندوق وهيكلية الإدارية وأنظمتها المالية والعملية والوظيفية بقوانين ومراسيم تنظيمية وتطبيقية.

ويتألف من :

أ- مجلس أمناء برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية كل من : رئيس مجلس النواب- رئيس مجلس الشيوخ- نائب رئيس مجلس النواب- رئيس الحكومة- وزير المالية- وزير الإقتصاد والتجارة- وزير

الطاقة والمياه- وزير الصناعة- وزير البيئة – وزير الخارجية والمغتربين ورئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

يتولى إتخاذ القرارات الإستراتيجية ويشرف على أعمال مجلس الإدارة ويحدد توجهات الصندوق الإستثمارية ومسارته الإدارية الأساسية.

ب- مجلس إدارة برئاسة نائب رئيس الحكومة وعضوية كل من حاكم مصرف لبنان والمدراء العاميين في وزارات : الإقتصاد والتجارة- الصناعة- الطاقة والمياه – البيئة- الخارجية والمغتربين – المالية – الجمارك – معهد البحوث الصناعية – المجلس الإقتصادي والإجتماعي – رئيس جمعية المصارف ورئيس إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان.

ج- جهاز إداري تنفيذي برئاسة مدير عام مع هيكلية إدارية ديناميكية كفؤة وفاعلة تقوم على المبادرات البناءة وإبتكار الأفكار والحلول والمشاريع وحسن الإدارة.

3- استثمارات:

- الأسهم (البورصة) داخل لبنان وخارجه
- الدخل الثابت Fixed Income وهي عبارة عن استثمارات في السندات الصادرة عن الحكومة والشركات والجهات الأجنبية.
- العقارات Real Estate

4- مجالات تدخله:

- تمويل الموازنة الحكومية عند الضرورة، لا سيما في جزئها الثاني الإستثماري.
- خدمة الدين العام وإطفائه (بموازاة التسوية المشار إليها أعلاه) ودعم الإحتياطي السيادي للجهاز الحكومي.
- المحافظة على الإستقرار النقدي والمالي بالتنسيق مع مصرف لبنان وفق القوانين النافذة.
- تمويل مشاريع التنمية المستدامة للبنى التحتية الإقتصادية (دعم القطاعات الإنتاجية – إنشاء مناطق صناعية - محطات توليد الطاقة - طرقات - جسور - مدارس - جامعات- مستشفيات- إتصالات- مياه ..)

- تأمين تمويل شبكات الحماية الإجتماعية (الإسكان- التقاعد- البطالة – الإستشفاء.....)
- تمويل الأبحاث العلمية وتشجيع الإبتكار في مجالات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (الذكاء الإصطناعي- الميكاترونكس- النانوتكنولوجي...) ومجالات إستثمارية إنتاجية تسهم بالتنمية المستدامة.
- توجيه الإستثمارات نحوصناعات المنتجات البتروكيمياوية لخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير البنى التحتية اللبنانية.
- دعم تأمين الموارد البشرية المؤهلة من الشباب اللبناني في إختصاصات متطورة من خلال : توفير الإختصاصات التعليمية في الجامعات والمعاهد - ورش عمل وتدريب- جذب الخبرات...

5- الشفافية

يتم نشر تقارير سنوية مفصلة حول جميع أنشطة وقرارات ومشاريع الصندوق خلال العام بالإضافة إلى نشر جميع المعلومات المطلوبة حول إستثمارات الصندوق على موقعه الإلكتروني وحيث يلزم من وسائل النشر والإعلام. ويخضع للتدقيق الداخلي والخارجي بما يضمن حسن استعمال الأموال وصحة الإستثمارات وآليات التدخل والتمويل.

عاشراً: مرفأ بيروت

إن منافسة مرفأ حيفا لمرفأ بيروت ترتب خسائر ضخمة على الأخير، ولكن يمكن لمرفأ بيروت أن لا يضعف دوره رغم إتفاقيات التطبيع بين دول الخليج وإسرائيل لأن مرفأ بيروت يتمتع بميزات جغرافية تنافسية (موقع جغرافي ملائم لحركة السفن- عمق مناسب 35 متراً لرسو السفن وغيرها..) والتي لا تتوفر لدى مرفأ حيفا حتى تاريخه ، ويقدم مرفأ بيروت خدمات مرفئية ممتازة وبأسعار مناسبة ومنافسة مقارنة مع غيره من المرفأء، ولديه علاقات مع حوالي 300 مرفأ عالمي و56 شركة شحن دولية. بينما مرفأ حيفا لديه علاقات مع حوالي 200 مرفأ عالمي وما يقارب 32 شركة شحن دولية.

لذا من الأهمية العاجلة القيام بما يلزم :

- لإعادة إعمار وتفعيل المرفأ وتجهيزه بمستوى عال ومتطور.

- لتوزيع أعباء المرفأ على مرافىء أأرى (طرابلس-صيدا- جونىة- جبيل - الناورة...) لتأففى الضغط على العاصمة وطرقها ومواصلاتها.
- لضبط الأوضاع الأمنىة والجمركىة والصأىة فى المرفأ لزىادة العائءاء ومنع الأهربب والمأالفاء والفساء.

البعد الثالث: التنمية البشرية

1-التعليم

تراجع المستوى التعليمي في لبنان لأسباب عديدة أهمها: الحروب المتلاحقة، المشاكل السياسية، الفساد، المشاكل الإجتماعية، التدني الفكري والثقافي، ضعف الإلتواء والحس الوطني... بعد أن كان من الأفضل إقليمياً. وكما القطاعات الأخرى لم يتم إعتداد التخطيط لمواكبة التطورات الحاصلة داخلياً وحارجياً، فترك التعليم عرضة للتجاذبات والتأثيرات السلبية وإنتشرت المدارس والمعاهد والجامعات لأهداف مصلحية وطائفية بدلاً من الأهداف التربوية والوطنية والإجتماعية. الأمر الذي زاد من الشروخات المجتمعية والتباعد والعدائية والتفوق وتعددية الإلتواءات والتوجهات. وصار حلم الشباب هو الهجرة والعيش خارجاً، مما أفقدنا الكثير من الكفاءات والمؤهلات في نرف خطر للقدرات الوطنية. يبقى أن قطاع التعليم اللبناني لديه كل الإمكانيات للتطور والنمو لإعادة تصحيح المسار داخلياً ولمنافسة قطاع التعليم لدى العدو الإسرائيلي وجذب كافة الطلاب إلى لبنان من جميع الدول العربية (لاسيما الخليجية منها) نظراً لقدرة القطاع التعليمي اللبناني وتوفر الميزات المشتركة (اللغة والتربية والقيم الإنسانية والثقافة والإلتواء العربي) لدى جميع الدول العربية وعدم توفرها في قطاع التعليم لدى العدو الإسرائيلي. لذلك يجب العمل على :

- تحديث وتطوير المناهج التعليمية على كل المستويات لتواكب التطور الحاصل على المستوى الإقليمي (قطاع التعليم لدى بعض الدول العربية ولدى العدو الإسرائيلي..) والدولي في مجالات إقتصاد المعرفة الجديدة (تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والذكاء الإصطناعي وغيرها...)
- تطوير التعليم المهني والتقني والعالي ليتكامل مع متطلبات وحاجات سوق العمل في القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية) وإقتصاد المعرفة وتشجيع وتعزيز تدريس اللغات العربية والأجنبية وتقنيات التواصل والإنتفاح وضمان جودتها.
- إدخال المناهج التطبيقية بشكل فاعل في البرامج التعليمية : معلوماتية- لغات- سكرتاريا- محاسبة- أعمال يدوية ومهنية سريعة (خياطة- أعمال منزلية – ميكانيك – إبتكار- فنون....)
- تشجيع التدريب المهني في المصانع وفي المناطق الصناعية وتقريب النشء الجديد من إنتاجه الوطني وحثه على إعتماده والدفاع عنه وتفضيله على الإنتاج الأجنبي .
- نشر ثقافة ريادة الأعمال من خلال:

- توفير الإختصاصات التعليمية المناسبة في المهنيات والجامعات
- تعميم ورش العمل والندوات والدورات التدريبية
- دعم الأبحاث والإبتكارات العلمية ومفهوم المبادرة الإيجابية وفتح المجالات أمام الكفاءات.
- فرض مفهوم الخدمة الإجتماعية في المرحلتين الثانوية والجامعية في مجالات تحتاجها الدولة والمجتمع، بما يسمح بترسيخ التضامن الإجتماعي والعمل المشترك وتوحيد النظرة المجتمعية والوطنية.
- رفع مستوى التعليم الرسمي بما يسمح بنشر التعليم للفئات المحدودة القدرة ومنافسة التعليم الخاص في حركية تربوية مجتمعية سليمة.
- تقليص عدد المؤسسات التربوية والجامعية بناء على تقييم دقيق ومواكبة دائمة والإبقاء فقط على المؤسسات المؤهلة والقادرة.

2- الثقافة واللغة والقيم الإنسانية والإنتماء العربي

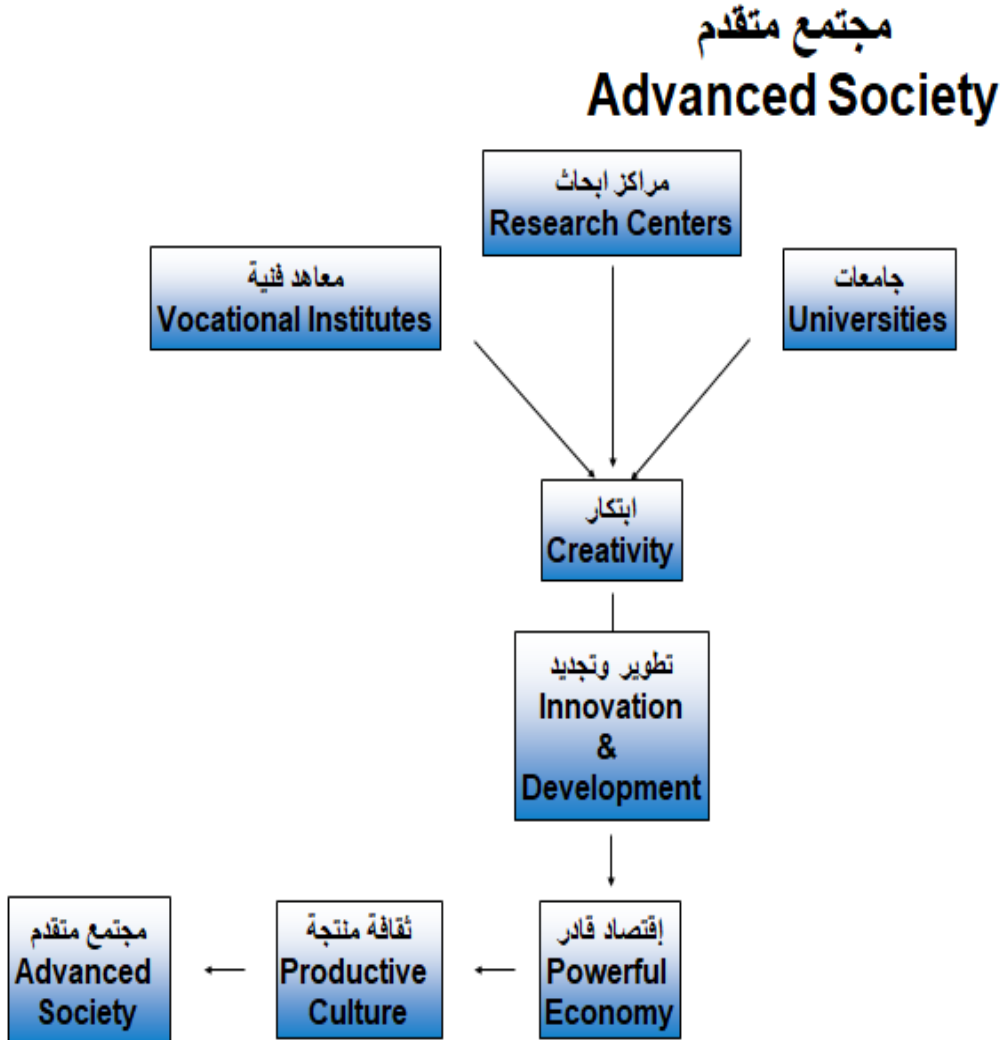
الثقافة هي تراث شعب ومخزونه الفكري والإجتماعي والوطني بما يميزه عن غيره ويحصنه أمام غدرات الزمان بين التاريخ والحاضر والمستقبل بكامل أبعادها. وهي حافظ وجودنا وهويتنا وتميزنا وقدرتنا على الإستمرار شعباً ووطناً.

نقاط ضعف لبنان المجتمعية والثقافية هي ذاتها نقاط قوته. التعددية، التميز، الإنتماء العربي، الحركية المجتمعية، عنصر الشباب، صغر المساحة، الموقع الجغرافي، المبادرة الفردية، الإنتشار في العالم، الروابط العائلية، اللغة العربية في موازاة اللغات الأخرى.....كلها عوامل مفيدة أو مدمرة وهنا تكمن مسؤوليتنا في تحديد المسار. لذلك علينا:

- إعادة إحياء التراث اللبناني وتطويره كقاعدة أساسية للتميز والإنطلاق
- التركيز على التفريق بين العلم والثقافة وتكاملهما.

- ترسيخ الإفتخار بالإنتماء الوطني وتميزه والإرتباط بالأرض والوطن بمقوماته كافة، في المدارس والجامعات والمؤسسات الإجتماعية.
- تشجيع تعددية اللغات والمبادرات الفردية المنتجة.
- تعميم مفاهيم آداب المجتمع وترسيخها وتوحيد النظرة المستقبلية بما يعيد إنتاج ما فقدناه من قيم إنسانية ووطنية.
- تغيير النظرة إلى التعليم المهني والتقني من كونه ملاذ الفاشلين في التعليم الأكاديمي إلى حاجة مجتمعية خلاقة وبناءة تنتشر لتحول المجتمع اللبناني إلى مجتمع عامل منتج مهني متطور.
- العمل بقوة على تغيير نظرتنا للعمل وعدم الخجل من أي عمل مجتمعي، بحيث يصبح نجاحنا بما نقوم به مصدر فخر وإعتزاز كائناً ما كان العمل أو الوظيفة.
- تغيير الثقافة المجتمعية والمفاهيم السائدة في ما يتعلق بالنظرة إلى المنتجات الوطنية وتشجيع إستهلاك المنتجات الصناعية والزراعية اللبنانية وربط إستهلاك الإنتاج المحلي بالإنتماء الوطني.
- تشجيع الإطلاع والقراءة والبحث العلمي والإبتكار والتطوير وأهمية الكتاب ودعم وتمويل مراكز البحث العلمي والفكري ومحتواه وتأمين المكتبات الوطنية المجهزة تكنولوجياً على مختلف الأراضي اللبنانية والحث على المبادئ الإنسانية العالية.

تصميم رقم 12: مجتمع متقدم



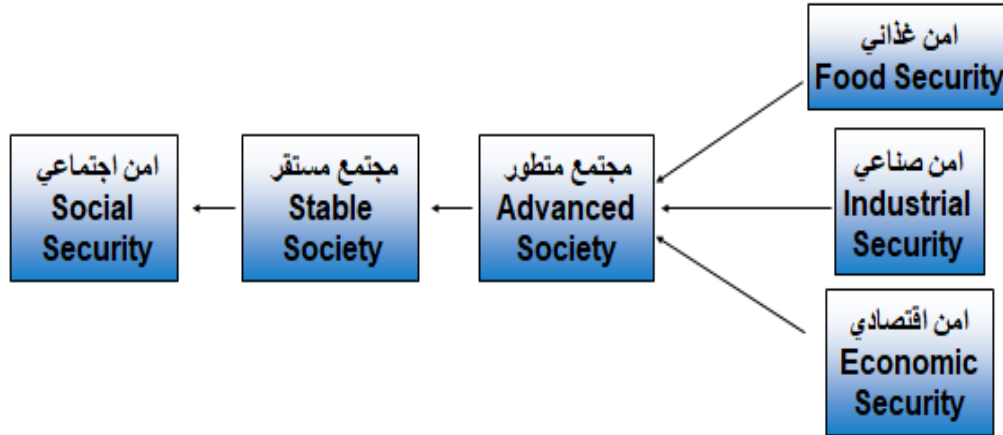
البعد الرابع: التنمية الإجتماعية

1-الأمن الإجتماعي

هو نتيجة تحقق الأمن الغذائي والأمن الصناعي والأمن الإقتصادي حيث يصبح المجتمع متطوراً بثقافة مجتمعية سليمة وسلمية تكون الأساس المتين لإستقرار إجتماعي بحركية إقتصادية ديناميكية تواكب التطور داخلياً وخارجياً وبفرص عمل بالحد الأدنى الممكن والضروري لأي مجتمع مستقر ورفاهية كافية لمعظم شرائح المجتمع وتضامن إجتماعي عالي الجودة.

تصميم رقم 13: الأمن الإجتماعي

الامن الاجتماعي Social Security



2- الحماية الإجتماعية

- التركيز على إقرار نظام التقاعد وضمان الشيخوخة للفئات العاملة غير المستفيدة من أنظمة التقاعد، التي تفقد كل التقديمات الصحية والإجتماعية لحظة بلوغها السن القانوني للتقاعد.
- تفعيل إجراءات حماية المستهلك ومكافحة التهريب والتهرب والغش والتزوير بأقصى العقوبات والأحكام.
- تحفيز المساواة بين المرأة والرجل وتشجيع المرأة على المشاركة في العملية الإقتصادية والسياسية وخاصة صناعة القرار.
- اقرار سياسة حكومية موحدة وعاجلة لتشجيع عودة النازحين من غير اللبنانيين الى بلادهم للتخفيف من أعباء واكلاف النزوح المالية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية والأمنية وغيرها.
- تنسيق الأنشطة الإستشفائية للجهات الحكومية الضامنة لتوحيد النظرة وتخفيف الهدر وتحسين الخدمة وتطوير التقديمات والتكامل بالعمل.
- تفعيل نشاط الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي عبر :
 - مكننة جميع العمليات الإستشفائية والإجتماعية والتعويضات المختلفة.
 - تطوير أنظمتها وتبسيط إجراءاته الإدارية لتوفير الوقت والكلفة.
 - تفعيل أجهزة الرقابة المعنية عليه.
 - توسيع قاعدة المستفيدين من خدماته وتغطياته بضم المهن الحرة غير المستفيدة حالياً إلى جانب كبار السن والعاطلين عن العمل مؤقتاً.
- وضع سياسة إسكانية علمية للطبقة الوسطى ومادونها إن عبر بناء أبنية سكنية مناسبة بأحجام مختلفة من قبل الدولة بأسعار منافسة أو عبر مناقصات وطنية و/أو دولية للبناء وفق شروط فنية ومالية وإدارية تحددها الحكومة.
- إقرار نظام الدفع الشهري المؤقت للعاطلين عن العمل، لاسيما المتزوجين منهم، بانتظار إيجادهم لفرص عمل تؤمن لهم المورد اللازم للعيش. شرط تأمين الرقابة الفاعلة عليه منعا للفساد وسوء الإدارة.

- تحقيق العدالة (رواتب وأجور ومعاشات التعاقد) بين جميع موظفي القطاع العام بما يتناسب مع المهام والأعباء ضمن هوامش محددة بدل العشوائية والإختلافات أو المساواة غير المبررة.

3- الصحة

- إقرار نظام التغطية الصحية الشاملة للبنانيين المقيمين في لبنان الذين هم بحاجة بدءاً من البطاقة الصحية الموحدة، وتأمين تمويله بقوانين وبرامج وإقتطاعات وإستثمارات من الموازنة، مما يحفز فرص العمل القانونية ويحسن الإنتاجية
- تعميم خدمات الرعاية الصحية الأولية كخطوة إلى الأمام بإتجاه التغطية الشاملة
- ضمان جودة المنتجات الصيدلانية والمستلزمات الطبية والجراحية وترشيد كلفتها ووضع برامج ضمان الجودة لخدمات الإستشفاء والرعاية الصحية الأولية.
- تعديل آلية تسعير الادوية باعتماد معايير علمية ومالية واضحة.
- ترشيد العلاقة مع المستشفيات الخاصة وتحفيز الجودة والفعالية والرقابة الفاعلة.
- التوعية الفاعلة ضد الأمراض غير السارية كأمراض القلب والسكري والسمنة والسرطان وغيرها وفوائد الوقاية المسبقة والعلاج المبكر.
- إعتناء المكننة للعمليات الطبية والإستشفائية.
- تأمين العنصر البشري الكفوء لتعزيز ثقة المواطن بوزارة الصحة العامة وتنمية الموارد البشرية الصحية.
- إعتناء المختبر الطبي والصيدلي لدى معهد البحوث الصناعية بدلاً عن المختبر المركزي ليكون ركيزة أساسية للحفاظ على السلامة العامة في البلد والمختبر المرجعي للصحة العامة بالنسبة للتحاليل المخبرية الموثوقة.
- السهر على السلامة العامة والترصد الوبائي وتعزيز دور وزارة الصحة الرقابي للحفاظ على الصحة العامة.
- توسيع إمكانية الحصول على الخدمات والبرامج في مجالات الصحة وتسهيلها (الطبابة والأدوية المستعصية...) بعيداً عن الزبائنية والهدر والفساد.

- دعم الصناعات الدوائية اللبنانية وحمايتها وفتح الأسواق الخارجية امامها وإعتماد منتجاتها حصراً عند التشابه وضبط إستيراد الدواء من الخارج.
- العمل الدائم على تأمين بيئة سليمة دون تلوث للحد من الأمراض ولتخفيف الفاتورة الصحية .
- تأهيل المستشفيات الحكومية وتجهيزها وتطويرها لتغطية أقصى ما يمكن من عمليات إستشفائية للمواطنين المتوسطي الحال والفقراء وتأمين منافسة شريفة مع المستشفيات الخاصة مالياً وإستشفائياً.

4- إدارة الأزمات والكوارث

- تفعيل دور هيئة إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية والهيئة الوطنية لضبط إستعمال وتداول المواد الكيميائية وزيادة جهوزيتها للمساعدة عند الحاجة.
- وضع الخطط اللازمة لمجابهة الأزمات والكوارث (الزلازل والهزّات الأرضيّة - عواصف طبيعية- أنهيارات على انواعها- أعمال ارهابيّة.....) وتوزيع الخطط على الإدارات والمؤسسات والأقسام والأفراد المعنيين للإلمام بها والعمل بموجبها عند الضرورة.
- إختبار الخطط وتجربتها مرّة كل سنة للتأكد من فاعليتها ووضع تقارير تقييمية عن مدى نجاحها والمعوقات التي واجهتها لإصلاحها وتطويرها.
- بناء إطار واضح لعمليات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وإتخاذ الإجراءات السريعة لتجنّبها قبل وقوعها اولتخفيف أضرارها عند وقوعها.
- دعم الدفاع المدني وتطويره وتجهيزه بما يؤمن قدرته على التدخل عند الضرورة.
- دعم الصليب الأحمر وتطويره وتعميم الإرشادات الحمائية الشخصية والعائلية لتخفيف تداعيات الحوادث والرعاية الأولية.

5-العمل والعمال

- تطبيق نظام العمل بالساعة و/أو بالقطعة في مختلف القطاعات الإقتصادية لتأمين أكبر قدر ممكن من فرص العمل للشباب لاسيما الطلاب الذين يتابعون دراساتهم المهنية أو الأكاديمية أو الجامعية. كما تخفيض نفقات الإنتاج والمساهمة في المنافسة داخلياً وخارجياً. مع ضرورة تحديد الحد الأدنى للبدل في الساعة.

- بناء قدرات الموارد البشرية وتطويرها في مختلف مجالات أعمالها للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية وإعتماد التدريب الدائم لتطوير مهارات العمال داخل المؤسسات الإنتاجية وخارجها في المعاهد والمؤسسات المتخصصة.
- تفعيل الكشوفات الدورية على المؤسسات الإنتاجية من أجل حسن تطبيق أنظمة العمل.
- تطبيق زيادة الأجور دورياً مطّوع كل سنة بمعدل يتراوح بين 2% و3% وفق مؤشرات التضخم الإقتصادي الطبيعي السنوي إلا بالحالات الإستثنائية التي تستوجب إجراءات إستثنائية.
- رفع مستوى الوعي بأحكام قانوني العمل والضمان الإجتماعي وتعزيز مفهوم الحوار الإجتماعي بين الشركاء الإجتماعيين.
- تحفيز اللبنانيين على تولي الأعمال المتوفرة دون تردد أو خجل لإستبدال اليد العاملة الأجنبية وتوفير خروج العملة الصعبة وتأمين العمل لمن لا يعمل.
- إعداد التقارير والدراسات العلمية لقطاع العمال والإعتماد عليها كأحد العناصر الرئيسية في رسم السياسات العمالية والإجتماعية .
- تفعيل التشبيك مع المؤسسات ذات العلاقة المحلية والدولية.
- تفعيل عمل المؤسسة الوطنية للإستخدام لتعميم فرص العمل ومكافحة البطالة وتنظيم سوق العمل وفرض رسوم على العمالة الأجنبية.
- العمل بكل الوسائل الممكنة لتوظيف العمالة الوطنية ، وإستبعاد العمالة الأجنبية غير التخصصية والضرورية .
- تحديث وتطوير قانون العمل لضمان حقوق العمّال والفئات الضعيفة .

6- الإعلام

- التصرف بالهواء السياسي والمجتمعي لمحطات البث التلفزيوني والإذاعي بإعتباره ملكاً عاماً ومسؤولية مجتمعية وطنية وفقاً للقواعد القانونية والدستورية .
- المساهمة بتغيير الثقافة المجتمعية والمفاهيم السائدة في ما يتعلق بالنظرة إلى المنتجات الوطنية.

- تشجيع إستهلاك المنتجات الصناعية والزراعية اللبنانية وربط استهلاك الإنتاج المحلي بالإنتماء الوطني وإظهار وترسيخ العلاقة المباشرة بين نمو الإنتاج الوطني وإزدهار الوطن.
- تقديم وسائل الإعلام المحلية مساحات إعلامية مناسبة وإعلانية للصناعة والزراعة اللبنانية كما منصات الأعمال مجاناً أو بأسعار رمزية لاسيما تضمين البرامج الصباحية المرئية والمسموعة فقرات ترويجية وتوعوية للمستهلك تتضمن أهم الأخبار الصناعية والزراعية والخدماتية (جوائز - نجاحات - إبتكارات - حلول- منتجات.....) .
- تشجيع إنتاج البرامج الوثائقية لتعزيز المادة الإعلانية الصناعية وتشجيع المجتمعات الريفية على العودة الى الزراعة السليمة وإعتماد الطرق الحديثة لإنتاج أفضل بإستعمالات بيئية أمثل.
- تخصيص أيام سنوية إعلامية للإنتاجات الوطنية و تنظيم أنشطة ملائمة للمناسبات.
- تقديم مواد إعلامية تقع في دائرة خفض مستوى التشنجات السياسية والطائفية والمجتمعية.
- تطوير الصناعة السينمائية والتلفزيونية مع مستلزماتها وإنتاجاتها لإستقطاب القدرات الإنتاجية والإعلامية والإعلانية والدعائية.
- نشر صورة لبنان المشرقة كبلد إنفتاح وتواصل وتقدم ومبادئ إنسانية عالية إضافة الى التركيز على قطاعاته الإنتاجية وخدماته المتقدمة وحقيقته كبلد سياحة على مدار السنة ونظام ديمقراطي تعددي ودولة قانون ومؤسسات وحقوق إنسان وطبابة متقدمة وتعليم راق وزراعة سليمة وصناعة منتجة بجودة عالية وبيئة نظيفة.

البعد الخامس: التنمية البيئية

1- الأمن البيئي

هو الوصول إلى الحد الأقصى الممكن من الإلتزام المجتمعي إفرادياً وجماعياً بحماية المحيط والموارد على أنواعها وإستدامتها والحفاظ عليها للمستقبل بتكامل مع كل مجالات الأمن المجتمعي (الغذائي- الصناعي- الإقتصادي- السكني- الخدماتي....) ، هو باختصار الحفاظ على الثروات الطبيعية على إختلافها لمستقبل آمن.

2- الإجراءات البيئية

- إلتزام المؤسسات الصناعية بخفض إستخدام المواد الكيميائية الضارة في كل المجالات الصناعية إلى الحد الأدنى الممكن ومنع تسربها الى الهواء والماء والتربة والتوعية على حسن إستعمالها في التدريب والتعليم والإعلام من خلال:
 - الترخيص الصناعي الإخضر (الإلتزام البيئي)
 - الكشوفات الدورية
 - تفعيل مسؤولية البلديات وتعاونها مع الإدارات المعنية
 - تنظيم حملات توعويّة بأهميّة البيئة وسبل المحافظة عليها، وتنظيم حملات لتنظيف المناطق وعدم تلويثها وخاصّةً السياحية منها.
- حث المؤسسات الصناعية للحصول على ISO 14000 حول الإدارة البيئية وعلى ISO 26000 حول المسؤولية المجتمعية
 - التنسيق مع وزارة البيئة لجعل الصناعات صديقة للبيئة
 - تشجيع إستعمال الأبنية الخضراء والموفرة للطاقة
 - إستعمال الطاقات المتجددة والبديلة وتشجيع رفع كفاءة إستخدام الطاقة والموارد بأشكالها كافة لتخفيف حجم التلوث على أنواعه والنفايات عبر فرزها من المصدر ومعالجتها بالطرق البيئية المناسبة.
 - إقامة ورش العمل والندوات والإعلام للتوعية والتوجيه...

- العمل على إنتاج مكونات التجهيزات والمعدات والألواح الشمسية وكل ما يلزم لتوليد الطاقات البديلة على أنواعها.
- العمل على تأمين مصادر طاقة بديلة أقل كلفة وأكثر فعالية (معالجة النفايات، التدوير، إستعمال الغاز - الطاقة الشمسية، الطاقة البخارية، الهواء، الحرارة الطبيعية من باطن الأرض....)
- نشر ثقافة ترشيد الطاقة والتوجه نحو الطاقات البديلة وترشيد إستعمال الموارد على أشكالها (ورش عمل، ندوات، تدريب، إعلام، إعلان...)
- العمل مع الجهات المصرفية والمالية المختلفة لتوفير قروض ميسرة للأبنية الصديقة للبيئة
- السعي للإستفادة من هبات دولية متخصصة بالحفاظ على البيئة والطاقات البديلة
- المشاركة الفاعلة في الأبحاث العلمية لترسيخ مفهوم الإقتصاد الأخضر وتعميمه.
- العمل على إقرار قانون تحفيزي للمصانع يرمي الى تشجيع إستعمال الطاقة البديلة والمتجددة.
- إعطاء الدروس في المدارس حول البيئة الآمنة لترسيخ العادات الصحية والبيئية الصحيحة في الأطفال منذ الصغر.
- المحافظة على البيئة وحماية المواقع الطبيعية (الشواطئ البحرية وأحواض الأنهار والأودية) ، إضافة إلى الحفاظ على التراث الحضاري والمعماري والثقافي والتنسيق مع الجهات الوطنية والدولية لمواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي وندرة الموارد .
- ترشيد إستعمال المبيدات الزراعية والأسمدة إلى الحدود الدنيا لتطوير وتعميم إنتاج النوعيات العالية والصحية الزراعية وتشجيع الزراعات العضوية.
- تطبيق الإدارة المستدامة للأراضي الهامشية والمراعي.
- ترشيد استعمال الأراضي الزراعية والحد من تلوث التربة والتصحر.
- المحافظة على التنوع البيولوجي والنظام البيئي (الغابات، المراعي، المياه، الثروة السمكية ... الخ)
- وضع وتنفيذ الخطة الوطنية لإدارة الغابات.
- تطبيق النصوص القانونية البيئية الملزمة وتطويرها بما يتناسب.
- زيادة زراعة الأشجار في المساحات الفارغة لزيادة تنقية الجو، والحد من الزحف العمراني وإنجراف التربة والمساهمة بضبط المتساقطات جوفياً.
- دعم إقامة المحميات الطبيعية وتعميمها من خلال إقرار القوانين الناظمة والراعية.

3-المياه والصرف الصحي

- الإصلاح الجذري لقطاع المياه والصرف الصحي لتحسين التغطية وضمان إستمرارية إمدادات المياه في كل أنحاء لبنان، من خلال زيادة سعة التخزين، والحد من الهدر والتسرب في شبكات الإمداد، وتوسيع التغطية لشبكات الري، بالإضافة إلى زيادة مستويات جمع ومعالجة المياه المبتذلة وإعادة إستعمال ما أمكن منها للري والإستعمال الخارجي.
- متابعة تنفيذ مشروع نهر الليطاني الحيوي بعد معالجته من التلوث والتفريع .
- وضع خطة علمية لضمان نظافة وديمومة المياه اللبنانية بكافة مصادرها ووقف هدرها .
- إستعمال الطاقات القصوى لمياه الأنهار والمياه الجوفية للشرب والري وإستصلاح الأراضي وتوليد الطاقة الكهربائية .
- رفع كفاءة الإستفادة من الموارد المائية (تأمين المياه للشرب والإستعمال المنزلي والصناعي ، التوعية للحفاظ على الثروة المائية في التعليم والإعلام وفرض مايلزم لتحقيق هذا الهدف ، ترشيد إستعمال مياه الري، الحد من تلوث المياه...) .
- إستكمال المشاريع المجتزة لمد شبكات الصرف الصحي ومحطات التكرير في كل المناطق اللبنانية وصيانتها الدائمة.
- إنشاء البحيرات والبرك الطبيعية وتفعيل إستعمالات مصادر المياه والمتساقطات وتلوج الجبال عند ذوبانها لتوليد الطاقة والري والشرب في حال صلاحية المياه لذلك.
- وقف التعديات على مجاري المياه على أنواعها السطحية والجوفية والتشدد تجاهها مالياً وجزائياً.

الخاتمة

في ظل التطورات الإقليمية المتمثلة باتفاقيات التطبيع التي وقعت مؤخراً بين بعض الدول العربية (دولة الإمارات العربية المتحدة- مملكة البحرين- السودان...) والتي من المتوقع أن يكون لها تداعيات سلبية على العديد من القطاعات الاقتصادية اللبنانية (التبادل التجاري- السياحة - التعليم - الإستشفاء- الإستثمار- النقل البري والبحري والجوي - القطاع الزراعي ولاسيما التكنولوجيا الزراعية والقطاع الصناعي لاسيما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأدوية المستعصية....) ، بات من الضروري أن يبادر لبنان إلى وضع إستراتيجية إقتصادية تركز على الإجراءات والمقترحات التي ذكرناها في بحثنا هذا من أجل تحسين دور لبنان الإستراتيجي أمام تداعيات التطبيع بين الدول العربية ولاسيما الخليجية منها على منظومة الإقتصاد اللبناني وعلى دور لبنان الريادي والحضاري في الحاضر والمستقبل كصلة وصل بين الشرق والغرب ومركز إقتصادي محوري في منطقة الشرق الأوسط.

ويقتضي التشديد على أهمية عوامل الوقت والمبادرة والتضامن الوطني امام ما سيأتي من تطورات أو نخسر الحرب الوجودية التي بدأت منذ زمن وتستمر بوتيرة متسارعة وخطرة لا تحتمل التسوية والمناكفات الفارغة والعشوائية.

هذه الدراسة ليست نهائية وتحتاج حكماً للتفصيل والتوسع والدقة وربما التعديل والتصحيح والإضافة والحذف، لكنها تصلح برأينا وبقوة لأن تكون مرتكزاً سياسياً وهيكلياً وإدارياً وإقتصادياً وإجتماعياً ووطنياً يبني عليه.

مع الأمل والتمني والرجاء بأن يكون لدينا من الحكمة والوطنية وبعد النظر ما يكفي لناخذ ما ذكرناه بجدية وإلتزام.

المراجع :

1- دراسات وخطط وبرامج وزارة الصناعة

- الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي (لبنان الصناعة 2025) المعلنة بتاريخ 2/6/2015
- تنفيذاً للرؤية التكاملية، خطة إستراتيجية لتنمية القطاع الصناعي (2016-2020) وخطط تشغيلية لسنوات (2016/2017-2018-2019-2020) مع تقييم سنوي للخطط التشغيلية لتحديد الإنجازات والتحديات.
- خطة إستراتيجية لتنمية القطاع الصناعي (2020-2025) وآلياتها التنفيذية تتواءم مع التغيرات الحاصلة على المستوى المحلي (أزمة 17 تشرين أول 2019 - الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية) وعلى المستوى الدولي (أزمة كورونا - الأزمات الاقتصادية العالمية)
- خطة إستراتيجية لتنمية مستدامة للمناطق الصناعية (2018-2030) الموضوع عام 2018
- الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في الصناعة اللبنانية (2020-2050) الموضوع عام 2019
- تحليل مالي وإقتصادي للخطة الإصلاحية للحكومة اللبنانية (الموضوع عام 2020)
- مشروع سياسة لبنان الاقتصادية لتنمية مستدامة (2030) الموضوع عام 2016 ومحدثة عام 2019
- تقرير إقتصادي بعنوان "ملاحظات وزارة الصناعة على رؤية ماكينزي" الموضوع عام 2019
- دراسة إقتصادية بعنوان " إقتصاد المعرفة" الموضوع عام 2017
- دراسة إقتصادية بعنوان " الدبلوماسية الاقتصادية" الموضوع عام 2017
- بحث إقتصادي بعنوان " تحديات إستراتيجيات التنمية المستدامة" الموضوع عام 2018
- دراسة إقتصادية بعنوان " من الربيع إلى الإنتاج تحصيلن القطاع المصرفي اللبناني لمستقبل إقتصادي آمن" الموضوع مطلع عام 2018
- دراسة إقتصادية بعنوان " التبعية الاقتصادية " الموضوع عام 2017
- دراسة إقتصادية بعنوان " الصناعة والليرة وما بينهما" الموضوع عام 2017

2- دراسات مرجعية مختلفة

- إدارة الإحصاء المركزي
- إدارة الجمارك اللبنانية
- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" www.madarcenter.org
- وزارة الطاقة الإسرائيلية: www.gov.il
- وزارة الإقتصاد والصناعة الإسرائيلية: www.economy.gov.il
- وزارة الزراعة والتطوير القروي الإسرائيلية: www.moag.gov.il
- وزارة الخارجية الإسرائيلية: www.mfa.gov.il
- بنك إسرائيل www.boi.org.il
- International Trade Center: www.intracen.org
- World bank Group: www.worldbank.org
- International Monetary Fund (IMF): imf.org
- [/https://fanack.com/reports/united-nations](https://fanack.com/reports/united-nations)